

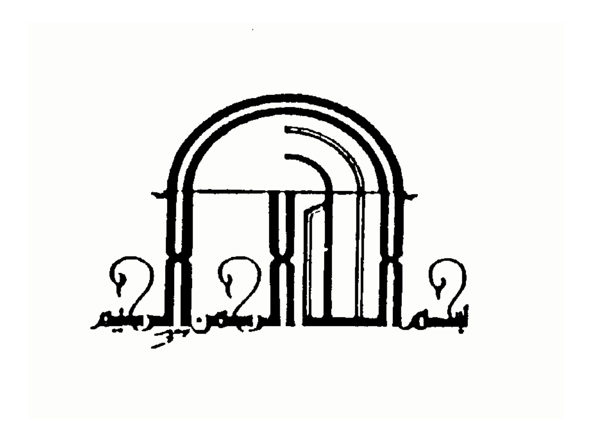
مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية
السلسلة الأولى
(٦١)

الاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية السعودية

دراسة للتحديات المعاصرة

أ. د. سالم بن محمد السالم

الرياض
١٤٣٢هـ / ٢٠١١م



الاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية السعودية

الدوريات العلمية والتحديات المعاصرة

مطبوعات
مكتبة الملك فهد الوطنية
السلسلة الأولى (٦١)

تهتم هذه السلسلة بنشر الدراسات والمؤلفات التي تتناول تطوير المكتبات والمعلومات في المملكة

الاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية السعودية
الدوريات العلمية والتحديات المعاصرة

أ. د. سالم بن محمد السالم
أستاذ دراسات المعلومات – كلية علوم الحاسب والمعلومات
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مكتبة الملك فهد الوطنية
الرياض: ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م

ح مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٤٣٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السالم، سالم بن محمد

الاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية السعودية الدوريات العلمية والتحديات المعاصرة. / سالم بن محمد السالم .- الرياض، ١٤٣٢هـ

٢٥٢ص؛ ٢٤سم .- (السلسلة الأولى؛ ٦١)

ردمك : ٩-٠٤٥-٠٠-٩٩٦٠-٩٧٨

١- الدوريات العلمية ٢- الدوريات السعودية أ. العنوان ب- السلسلة

ديوي : ٠٧٠,٤٤٩٥ ١٤٣٢/١٩٥٤

رقم الإيداع : ١٤٣٢/١٩٥٤

ردمك : ٩-٠٤٥-٠٠-٩٩٦٠-٩٧٨

مكتبة الملك فهد الوطنية

ص.ب : ٧٥٧٢

الرياض : ١١٤٧٢

هاتف : ٤٦٢٤٨٨٨

فاكس : ٤٦٤٥٣٤١

البريد الإلكتروني : info@kfnl.gov.sa

المحتويات

قائمة الجداول

التقديم

الحمد لله، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه ومن والاه وبعد.

يحظى نظام الاتصال العلمي بمكانة معتبرة في البيئة الأكاديمية، وقد كانت المجلات العلمية ولا تزال من أكثر القنوات فاعلية في نظام التواصل العلمي بين الباحثين والدارسين، وذلك بسبب الثقة التي فرضتها المجلة العلمية، والمعايير التي وضعتها لنفسها، والدعم الذي قدمته للمجتمع العلمي على مر الأيام.

إلا أن الصورة بدأت تتغير في السنوات الأخيرة، بسبب وجود بعض السلبيات المرتبطة بتلك المصادر العلمية، والتي تعرقل حركة الاتصال العلمي بين الأكاديميين، وتحد من فاعلية التواصل بينهم.

ومن هنا نبعت الإشكالية، وبرزت بالتالي فكرة هذه الدراسة العلمية المتواضعة التي تطمح إلى معالجة هذه الظاهرة الحيوية بأسلوب علمي، بغية التعرف إلى التحديات التي تواجهها، واقتراح بعض الحلول التي تسهم في تقليص حدة المشكلة، وبالتالي تعزيز حركة البحث العلمي في المحيط الجامعي، ودعم مسيرة التواصل بين المتخصصين.

ويتمثل المسار المرسوم لهذه الدراسة في خمسة فصول على النحو الآتي:

١- الفصل الأول (المدخل إلى الدراسة):

يشمل موضوع الدراسة (المشكلة)، وأهدافها، وأسئلتها، وأهميتها، ونطاقها، والمنهجية والإجراءات، والتعريف بأبرز المصطلحات العلمية والفنية، والجهود العلمية السابقة.

٢- الفصل الثاني (الإطار النظري للدراسة):

عرض شامل لأبرز القضايا ذات الصلة الوثيقة بالموضوع قيد الدراسة، من حيث مفهوم الاتصال العلمي وأهميته للمتخصصين خاصة الأكاديميين.

٣- الفصل الثالث (الجامعات السعودية وإسهامها في النشر العلمي):

مناقشة علمية لمدى إسهام الجامعات في المملكة في تطوير حركة الإنتاجية العلمية من خلال النشر الأكاديمي المتمثل في إنتاج المجلات العلمية بشكل خاص، ودور تلك المجلات في إنعاش حركة الاتصال العلمي .

٤- الفصل الرابع (الدراسة التطبيقية) :

رصد لأبرز الصعوبات والمشكلات التي تواجه المجلات العلمية، وتحد من قيامها بالدور المنشود لها في تطوير صناعة النشر العلمي في المحيط الجامعي.

٥- الفصل الخامس (الخاتمة والتوصيات) :

عرض لأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج مبنية على المسح الميداني، وطرح مقترحات تسهم في تحسين وضع الظاهرة قيد البحث .

ويؤمل أن تسهم المعطيات التي خرجت بها هذه الدراسة في تذليل الصعوبات التي تحد من تطور نظام التواصل في الوسط العلمي، وتعمل على تحسين المستوى العلمي للمجلات الجامعية السعودية، وتجعلها أكثر فاعلية في تنمية النشاط العلمي في البيئة الأكاديمية.

ولعل تلك المعطيات تقدم معالم في الطريق للقائمين على نظام الاتصال العلمي في الجامعات السعودية، بل في مؤسسات التعليم العالي على إطلاقها بغرض الاستئناس بها في تطوير هذا النظام ليواكب طبيعة العصر، ويتلاءم مع ما يحيط به من تحديات .

وأرجو أن أكون بهذا الجهد العلمي قد وفقت في إثراء الرصيد المعرفي في مجال الاتصال العلمي الذي يعد من أكثر المجالات حيوية وفاعلية، كما أرجو أن يجد المعنيون بالأمر في هذا البحث بعض النفع والفائدة، وأن يسد ثغرة في المكتبة العربية .

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، ، ،

المؤلف

الفصل الأول

المدخل إلى الدراسة :الإشكالية والإطار المنهجي

المقدمة :

يحتل موضوع الاتصال العلمي في الوقت الراهن أهمية مميزة، حيث يمكن من خلاله التواصل بين العلماء والمتخصصين في المجالات كافة، وفي المجال الأكاديمي على وجه الخصوص. ويمكن أن يتسع مفهوم الاتصال العلمي، بحيث يستوعب مختلف أنماط التواصل بين أبناء المهنة، بما في ذلك الزيارات الشخصية، والاتصالات عبر الهاتف أو عبر البريد الإلكتروني، والمراسلات، واللقاءات العلمية المتمثلة في الندوات والمؤتمرات وغيرها، ونشر المقالات العلمية في المجلات المتخصصة، ونحو ذلك من الأساليب الأخرى.

وبغرض حصر هذه الظاهرة الواسعة والمتشعبة الجوانب في موضوع محدد يمكن معالجته من الناحية المنهجية، والسيطرة عليه من الناحية الأكاديمية، فقد تم التركيز على الجامعات بوصفها أنموذجاً للبيئة الأكاديمية، وبخاصة الجامعات السعودية، كما تم التركيز على المجلات العلمية بوصفها أنموذجاً لقنوات التواصل بين الباحثين والدارسين في الوسط الجامعي.

ومن الملاحظ أن دور المجلات المتخصصة في الحياة الأكاديمية بدأ يضعف في الآونة الأخيرة، وذلك بسبب ما يرتبط بهذه القضية من صعوبات ومشكلات تحد من انطلاقتها، وقيامها بالدور المنشود لها. وأيضاً بسبب عجز نظام الاتصال العلمي الحالي عن ملاحقة ما يجد من نتاج علمي منشور في المجلات. فقد تبين من دراسة أجريت عام ٢٠٠٤م (بوعزة : ١٤٢٨هـ، ١٤٧) أنه يوجد أكثر من ٢٠,٠٠٠ مجلة علمية محكمة. وإزاء هذه المشكلة يشعر الباحثون بأنهم عاجزون عن الوصول إلى هذا العدد الهائل من المعلومات العلمية. الأمر الذي يعني في النهاية أن هناك صعوبات جمة تعرقل حركة

البحث العلمي، وتقف حجر عثرة أمام الباحثين والدارسين الذين يحرصون على مواكبة التطورات العالمية في مجالات اهتمامهم.

وهذا يوحي بأننا أمام ظاهرة خطيرة تستحق البحث والدراسة، وقد تنبه لهذه الظاهرة بعض الباحثين والمهتمين بموضوع الاتصال العلمي، كما هو موضح في القسم المتعلق بالدراسات السابقة. ومن هذا المنطلق نبعت فكرة هذه الدراسة التي تسعى إلى توظيف الأسلوب العلمي لمناقشة وتحليل أبرز المشكلات التي تحد من تطور الاتصال العلمي في الوسط الأكاديمي، بما في ذلك المعوقات التقنية والفنية والإدارية والمالية والبشرية، وضعف التسويق، وعدم الالتزام بالمنهجية العلمية في النشر، وتفاوت أساليب التوثيق العلمي، إضافة إلى بعض التعقيدات المتعلقة بالتحكيم العلمي، وضعف الإنتاجية العلمية لدى بعض أعضاء هيئة التدريس، وقلة الاهتمام بتقنين صناعة النشر العلمي، وعدم تحديد الموقف من ظاهرة النشر الإلكتروني، وغير ذلك من الجوانب الأخرى التي تمثل حجر عثرة أمام تطور الاتصال العلمي بين الأكاديميين.

مشكلة الدراسة :

لا تزال ظاهرة الاتصال العلمي في الوسط الأكاديمي يكتنفها الغموض لاعتبارات كثيرة يأتي في مقدمتها تعقد هذه الظاهرة، وتشعب أبعادها، وتفاوت مجالاتها، وندرة الدراسات العلمية الجادة التي صدرت حولها. فقد أشار فهد الدوسري (١٤١٩هـ، ١١) إلى أن الاتصال الفكري يعد من الظواهر الملموسة في أي مجتمع علمي أو أدبي، ولكن المعرفة بهذه الظاهرة لا تزال محدودة. كما أن تأثيرها على المجتمع العلمي في مختلف الدول والبيئات يعد محدوداً أيضاً. وذهب علي الشويش (١٤٢٨هـ) إلى أن مشكلة الاتصال العلمي

تزداد تعقيداً بمرور الوقت في البيئة الجامعية، وفي جامعات المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

ومن الملاحظ أن المجلات العلمية تعد من أكثر القنوات فاعلية في التواصل العلمي بين العلماء والباحثين كما سبقت الإشارة إلى ذلك، بل إنها قد تكون القناة الرئيسة، وذلك بسبب الثقة التي يحظى بها هذا المصدر المعلوماتي المهم، والمعايير التي يلتزم بها. إضافة إلى أن المجلة تعد أفضل قناة للنشر العلمي، وذلك بسبب ما تمتاز به من خصائص كثيرة يأتي في مقدمتها غزارة المادة العلمية، والثراء في التغطية الموضوعية، والحداثة، والالتزام بالمنهج العلمي المتعارف عليه في الطرح والمعالجة.

وقد ثبت من الدراسات العلمية أن معدل الاستشهاد بالمجلات العلمية في مجالات العلوم والتقنية يتراوح ما بين ٨٠ – ٨٤٪. وفي هذا السياق يذهب السريحي إلى القول : " لقد ظلت المجلات العلمية من أكثر الوسائل المستخدمة للتواصل العلمي بين الباحثين والدارسين ولفترات زمنية طويلة. هذه الصلة بين الباحثين والدارسين وهذا الوسيط مرده الثقة التي فرضتها المجلة العلمية على كل هؤلاء من خلال المعايير التي وضعتها لنفسها والدعم الذي قدمته للباحثين وطالبي العلم على الدوام " (السريحي : ٢٠٠١م، ٣٢).

والواقع أن اهتمام الوسط العلمي بالمجلات المتخصصة لم ينبع من فراغ، بل إنه نتيجة لما تحظى به تلك المصادر العلمية الجادة من قيمة في هذا الوسط بوصفها تحتوي على مادة علمية معتبرة. ولاشك أن العالم أو المتخصص يحرص دوماً على إثبات أحقيته في أي إسهام علمي، كما أن للنشر العلمي في المجلات الأكاديمية مكانة خاصة في إضافة لبنة إلى صرح المعرفة في مختلف التخصصات، والنشر العلمي أيضاً مؤشر على النجاح الأكاديمي

للباحث (Lally : 2001). ولذا نجد أن تهافت المتخصصين على نشر نتاجهم العلمي في هذا النوع من المجلات يشكل ظاهرة ملموسة في الوسط الجامعي.

بيد أن الإشكالية تكمن في وجود بعض السلبيات المرتبطة بتلك المصادر العلمية، والتي تعرقل حركة الاتصال العلمي بين الأكاديميين، وتحد من فاعلية التواصل بينهم. فقد برزت في الآونة الأخيرة بعض الانتقادات في هذا المضمار، وظهرت على السطح بعض الصعوبات التي تحد من الإفادة من صناعة النشر العلمي للمجلات المتخصصة. وتطمح هذه الدراسة إلى تسليط مجهر البحث العلمي على هذه الظاهرة الحيوية، بغية التعرف إلى التحديات التي تواجهها، واقتراح بعض الحلول التي تسهم في تقليص حدة المشكلة، وبالتالي تعزيز حركة البحث العلمي في المحيط الجامعي، ودعم مسيرة التواصل بين المتخصصين.

أهداف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيس الذي تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقه في معرفة الوضع الراهن لظاهرة الاتصال العلمي في الوسط الأكاديمي، مع التركيز على دراسة أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه المجلات العلمية بوصفها أبرز قنوات التواصل بين الأكاديميين. وقد تم تحقيق هذا الهدف الرئيس من خلال مجموعة أهداف فرعية تتمثل في الآتي :

١- تحديد مفهوم الاتصال العلمي Scientific Communication.

٢- مناقشة دور الجامعات في دعم حركة الاتصال العلمي بمفهومها الواسع.

٣- رصد الوضع الراهن للمجلات العلمية التي تصدرها الجامعات السعودية في مختلف المجالات، بوصف تلك المجلات أنموذجاً رائداً للاتصال العلمي.

٤- تحليل أهم المعوقات التي تحد من قيام المجلات الجامعية بالدور المنشود في تعزيز النشاط العلمي.

٥- طرح مجموعة من البدائل التي يؤمل أن تسهم في تذليل تلك المعوقات، وبالتالي رفع المستوى العلمي للمجلات الجامعية، وجعلها أكثر فاعلية في تحسين نظام الاتصال العلمي بين المتخصصين.

أسئلة الدراسة :

إذا أخذ في الحسبان أن هذه الدراسة تصنف من الناحية المنهجية على أنها دراسة وصفية استطلاعية تهدف إلى استكشاف الوضع الراهن للظاهرة محل البحث من مختلف جوانبها، ووصف ما يحيط بها من عوامل وتحديات، فإن هناك مجموعة من الأسئلة التي ينبغي الإجابة عنها بغية تحقيق الأهداف المرسومة سلفاً، ومن أبرزها ما يأتي :

١- ما حقيقة الوضع الراهن للاتصال العلمي في المجتمع الأكاديمي ؟

٢- ما مدى إسهام مؤسسات التعليم العالي، وبخاصة الجامعات في الدفع بحركة التواصل بين المتخصصين خطوة نحو الأمام ؟

٣- ما طبيعة الدور الملقى على المجلات العلمية في تعزيز الحركة العلمية بين الأكاديميين ؟

٤- ما اتجاهات صناعة النشر العلمي للمجلات العلمية في الجامعات السعودية؟

٥- ما أبرز المشكلات التي تواجه تلك المجلات وتحد من انطلاقتها ؟

٦- ما الخيارات المتاحة لإيجاد حلول لتلك المشكلات، وبالتالي تحسين وضعية الاتصال العلمي في الوسط الأكاديمي ؟

أهمية الدراسة :

إن مما يعزز أهمية هذه الدراسة جدة الموضوع، وندرة ما صدر حوله من دراسات علمية جادة خاصة في اللغة العربية. وفي هذا الإطار يشير أحد الباحثين إلى أن دور المجلات العلمية في نظام المعلومات العلمي يعد من الموضوعات الجديدة، ولم يحظ إلا بعدد قليل من الدراسات، وأغلبها عبارة عن مقالات وصفية، وليست دراسات منهجية مؤصلة (الشويش : ٢٠٠٨م، ١٥).

كما يؤكد باحث آخر في دراسته عن الاتصال العلمي عند الباحثين العرب (وهي بالرغم من قدمها تعد من الدراسات الأولية في المجال) على أن قضية الاتصال العلمي تعد " من أهم القضايا التي يوليها الباحثون في مجال المكتبات والمعلومات أهمية خاصة ومتنامية في آن واحد. وعلى الرغم من أن أدب البحث قد تناول القضية بإسهاب بالنسبة لطبيعة وأبعاد الاتصال العلمي عند علماء الغرب، إلا أنها لم تظفر بالاهتمام الذي تستحقه على مستوى العلماء العرب " (الدوسري : ١٤١١هـ، ٩).

ومعرفة أزمة نظام الاتصال العلمي للعلماء والباحثين تعد من الأهمية بمكان، لأن هذه النخبة تمثل صفوة المجتمع، وتعد من الفئات الفاعلة في التعامل مع نظام المعلومات العلمي. ولكي نخدم هذا المجتمع بالشكل الصحيح، ينبغي أولاً أن نرصد أبرز المشكلات التي تعترض نشاطه العلمي، ثم نتلمس الحلول التي تسهم في معالجة تلك التحديات.

وهذه القضية تعنينا بشكل خاص في مجال دراسات المعلومات بوصفنا متخصصين أولاً في هذا المجال، ومعنيين ثانياً بتطوير مصادر المعلومات لخدمة الفئات المستهدفة في المجالات كافة، ومسؤولين ثالثاً عن تلمس الحلول لما يعانيه الباحثون من مشكلات. علاوة على أن من بين ما نطمح إليه بوصفنا (اختصاصيي معلومات) تسهيل سبل نظام الاتصال المعلوماتي، والتأكد من جودته، وجعله أكثر فاعلية.

وربما لم يحظ وعاء من أوعية المعلومات بالاهتمام بمثل ما حظيت به المجلات بنوعيها التقليدي والإلكتروني، فقد تناول الباحثون في مجال المكتبات والمعلومات كثيرًا من المحاور والمتغيرات المرتبطة بهذا الوعاء المعلوماتي المتميز، حيث درسوا على سبيل المثال طبيعة تلك المصادر المعلوماتية، وخصائصها، وأساليب تنميتها في المكتبات، ومعالجتها فنياً، وحفظها واسترجاعها، ومدى الإفادة منها، والملكية الفكرية وحقوق التأليف، وإتاحتها للمستفيدين، والتكاليف المترتبة على تأمينها في مؤسسات المعلومات، ومقارنة المجلات المطبوعة بالمجلات الإلكترونية، وبيان الإيجابيات والسلبيات المترتبة على كل واحدة منها، وغير ذلك من القضايا الأخرى التي وجدت من يهتم بها.

بيد أن موقع تلك المجلات في نظام الاتصال العلمي موضوع لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث على حد علم الباحث. بل إنه موضوع مهمل أو شبه مهمل، فيما عدا دراسات قليلة، ومقالات موجزة، وإشارات متفرقة هنا وهناك. وحتى هذه الدراسات بالرغم من ندرتها قد أغفلت التعمق في التحليل العلمي للتحديات، وهو الشيء الجديد في الدراسة الحالية الذي يميزها عن سابقاتها.

ولعل مما يزيد من أهمية هذه الدراسة أن الموضوع الذي نحن بصدده يشكل ثغرة في المكتبة العربية، وحاجة ملحة لمخططي التنمية في المملكة. وفي هذا السياق يؤكد أحد المهتمين بالقضية على أن دراسة الوضع الراهن للمجلات العلمية في المملكة يعد مطلباً مهماً ينسجم مع أهداف التنمية وبرامجها (هاشم : ١٤٠١هـ، ١٠) . كما تشير إحدى الباحثات إلى أن المجلات العلمية " ميدان بكر لمزيد من الأبحاث، حيث إنه مجال جديد ينمو ويصعب التعرف إليه " (صادق : ٢٠٠٠م، ٢٠).

نطاق الدراسة :

من الناحية العلمية والموضوعية، تم التركيز في هذه الدراسة على المجلات العلمية المتخصصة بوصفها أنموذجاً معتبراً للاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية، حيث إن الاتصال من خلال النشر العلمي في المجلات المتخصصة يعكس روح النشاط العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

وشملت الدراسة المجلات الأكاديمية التي تصدرها الجامعات في مختلف التخصصات العلمية، دون التركيز على مجال بعينه، وذلك نظراً لتشابه المشكلات التي تواجهها تلك المجلات. ويؤيد هذا الرأي ما ذهب إليه البعض من أن أعضاء هيئة التدريس في أطر تخصصاتهم العلمية يمثلون مجموعات متجانسة فيما يتعلق بمشكلات الاتصال لديهم (الدوسري : ١٤١٩هـ، ١٧).

ويتمثل البعد المكاني أو النطاق الجغرافي للدراسة الحالية في الجامعات السعودية المتناثرة في مختلف مناطق ومحافظات ومدن المملكة، بما في ذلك الرياض، وجدة، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والظهران، والأحساء، وأبها، والقصيم. ولعل هذا البعد الوطني يضفي على الدراسة مزيداً من

القيمة العلمية، ويسهم في تعميم معطيات المسح الميداني على أكبر نطاق ممكن.

ومن الناحية الزمنية، فقد تم إجراء الدراسة المسحية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٣٠ / ١٤٣١هـ، حيث قام الباحث في هذه الفترة بتوزيع الاستبانات على المشاركين في مجتمع الدراسة، وإجراء المقابلات والاتصالات. ولذا فينبغي تقييم المعطيات التي خرجت بها الدراسة المسحية في ضوء الفترة الزمنية المشار إليها.

منهج الدراسة :

بغرض تحقيق أهداف الدراسة آنفة الذكر، والإجابة عن الأسئلة المطروحة سلفاً، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، مع التركيز على المنهج المسحي، والمنهج التحليلي (منهج التحليل الوثائقي). ويعد المنهج الوصف The Decriptive Method من أنسب المناهج العلمية المعتبرة التي يمكن الاستعانة بها لوصف الظاهرة محط البحث، والخروج بمؤشرات علمية تسهم في تلمس العوامل التي تقف خلف ظاهرة ضعف حركة الاتصال العلمي في الجامعات السعودية.

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من جميع الجامعات السعودية التي لها إسهام واضح في صناعة النشر العلمي، وبخاصة إنتاج المجلات الأكاديمية المتخصصة. وقد تمكن الباحث من حصر هذا المجتمع من خلال الاستعانة بالأدوات الببليوجرافية المتاحة، ومن بينها دليل الدوريات السعودية، الذي أصدرته مكتبة الملك فهد الوطنية.

ولأن بيانات هذا الدليل قديمة نسبياً، إضافة إلى أنه أغفل ذكر بعض المجلات الجامعية، فقد تم تغطية هذا النقص من خلال الاتصال بقسم الدوريات في المكتبة المشار إليها، ومخاطبة الجامعات نفسها، علاوة على البحث في مواقع تلك الجامعات على الإنترنت. ونظراً لقلة عدد أفراد المجتمع فقد تم إدراجهم بالكامل للمشاركة في الدراسة المسحية، ولم تعد هناك حاجة لاختيار عينة في مثل هذا المجتمع الصغير الحجم.

وبلغ العدد الإجمالي للمجلات العلمية التي تصدرها مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (٧٠) مجلة (انظر الملحق رقم ١)، من بينها (٥٥) مجلة ينطبق عليها المفهوم الدقيق للمجلة العلمية وفقاً لما رآه الباحث ولما ينسجم مع طبيعة الدراسة، وتلتزم بمعايير المجلات المحكمة كما ثبت من استقراء شروط النشر الموضحة في الصفحات الأولى. وقد تم تخصيص استبانة لكل مجلة (يجيب عنها رئيس التحرير أو من ينيبه)، ومن بين الاستبانات المرسلة، ومجموعها ٥٥ استبانة، فقد أعيد منها (٣٤) استبانة بنسبة ٦١,٨٢٪ مكتملة البيانات وصالحة للتحليل الإحصائي. وإذا مجتمع هذه الدراسة أغفل بعض المجلات التي تصدرها الجامعات السعودية الحديثة النشأة؛ فلعل ذلك بسبب أنه لم يمض عليها مدة كافية تسمح بالحكم على معرفة اتجاهاتها، ومدى التزامها بشروط النشر، وما تواجهه من مشكلات، ومدى فاعليتها في دعم نظام الاتصال الأكاديمي.

أدوات جمع البيانات :

تم جمع المادة العلمية اللازمة من خلال تصميم استبانة معدة لهذا الغرض، حيث تمت الاستعانة بالدراسات السابقة لتطوير هذه الأداة، إضافة إلى القراءة المتأنية في أدب الموضوع. وبغرض التأكد من صدق الاستبانة وثباتها

وقدرتها على قياس الظاهرة محط البحث بالشكل المطلوب، فقد عمد الباحث في البداية إلى اختبارها مبدئياً Pre-Test Questionnair من خلال عرضها على مجموعة من المتخصصين في مجال الموضوع تحت الدراسة، إضافة إلى عينة من رؤساء تحرير المجلات في بعض الجامعات السعودية.

وبناء على ما تمخض عن هذه الخطوة من مرئيات، فقد أجريت على المسودة الأولى للاستبانة بعض التعديلات، ومن ثم تم إخراجها بشكلها النهائي (انظر الملحق رقم ٢)، وبعد ذلك بدأت مرحلة توزيعها على مجتمع الدراسة. وقد حاول الباحث صياغة الاستبانة بشكل مبسط، رغبة في اختصار الوقت المطلوب لتعبئتها، وحفز المشاركين على دعم مشروع الدراسة.

وتم إرفاق خطاب مع الاستبانة (خطاب دعوة للمشاركة) يوضح فكرة الدراسة وهدفها، ويحث المشاركين على تقديم معلومات دقيقة وصادقة، ويوضح أن الهدف في النهاية هو خدمة البحث العلمي، وأن المعلومات المقدمة ستعامل بمنتهى السرية، ولن تستخدم إلا للأغراض العلمية فقط. وقد دعم الباحث هذا الخطاب باتصالاته الشخصية ومتابعاته المستمرة بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المشاركة.

وكانت الاستبانة مصممة على شكل أسئلة مغلقة، وتكونت من عدة محاور تعالج المشكلات التي تحد من حركة النشر العلمي في المجلات الجامعية السعودية، وتؤثر بالتالي سلباً على تقدم الاتصال العلمي. ويندرج تحت كل محور مجموعة من العناصر والمتغيرات التي تقيس في مجملها الظاهرة قيد البحث، وذلك على النحو التالي :

١- المعوقات التقنية.

٢- المعوقات الفنية.

٣- المعوقات المالية.

٤- المعوقات الإدارية.

٥- المعوقات البشرية.

٦- المعوقات الأخرى.

ورغبة في إضفاء المزيد من الصبغة العلمية على النتائج، ودعم منهجية الدراسة، فقد حاول الباحث تعزيز الأداة الرئيسة لجمع البيانات (الاستبانة) بأدوات أخرى مساندة Supportive Methods، بما في ذلك المقابلات الشخصية مع بعض رؤساء التحرير، والاتصالات الهاتفية، والملاحظات، والخبرات الأكاديمية للباحث، ومعايشته للظاهرة بحكم طبيعة عمله (عضو هيئة تحرير مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تصدرها جامعة الإمام، ورئيس مركز البحوث بكلية علوم الحاسب والمعلومات بالجامعة ذاتها).

التحليل الإحصائي :

سبقت الإشارة إلى أنه من بين الاستبانات المرسلة، ومجموعها (٥٥) استبانة، فقد أعيد منها (٣٤) استبانة بنسبة ٦١,٨٢٪ مكتملة البيانات وصالحة للتحليل الإحصائي. ويرى الباحث أن هذه النسبة تعد من الناحية العلمية مشجعة، وحافزة على إجراء دراسة علمية معتبرة. وتم تطبيق أسلوب الإحصاء الوصفي على جميع المتغيرات التي تم قياسها، وذلك بغرض تحديد مدى تكرارها ونسبتها المئوية.

كما تم توظيف الحاسوب في معالجة البيانات باستخدام برنامج Spss. ومن ثم تم عرض المعطيات في جداول توضح حجم الظاهرة، وتحدد

اتجاهاتها المختلفة. وعمل الباحث على مناقشة تلك النتائج وتفسيرها في ضوء الإطار النظري للدراسة، وفي ضوء معطيات الجهود العلمية السابقة، وذلك لكي لا تبقى نتائج الدراسة الحالية معزولة ومبتورة عما سبقها من دراسات.

ولأن هذه الدراسة تصنف من الناحية المنهجية على أنها دراسة استطلاعية، فقد رأى الباحث الاكتفاء بهذا الحد الأدنى من التحليل الإحصائي؛ لكونه يلبي الهدف المنشود. ويؤمل أن تطبق الدراسات اللاحقة مقاييس إحصائية أكثر تعمقاً وشمولاً ؛ فالاتصال العلمي ظاهرة معقدة، ومتشعبة الأبعاد، ويمكن دراستها من زوايا كثيرة، وإخضاعها لكثير من المقاييس الإحصائية المتعمقة.

التعريف بمصطلحات الدراسة :

تحتوي هذه الدراسة على بعض المصطلحات ذات الصبغة العلمية أو الفنية، وقد رأينا أنه من المستحسن التعريف بها سلفاً بغرض خدمة القارئ ووضعه في الصورة، وتسهيلاً عليه في استيعاب الفكرة، ومن أبرز تلك المصطلحات ما يأتي:

١- الدوريات :

يطلق مصطلح الدوريات Periodicals وبخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية على جميع المطبوعات التي تظهر بصورة دورية في فترات زمنية محددة، وبشكل منتظم أو غير منتظم، ولها عنوان متميز، وتحمل أرقاماً تسلسلية متعاقبة وتاريخاً معيناً، ويفترض أن تستمر في الصدور دون انقطاع مهما طال الزمن، ويدخل ضمن هذا المفهوم الواسع الصحف والمجلات بمختلف أنواعها (برجس : ١٩٩٠م)، بالرغم من أن البعض يستخدم مصطلحي (المجلات العلمية) و(الدوريات) بصفة تبادلية.

٢- المجلات العلمية :

يقصد بالمجلات العلمية Scientific Journals تلك الإصدارات الدورية التي تنشرها الجامعات بشكل مطبوع أو إلكتروني، وتحتوي على مقالات تخضع للتحكيم العلمي وفق المنهجية المتعارف عليها بين المتخصصين. وغالباً ما تركز في معالجتها على أحدث المستجدات في المجال محط الاهتمام، وتعنى بشكل جاد بالتوثيق العلمي، وتلتزم بالأمانة العلمية في النقل والاقتباس (Morton & Godbolt : 1992 , 26)، وتحتل مكانة معتبرة في النشاط العلمي، وفي التواصل بين أبناء المهنة.

٣- التحكيم العلمي :

يقصد بالتحكيم العلمي Scientific Evaluation توظيف المنهج العلمي في تقويم المقالات المقدمة للنشر العلمي في المجلات المتخصصة، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة، وإبراز مواطن الضعف في تلك المقالات، وتحديد مدى صلاحيتها للنشر العلمي. وبعبارة أكثر دقة يمكن تعريف التحكيم بأنه عملية إخضاع العمل العلمي للفحص من قبل آخرين متخصصين في المجال ذاته، يقومون بتقويم العمل اعتماداً على معايير التخصص من حيث الأصالة، والأهمية، والصدق، والوضوح، وسلامة المنهج (الجرف : ١٤٢٨هـ، ٥٦٨).

٤- الاتصال العلمي :

يستوعب مفهوم الاتصال العلمي Scientific Communication جميع قنوات التواصل والتفاعل بين المنتمين إلى الأوساط العلمية والمهنية، ويشمل الممارسين للنشاط العلمي بغض النظر عن طبيعة الدور الذي يمارسونه. " ويقابل الاتصال العلمي، على الصعيد العام، الاتصال الجماهيري الذي يحمل الرسالة الإعلامية إلى الناس كافة، ويخاطب الرأي العام " (قاسم : ١٤٢٣هـ، ١٥٦).

٥- البيئة الأكاديمية :

تشمل البيئة الأكاديمية Academic Community جميع المؤسسات المعنية بالتعليم العالي، وبخاصة الجامعات التي تمنح درجات علمية عالية على مستوى البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراة، وتضم نخبة من الباحثين والمتخصصين في مختلف المجالات العلمية، حيث يتم الاتصال العلمي بين المنتمين إلى هذا الوسط الأكاديمي من خلال قنوات كثيرة تتصدرها المجلات العلمية التي تشكل روح الإنتاجية العلمية لدى أعضاء هيئة التدريس في بيئة الجامعة، وتشكل أساس صناعة النشر العلمي في هذه البيئة.

٦- الوصول الحر :

يشمل مفهوم الوصول الحر Open Access إتاحة المقالات العلمية مجاناً للقراء المحتملين عبر الإنترنت، وذلك من خلال نشرها في مجلات يمكن الوصول إليها من قبل الجميع، أو من خلال إيداعها في رصيد أرشيف إلكتروني يمكن البحث فيه عن بعد من دون قيود تذكر (بوعزة : ١٤٢٨هـ، ١٤٩). ويتمحور اهتمام الدراسة الحالية حول النموذج الأول (المجلات المتاحة مجاناً عبر الإنترنت)، أما النموذج الثاني فهو خارج عن نطاق الاهتمام، ويشكل موضوعاً للدراسات اللاحقة.

٧- الإنتاجية العلمية :

يقتصر مفهوم الإنتاجية العلمية في هذه الدراسة على النتاج العلمي (الفكري) وحده، دون النتاج الأدبي والثقافي والفني، ونحوها من أساليب الإبداع العلمي التي لا تلتزم بأصول المنهج العلمي في الطرح والمعالجة. ويدخل ضمن هذا المفهوم جميع أنماط البحوث النظرية والدراسات الميدانية لأعضاء

هيئة التدريس في الجامعات التي تأخذ طريقها إلى النشر في المجلات المحكمة.

الدراسات السابقة :

يعد موضوع الاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية من الموضوعات الشائكة، حيث يمكن تناولها من أكثر من زاوية، ودراستها في بيئات متفاوتة. وقد أثارت هذه الظاهرة اهتمام الباحثين في أكثر من مجال، في حين أن ندرة من هذه الدراسات تمحورت حول الدوريات الأكاديمية المتخصصة.

وحيث إن مجال الدراسة التي نحن بصددها قد تحدد في المجلات العلمية بوصفها أحد قنوات الاتصال العلمي المعتبرة، وفي نطاق الجامعات السعودية بوصفها أنموذجاً للوسط الأكاديمي، فقد تم التركيز على المحاولات العلمية السابقة التي تخدم موضوع البحث من هذه الرؤية، وبخاصة ما كان منها معنياً بالتحديات التي تعرقل مسيرة الاتصال العلمي.

لقد ذهب أحد المهتمين بالموضوع محط البحث إلى أن المجلات العلمية بدأت تشكل موضوعاً خصباً لمناظرات ساخنة من قبل المعنيين بالاتصال العلمي، وذلك مع نهاية الخمسينيات، ومطلع الستينيات الميلادية من القرن العشرين (قاسم : ١٤١٦هـ، ٥٣ – ٥٥).

ووجد الباحث مجموعة من الدراسات عن المجلات العلمية إلا أنها اقتصرت في غالبيتها على موقف المكتبات خاصة الأكاديمية من تلك الأوعية، من حيث تنميتها، وأساليب معالجتها، وتكلفة الاشتراك فيها، والحقوق الفكرية، ونحو ذلك من القضايا الأخرى التي لا تخدم الموضوع الذي نحن بصدده بشكل مباشر.

كما وجد الباحث بعض الدراسات النظرية التي تمثل وجهات نظر مختلفة، وتعبر عن انطباعات ذاتية لأصحابها، حيث نشر أحد الباحثين دراسة تناولت الصعوبات التي تعترض حركة النشر العلمي في الجزائر، وتتكون هذه الصعوبات من شقين هما :

١- نمط الاتصالات الداخلية والسلوكات والثقافة السائدة في الوسط العلمي، وتفضيل غالبية الباحثين العرب التوجه نحو النشر في الدوريات الأجنبية.

٢- ارتفاع تكلفة الطباعة والورق والجدوى الاقتصادية المحدودة لصناعة النشر نتيجة لعدم قيامها على أسس تجارية وتسويقية، فضلاً عن المتطلبات التقنية العالية لهذه الصناعة، وندرة الكفاءات العربية في المجال.

وتؤكد الدراسة المشار إليها على أن النهوض بحركة النشر العلمي من خلال الإنترنت يعد الحل الأنسب، وتشير في هذا الصدد إلى مشروع رقمنة المعلومات العلمية والتقنية الذي تم تبنيه في الجزائر عام ١٩٩٧م، وتضمن نشر مجلتين عبر الإنترنت كمرحلة أولى. وأورد الباحث في ختام دراسته بعض الصعوبات التي واجهها المشروع مثل قلة عدد الفنيين؛ لتحديث موقعه على الإنترنت، والافتقار إلى الأجهزة والمعدات لحوسبة النصوص بشكل كامل، وغياب المهارات اللازمة لتصميم واجهة أو محرك بحث داخلي لمحتويات الموقع (البستنجي : ٢٠٠٣م، ٥٤).

وعلى مستوى الدراسات الميدانية، فنجد في هذا السياق بعض المحاولات المنهجية التي لها صلة بالموضوع محط البحث، ولعل أقدم دراسة تناولت الاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية السعودية تلك التي قام بها فهد الدوسري (١٤١١هـ)،

حيث تناول مجموعة مختارة من الباحثين المتخصصين في الكيمياء والفيزياء، وعمل على تحليل الاستشهادات المرجعية للبحوث المنشورة في مجلة جامعة الملك سعود في كلا التخصصين المشار إليهما، وذلك بغرض معرفة معدل استخدام المجلات العلمية كمصدر للمعلومات، وتوزيعاتها اللغوية والجغرافية، ورصد أبرز معوقات الاتصال العلمي في العالم العربي. كما تناولت دراسة الدوسري التشتت الموضوعي؛ لأنه يكشف عن مدى اتصال الباحث بزملائه في نطاق تخصصه، والتخصصات الأخرى المساندة.

وكان من بين ما خرجت به الدراسة السابقة من نتائج أن ميل الباحثين الفيزيائيين للاتصال بزملائهم في التخصص أكثر من ميل الباحثين الكيميائيين، ولعل هذه الظاهرة تعود إلى طبيعة العلاقات الموضوعية لأدب البحث في الكيمياء الذي يرتبط بعلوم أخرى كالعلوم الطبية والبيولوجية. كما ثبت أن المجلات الأكاديمية تمثل المصدر الأساس للمعلومات العلمية في الدراسات المتخصصة في المجالين (وهذه النتيجة هي التي تعنينا بشكل أكثر).

وتتمثل أبرز التوصيات التي طرحتها دراسة الدوسري في ضرورة تنشيط قنوات الاتصال العلمي بين العلماء والباحثين من مختلف التخصصات العلمية، وتطوير مجموعات المجلات العلمية في المكتبات، بحيث تواكب احتياجات المتخصصين، وتكشيف مقالات المجلات العلمية العربية؛ لتعزيز فرص الاتصال العلمي بين الباحثين العرب.

وأيضاً من بين الدراسات القديمة في المجال، دراسة هشام عباس (١٤١١هـ) التي اقتصرت على دراسة حالة واحدة (مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود)، وبالرغم من قدم تاريخ نشر هذه الدراسة، فهي لا تزال تحتفظ

بقيمتها العلمية بوصفها من الدراسات الأولية في المجال. وكان الهدف من القيام بهذه الدراسة هو تحليل محتويات المجلة المشار إليها، ومعرفة سماتها وطبيعة بحوثها، والكشف عن الصعوبات التي تواجهها. وتم تطبيق المنهج الوصفي في هذه الدراسة، مع التركيز على منهج القياسات الببليومترية.

وتوصلت دراسة عباس إلى نتائج كان من أبرزها: أن مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود تأخذ إلى حد معقول بالمواصفات العالمية في كتابة المقالات وتنظيمها، إلا أنها تتسم ببعض السلبيات، ومن أبرزها: عدم توازن الاتجاه الموضوعي للبحوث المنشورة، حيث تتفوق موضوعات الأدب واللغة على بقية الموضوعات. كما أن التأليف المشترك لم يحظ باهتمام كبير، حيث ظهرت مقالة واحدة فقط اشترك في تأليفها ثلاثة مؤلفين، إضافة إلى حاجة المجلة إلى الضبط الببليوجرافي لمقالاتها. ومن بين التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة ضرورة العمل على إعداد كشاف عربي للمجلة محط الدراسة، والمجلات الأكاديمية المناظرة في الجامعات السعودية؛ لتعميم الفائدة، وخدمة الوسط العلمي الذي يعتمد بشكل كبير على المجلات المتخصصة في اتصاله العلمي.

وكذلك أجرى فهد الدوسري (١٤١٩هـ) دراسة أخرى متأخرة في تاريخ نشرها عن الدراسة السابقة تناولت نظام الاتصال العلمي عند الأدباء الأكاديميين في المملكة العربية السعودية، حيث تم تحليل سمات الاستشهادات المرجعية في أعمالهم الأدبية والنقدية المنشورة في المجلات الأكاديمية التي تصدر عن الجامعات السعودية. وقام الباحث باستخدام منهج الدراسات الببليومترية لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها.

وخرجت الدراسة آنفة الذكر بنتائج تدل على أهمية نظام الاتصال العلمي فيما بين الأدباء العرب، ومن أبرزها التأكيد على مكانة مقالات

الدوريات العلمية في هذا النظام، وأنها تعد مصدراً معتبراً للمعلومات في الأعمال الأدبية المنشورة في المملكة. وكان من أبرز التوصيات المقترحة ضرورة الاهتمام بالضبط الببليوجرافي لمقالات الدوريات العلمية، وذلك كخطوة نحو تطوير مجموعات المكتبات الجامعية، وترشيد الاشتراك في تلك الأوعية، وبالتالي تنشيط الحركة الاتصالية بين الأكاديميين.

وعمل محمد الخليفي (١٤٢١هـ) على إجراء دراسة لمنهاج النشر في بعض المجلات العلمية بغرض التعرف إلى الشروط التي تضعها لتوثيق الاستشهادات المرجعية، والإسهام في حل مشكلة تفاوت الباحثين في طريقة كتابتهم للمراجع العلمية. وتكوّن مجتمع الدراسة من عينة مختارة من المجلات العربية والإنجليزية في المجالات الإنسانية والاجتماعية التي تشترط على المؤلفين طريقة التوثيق المطلوبة في الدراسات المقدمة إليها ضمن منهاج النشر السائد في تلك المجلات. واستخدم الباحث المنهج التحليلي المقارن، إضافة إلى خبرته في مجال الفهرسة، وقام بتصوير صفحة العنوان، وشروط النشر الخاصة بكل مجلة بغرض تحليلها.

وأثبتت دراسة الخليفي في النتائج التي توصلت إليها أن هناك تفاوتاً في الشروط التي تضعها المجلات ما بين عامة ومحددة، وأنها لا تعتمد على نظام محدد للتوثيق، بل يوجد اختلاف في النظم المطبقة في كل مجلة. وكان من بين توصيات الدراسة ضرورة وضع شروط محددة للنشر على غرار المجلات الأجنبية.

وأجرى محمد مرغلاني (١٤٢١هـ) دراسة تناولت النشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز، حيث عمل على رصد حركة إصدارات الجامعة، وتحليل اتجاهاتها العددية والنوعية، ومعرفة المعوقات التي تواجهها. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى منهج الدراسات الببليومترية.

وكان من بين معطيات الدراسة السابقة: أن بعض المجلات في الجامعة موضع البحث قد توقفت عن الصدور، والبعض الآخر استمر في الصدور لكن بعناوين مختلفة. كما وجد أنه بالرغم من التقدم الكبير في تطبيق قواعد النشر العلمي، فإن المفهوم المعياري للكتابة العلمية، والنشر العلمي لم يرسخا بعد بالدرجة الكافية بين الباحثين وأعضاء هيئة التدريس. وطرحت الدراسة في النهاية مجموعة توصيات أهمها فيما يتعلق بالموضوع الذي نحن بصدد دراسته: ضرورة تنظيم دورات خاصة لأعضاء هيئة التدريس الجدد للتعرف إلى المفاهيم المعيارية للنشر العلمي، وتطوير مطابع الجامعة، وتعزيز قدراتها الفنية سواء بالأجهزة أو بآلات الطباعة الحديثة أو بالكفايات والخبرات، ورفع مستوى العاملين في المطابع.

وقام أيمن البستنجي (٢٠٠٣م) بإجراء دراسة عن واقع ومستقبل نشر الدوريات العلمية العربية عبر الإنترنت، وكان من بين الأهداف المرسومة للدراسة: تحديد المعوقات التي تقف أمام النشر الإلكتروني لتلك المصادر العلمية، ومحاولة استشراف المستقبل من خلال طرح مجموعة من البدائل التي تسهم في تذليل تلك المعوقات. وقام الباحث بالاطلاع الفاحص على مواقع المجلات العربية على شبكة الإنترنت، وتوظيف أسلوب الملاحظة المباشرة Direct Observation لعينة من تلك المجلات.

ومن بين ما خرجت به دراسة البستنجي من نتائج: أن عدداً لا يستهان به من المجلات العلمية العربية قد أصبح متاحاً في الفضاء المعلوماتي. وبعض تلك المجلات تنشر النص الكامل، والبعض الآخر يكتفي بنشر المستخلصات أو قائمة المحتويات. ومن بين العقبات في هذا السياق عدم وجود أية قاعدة بيانات أو موقع متوافر على شبكة الإنترنت يضم عدداً معقولاً من المجلات العلمية العربية المتوافرة حالياً، وعدم تبني إستراتيجيات تسويقية وتجارية

معقولة لضمان الاستمرار والتطور في ساحة النشر الإلكتروني. وقد أوصى الباحث بقيام مبادرات جماعية على المستوى الوطني والإقليمي لتصميم مواقع إنترنت مستقلة ومتكاملة فنياً، بحيث تقوم باحتضان المجلات العربية، وتسويق تلك المواقع بالشكل المناسب.

كما قام كل من عبدالعزيز الشريف، ومفرح سليمان (١٤٢٣هـ) بدراسة الدوريات التي تصدرها جامعتا الملك سعود، والملك عبدالعزيز، بغرض معرفة مدى التزامها بالمواصفات القياسية الدولية، ورصد جوانب النقص فيها، واقتراح الطرق الكفيلة بالتغلب عليها حتى تصدر في أفضل صورة ممكنة. وتم استخدام المنهج الوصفي مع التركيز على منهج الاستقراء والفحص المباشر لكل دورية على حدة.

وكان من أبرز ما خرجت به الدراسة السابقة من نتائج أن هاتين الجامعتين تطبقان معظم المواصفات الدولية مع وجود قصور في بعض النواحي سواء في كتابة البحوث المقبولة للنشر أو في مواصفات الدوريات. ففيما يتعلق بالمؤلفين، فقد لوحظ الخلط بين أكثر من طريقة في منهج إيراد المراجع، وعدم إجادة استخدام علامات الترقيم، ووجود الكثير من الأخطاء النحوية والإملائية. وفيما يختص بمحرري الأصول، فقد تبين عدم إلمام بعضهم بالمواصفات القياسية الدولية للدوريات العلمية، وكذلك عدم إجادة البعض لعمليات التكشيف، مما يصعب معه الوصول إلى المعلومة المطلوبة بيسر وسهولة. وكان من أبرز ما طرحه الباحثان من توصيات ضرورة تطبيق المواصفات الدولية بغرض جعل الدورية شخصية مميزة ترقى إلى مستوى الدوريات العالمية المعتبرة، وضرورة إجراء دراسة مقارنة للدوريات التي تصدر في المملكة لمعرفة مدى التزامها بتطبيق المواصفات الدولية للنشر بشكل علمي.

وكذلك أعد سالم السالم (١٤٢٥هـ) دراسة تقويمية عن المجلات التي تخضع للتحكيم العلمي في المملكة بغرض رصد واقعها، ومعرفة اتجاهاتها العددية والنوعية. وقام بجمع المعلومات اللازمة من خلال تصميم استبانة معدة لهذا الغرض تناولت معلومات عامة عن تلك المجلات، والجهات الناشرة، وطريقة إصدارها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، واهتماماتها الموضوعية، ونطاق توزيعها.

وكان من بين نتائج دراسة السالم أن المؤسسات الأكاديمية تتصدر قائمة الهيئات المصدرة للمجلات المتخصصة في المملكة، يلي ذلك من حيث الكثرة الوزارات والجهات الحكومية الأخرى، ثم المؤسسات الخيرية والخاصة، وبعد ذلك مراكز البحث العلمي، والجمعيات العلمية والنوادي الثقافية، فالمنظمات الإقليمية، وأخيراً الأفراد. كما وجد الباحث أن لكل مجلة من تلك المجلات هدفًا أو أكثر تسعى إلى تحقيقه، وهي لا تخرج في مجملها عن نشر الوعي العلمي المتخصص، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم، وإثراء البحث العلمي وتأصيله في مختلف التخصصات. ومن أهم ما طرحته الدراسة المشار إليها من توصيات: ضرورة إشراك القراء في الدراسات المستقبلة، بحيث نتعرف إلى ردود الفعل لديهم، ومدى رضاهم عن المادة العلمية في هذا النوع من مصادر المعلومات، وأيضاً ضرورة رصد المشكلات الفعلية التي تعاني منها تلك المصادر، واقتراح البدائل التي تخفف من حدة تلك الصعوبات.

وأيضاً أجرى سيد محمد، وعبدالعزيز الشريف (١٤٢٥هـ) دراسة عن المجلات الجامعية في المملكة مع التركيز على مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، وذلك بهدف معرفة الواقع الذي تعيشه تلك المجلات، ورصد أبرز السلبيات التي تتسم بها، وتقديم بعض الحلول المقترحة. وكانت هذه الدراسة مبنية على

الممارسة الفعلية للباحثين، ومعايشتهما للواقع بحكم عملهما في مركز النشر العلمي بالجامعة ذاتها.

وخرجت دراسة محمد والشريف بنتائج ملفتة للنظر من أهمها: عدم وجود سياسة ثابتة أو محددة المعالم تسير عليها المجلات العلمية التي تصدرها جامعات المملكة، حيث إن الأمر يخضع لاجتهادات هيئات التحرير بالرغم من أن المجلات تصدر باسم الجامعة. وكان من أهم التوصيات التي طرحها الباحثان تفعيل استكتاب الأساتذة المرموقين في مجال التخصص العلمي للمجلة بغرض فتح آفاق جديدة تسهم في إثراء المادة العلمية والبحثية للمجلة، خاصة وأن اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات السعودية تجيز صرف مكافأة لمن تستكتبهم مجلات الجامعة.

ودرس وحيد قدورة (٢٠٠٥م) اتجاهات الباحثين التونسيين نحو النموذج الجديد للاتصال العلمي المبني على الوصول الحر إلى المعلومات من خلال شبكة الإنترنت. وكان الهدف من إجراء هذه الدراسة هو معرفة مدى اطلاع الباحث العربي على التطورات الحالية في مجال الوصول الحر، والمشكلات التي تواجه هذا النموذج في بيئة الاتصال العلمي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وتم جمع المعلومات اللازمة من خلال استبانة وزعت على ٢٤٠ باحثاً وباحثة من المدرسين العرب في العلوم الأساسية والتطبيقية يعملون في خمس مؤسسات أكاديمية، وينتمون إلى تخصصات الحاسوب والفيزياء والرياضيات وعلم الأحياء والطب والهندسة، وأجاب عن الاستبانة ٧٧ باحثاً بنسبة ٣٢,٠٨٪.

ومن بين معطيات هذه الدراسة أن معظم الباحثين الذين شملتهم الدراسة مطلعين على مفهوم الوصول الحر، وأغلبهم من المنتمين إلى العلوم الطبية

الإحيائية. وثبت أن نسبة قليلة من المؤلفين لا تتجاوز ١١,٧٦٪ نشروا بحوثهم في المجلات الإلكترونية المتاحة على الإنترنت. وأشارت النسبة المتبقية إلى أن أسباب رفضهم للنشر تكمن في عدم اعتراف لجان التوظيف والترقية الأكاديمية بها، وأن هيئة تحرير المجلة غير معروفة، وأن نسبة الاستشهاد بالمقالات المنشورة فيها غير عالية. وقد أوصى الباحث بإصدار دوريات عربية رقمية متاحة مجاناً على الويب، وإنشاء أرشيفات عربية مفتوحة (بوعزة : ١٤٢٨هـ، ١٥٦ – ١٥٨).

وتناولت دراسة أماني رفعت (٢٠٠٦م) السلوك الاتصالي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة، وذلك بغرض معرفة الأساليب التي ينتهجها هؤلاء الأعضاء في التفاعل مع المعلومات العلمية في البيئة الأكاديمية. وتم استخدام المنهج المسحي، كما تم جمع البيانات من خلال استبانة صممت لهذا الغرض. وأجريت الدراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة تتكون من ٧١٠ أعضاء يمثلون الذكور والإناث في مختلف التخصصات، وذلك خلال العام الجامعي ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م.

وأثبتت النتائج في الدراسة آنفة الذكر أن الدوريات تأتي على قمة القنوات الأكثر استخداماً في إعداد البحوث العلمية، ويعزى ذلك لحداثة معلوماتها، ولاشتمالها على البحوث الجادة في المجال، فضلاً عن أن الدوريات هي قناة الاتصال الرسمية المعترف بها من قبل الوسط العلمي كوسيلة لإقرار الأسبقية في النشاط العلمي. وكان من بين التوصيات إجراء المزيد من الدراسات حول السلوك الاتصالي للأكاديميين، ويمكن التركيز على مجال بعينه من خلال تحليل الاستشهادات المرجعية في الدوريات العلمية.

وقام هاشم فرحات بإصدار دراسة عام ١٤٢٦هـ عن طريق مركز البحوث بكلية الآداب بجامعة الملك سعود بعنوان: "الدوريات العلمية للجامعات السعودية: دراسة تقويمية لدرجة التزامها بالمواصفات القياسية الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس". واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة القضية، وأظهرت النتائج أن درجة استجابة الدوريات لتلك المعايير لم تكن بالشكل المطلوب، حيث إنها لم تتجاوز ٦٤٪. وقد تراوحت درجة الاستجابة ما بين الاستجابة المطلقة لبعض المعايير، وعدم الاستجابة للبعض الآخر. كما تفاوتت درجة الاستجابة تفاوتاً طفيفاً بين الجامعات، وبالتالي بين الدوريات. وقد لاحظ الباحث أن جميع دوريات الجامعات السعودية لم تشر حتى الآن إلى أساليب توثيق الإنتاج الفكري في شبكة الإنترنت، ولم تحدد بعد القواعد التي ينبغي للباحثين اتباعها في هذا الصدد.

وكان من بين توصيات دراسة فرحات: دعوة الجهات المسؤولة عن إصدار دوريات الجامعات ونشرها إلى الالتزام بالمواصفات القياسية الدولية التي أظهرت الدراسة أنها لم تطبق تماماً، أو لم يؤخذ بما جاء فيها من معايير أو قواعد أو إرشادات، أو كانت درجة الاستجابة لها ضعيفة، ويسترشد في تحديد أولويات البدء في تلك المعايير بما انتهت إليه الدراسة عند ترتيبها لعناصر البيانات حسب درجة الاستجابة للمعايير المتصلة بها. أي أن يتم البدء بتطبيق المعايير التي لم تطبق نهائياً، ثم بالمعايير التي كانت الاستجابة لها ضعيفة جداً، ثم بالمعايير التي كانت درجة الاستجابة لها ضعيفة.

كما وجه فرحات دعوة إلى جهات إصدار الدوريات بالجامعات لإعداد كشافات موضوعية تحليلية منتظمة لدورياتها، على ألا يقتصر في إعداد هذه الكشافات على البيانات الببليوجرافية، بل تزود بالمستخلصات الإعلامية الكافية، وأن يؤخذ في ذلك بالمواصفات الدولية المتخصصة في

هـذا الـشأن، وبخـبرات المتخصـصين في مجـال المكتبـات والمعلومـات؛ وذلـك بغـرض التعريـف بمحتويـات تلـك الـدوريات، والإفـادة منهـا مـن ناحيـة، وفـتح آفاق جديدة للبحث العلمي بدلاً من تكرار الجهود العلمية.

وكذلك تضمنت توصيات دراسة فرحات الدعوة إلى التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بنشر الدوريات في جامعات المملكة، وذلك من خلال قنوات اتصال مباشرة بين تلك الجهات، حتى يمكن توحيد المعايير المتبعة في نشر دورياتها. وكذلك حث الدوريات العلمية على صياغة قواعدها وسياساتها للنشر بشكل كاف وواضح ودقيق، وبالقدر الذي يكفل توجيه المؤلفين، وإرشادهم إلى اتباع الأساليب العلمية الصحيحة عند تقديم أصول مقالاتهم للنشر وفقاً لسياسة المجلة التي يرغبون في النشر فيها. ومن أهم النقاط التي يجب على الدوريات توضيحها في قواعدها للنشر أساليب توثيق الإنتاج الفكري المطبوع، وأساليب توثيق الإنتاج الفكري المأخوذ عن طريق شبكة الإنترنت باعتبارها مصدراً حديثاً للمعلومات.

ومن الدراسات الحديثة في المجال: دراسة عبدالمجيد بوعزة (١٤٢٨هـ) التي تناولت اتجاهات الباحثين العرب بجامعة السلطان قابوس نحو النموذج الجديد للاتصال العلمي المبني على الوصول الحر للمعلومات المنشورة على شبكة الويب. وقد تألف مجتمع الدراسة من (٦٠) باحثاً ينتمون إلى تخصصات الزراعة والهندسة وعلم الحاسب والعلوم الاجتماعية والإنسانيات. وتم توزيع الاستبانات عن طريق البريد الإلكتروني على مجتمع الدراسة بغرض جمع معلومات تتعلق بالممارسات التي يبديها الباحث بوصفه مؤلفاً لدى تعامله مع المجلات العلمية الورقية والإلكترونية.

وكان من بين ما خرجت به دراسة بوعزة من نتائج أن الباحثين المشاركين في مجتمع الدراسة لم يتبلور إدراكهم بعد لمفهوم الوصول الحر

إلى المعلومات العلمية بما فيه الكفاية، وأن تقبلهم للفكرة لا يزال ضعيفاً، حيث ثبت أن ٧٨,٨٪ من أفراد المجتمع لم ينشروا بحوثاً في المجلات المتاحة مجاناً، وأن ٧٧,٨٪ منهم غير مطلعين على المبادرات الدولية حول الوصول الحر. وأوصى الباحث بوضع خطة تهدف إلى تسويق نظام الوصول الحر إلى المعلومات العلمية بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية، وذلك كخطوة نحو بلورة نمط جديد لنظام الاتصال العلمي في الوسط الأكاديمي، علاوة على إجراء دراسات أخرى مماثلة تكون أوسع نطاقاً من الدراسة الحالية.

وثمة دراسة أخرى حديثة النشر قام بها علي الشويش (٢٠٠٨م)، حيث أجرى مسحاً استطلاعياً عن المجلات الإلكترونية العلمية العربية بغرض معرفة مدى توافرها على الإنترنت، ومدى تلبيتها لاحتياجات الوسط العلمي العربي. واستخدم الباحث المنهج الوصفي مع التركيز على أسلوب تحليل المحتوى، وتم جمع البيانات من خلال الاطلاع المباشر على مواقع المجلات الإلكترونية العلمية المتوافرة على الإنترنت، كما تم تصميم قائمة مراجعة. وشملت الدراسة ٤٦ مجلة تصدرها مؤسسات مختلفة.

وتوصلت دراسة الشويش إلى عدد من النتائج من بينها: أن الجامعات تصدرت الجهات الناشرة بنسبة ٥٢٪، تليها الجمعيات والمنظمات بنسبة ٣٩٪، ومن حيث التوزيع الجغرافي، فقد حلت المملكة في المرتبة الأولى، تليها الكويت في المرتبة الثانية. كما تبين أن المجلات لم تستثمر تقنيات المعلومات بشكل جيد فيما يتعلق بتسليم وتحميل المقالات من قبل الباحثين على مواقع المجلات مباشرة. أما التوصيات فكان من أهمها استثمار الإنترنت في النشر الإلكتروني للمجلات العلمية مع ضرورة متابعتها

وتحديثها باستمرار، والتأكيد على الجامعات باعتماد تلك المجلات في الترقيات العلمية.

وأيضاً من بين الدراسات حديثة النشر التي لها صلة إلى حد ما بالمجال موضوع البحث تلك التي قام بها أحمد تمراز (١٤٢٩هـ) بهدف دراسة المشكلات التي تواجه التحكيم العلمي في المجلات العربية. وتمحورت الدراسة المسحية حول ثلاث مجلات متخصصة في المكتبات والمعلومات تصدر في المملكة. ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة وزعت على رؤساء التحرير، إضافة إلى المقابلات الشخصية لرؤساء وأعضاء هيئة التحرير.

ومن بين ما خرجت به دراسة تمراز من نتائج أن كل مجلة مشاركة في الدراسة المسحية تتوافر لديها قائمة بأسماء المحكمين ممن تتوافر فيهم صفات الحياد والنزاهة والتخصص الدقيق، وقد يكون من بينهم بعض من أعضاء هيئة التحرير. وأن البحوث التي عليها ملاحظات منهجية جوهرية ترفض وتعاد لأصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة. وقد يكون الرفض بسبب عدم وضوح المشكلة، أو نقص الإطار النظري، أو عدم مناسبة الأساليب الإحصائية المستخدمة، أو عدم دقة التوثيق، أو أن النتائج والتوصيات غير مقنعة. وأوصت الدراسة بعقد ندوة علمية لمناقشة قضايا التحكيم، وإصدار معايير علمية لتحكيم البحوث التي تنشر في الدوريات العلمية المتخصصة على أن تراجع بين فترة وأخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة تمراز بالرغم من أنها اختارت عينة من خارج بيئة الجامعات (النطاق الجغرافي للدراسة الحالية) إلا أن الباحث رأى الاستشهاد بها في هذا المقام؛ لأن المشكلات التي عالجتها تنطبق بشكل كبير على مجتمع الدراسة الحالية، كما أن المعطيات التي تمخضت عنها يمكن أن تصبح نواة لمعايير التحكيم في المجلات الجامعية.

وفيما يتعلق بالدراسات الأجنبية فنشير إلى دراسة تشيري اسبير ورفاقه Cheri Speier And Others (1999) حول اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو المجلات الإلكترونية كوسيلة للاتصال العلمي. وكان هدف الدراسة هو معرفة طبيعة تلك الاتجاهات، ورصد أبرز نقاط التفاوت بين الأعضاء في هذا الصدد، ومدى توظيف المجلات الإلكترونية في النشاطات العلمية. وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، كما تم تصميم استبانة لجمع البيانات الضرورية. وتكون مجتمع الدراسة من عينة من كليات الإدارة والاقتصاد بالولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعها ٩٥ كلية. وبلغ مجموع الاستبانات التي أجريت عليها الدراسة التطبيقية ٣٠٠ استبانة.

وأظهرت النتائج أن أقل من ثلث المجتمع الذي شارك في الدراسة على علم بالنشر الإلكتروني، وحوالي ١٦٪ من الأعضاء يتعاملون مع المجلات الرقمية، وحوالي ٧٪ منهم سبق لهم مراسلتها. وقد كانت هذه النتيجة مثيرة لاستغراب الباحثين، مما دعاهم إلى التعمق في دراسة خصائص المجتمع. إلا أنهم علقوا على ذلك بأنه بمرور الوقت سيعتاد أعضاء هيئة التدريس على هذا النمط المعاصر للاتصال العلمي. كما أظهرت النتائج أن المجتمع تحت الدراسة يفضل النشر في المجلات المطبوعة على النشر في مثيلاتها الرقمية ربما بسبب تأثرهم بطبيعة المجتمع الأكاديمي الذي ينتمون إليه، حيث إنه بطبعه مجتمع محافظ. ومن بين المقترحات التي طرحتها الدراسة إجراء المزيد من الدراسات العلمية التي تكشف لنا بصورة أفضل عن مستقبل المجلات الإلكترونية في المحيط الأكاديمي، وتجيب عن بعض التساؤلات المتعلقة بالاتصال العلمي في المجالات الأكاديمية الأخرى بغية الخروج بصورة تكاملية في هذا المضمار.

وأجرى البرت قريكو وآخرون (Greco & Others 2006) دراسة مسحية بغرض معرفة الوضع الراهن للنشر العلمي للمجلات الأكاديمية خلال الفترة ١٩٨١ – ٢٠٠٠م. وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي، كما تم جمع البيانات من خلال استبانة صممت لهذا الغرض. وتكون مجتمع الدراسة من ١٣١٧ مجلة علمية تصدر عن ٢٥ قطاعاً في مجالات مختلفة، وقام الباحثون بجمع المعلومات من خلال التعاون مع معهد الدراسات العلمية بالولايات المتحدة الأمريكية.

وكان من بين المحاور التي تم قياسها في الاستبانة الصعوبات التي تواجه بعض الباحثين في نشر دراساتهم في المجلات المتخصصة، وما إذا كان الاتجاه نحو الزيادة أو النقص في حركة النشر، وتأثير العوامل الاقتصادية على مطابع الجامعات، وتغير الوضع الاقتصادي للنشر العلمي في الجامعات خلال الفترة التي شملتها الدراسة، وأيضاً تأثير نظام الوصول الحر أو النشر الإلكتروني على حركة الاتصال العلمي.

من بين النتائج التي انتهت إليها الدراسة السابقة أن المجلات تؤدي دوراً حيوياً في الحياة العلمية للجامعات، ومن المتوقع أن يزداد هذا الدور في السنوات القادمة. وقد حدثت طفرة حقيقية في حركة النشر العلمي في أواخر التسعينيات الميلادية من القرن العشرين، وزاد حجم الطفرة في العقد الذي تلا هذه الفترة. ويعتقد الباحثون أن نظام الوصول الحر أحدث تغييراً جوهرياً في حركة الاتصال العلمي، ومن المتوقع أن يواجه هذا بعض المشكلات خاصة في الجوانب الاقتصادية والتكلفة.

كما قام كيكو كوراتا ورفاقه Keiko Kurata & Others (2007) بدراسة ميدانية كان الهدف منها معرفة دور المجلات الإلكترونية في الاتصال

العلمـي، وتأثيرهـا علـى الحيـاة الأكاديميـة للبـاحثين في المجـالات العلميـة والتقنيـة والطبيـة في اليابـان، ومـدى اعتمـاد التواصـل بـين البـاحثين في تلـك المجالات على هـذا المصدر المعلومـاتي الرقمـي. وتم اسـتخدام المنهج الوصـفي المسحي، وذلك من خلال استبانة وزعت على المجتمع المشارك بغـرض دراسـة اتجاهـاته ومواقفه من تلك المجلات، وأيضـاً تحديد الفرق بينها وبـين المجـلات التقليديـة مـن حيـث الفاعليـة، ومـدى الاسـتعانة بهـا في الحيـاة الأكاديميـة والبحثيـة. وبلـغ مجمـوع المـشاركين ١٤٢٧ مـشاركـاً ينتمـون إلى مجـالات الفيزيـاء والكيميـاء والطـب (باثولوجيـا) في الجامعـات ومراكـز البحـث الأخرى في مختلف مناطق اليابان، حيث استجاب ٧٧٥ مشاركـاً بنسبة ٥٤٪.

ومن أبرز مـا توصلت إليـه هـذه الدراسـة مـن نتـائج: أن البـاحثين اليابـانيين يستخدمون المجلات الإلكترونية بحسب الحاجة، ولكن ليس علـى الـدوام، كمـا يستخدمون المصادر الإلكترونيـة الأخـرى إلى حـد مـا بغـرض الوصـول إلى المعلومات التي تساعدهم في إنجاز مهامهم العلمية. لكـن هـذا السلوك لا يفسـر علـى أنـه تحـول دائـم وجـوهري، بـل علـى أنـه تطويـع للتقنيـة لخدمـة الأغراض البحثيـة، ويحـدث بحسب الحـاجة. وبشـكل عـام فـإن البـاحثين في هذه الدولة لا يزالون يعتمدون علـى المجـلات المطبوعـة للوصـول إلى المعلومـات والنـشر العلمـي، وإن كـانوا في السـنوات الأخـيرة شـرعوا في الاتجـاه نحـو المصادر الرقمية.

ونستطيع أن نستشف مـن المحـاولات العلميـة السـابقة: أن اهتمامهـا كـان منحصراً في تحديد الاتجاهـات الكمية والنوعية للمجلات العلمية بمعزل عن دورهـا في الاتصـال العلمـي (وإن كـان بعضـها تعـرض لهـذا الجانـب بشـكل عـابر)، وكـانت في غالبيتهـا تركـز علـى رصـد السمات والخصـائص لتلـك المجلات دون التعمق في دراسة مكانتها في تعزيز التواصل بين المتخصصين.

ولذا فعلى الرغم من أهمية تلك الدراسات في فهم مكانة المجلات العلمية في البيئة الأكاديمية؛ إلا أنها خرجت بمعطيات معزولة ومبتورة عن منظومة الاتصال العلمي، وهو خلل علمي ومنهجي حاول الباحث تلافيه في المشروع المقترح.

كما أن الجهود السابقة بالرغم مما خرجت به من نتائج مهمة أغفلت التحليل العلمي المتعمق للمشكلات التي تواجه المجلات العلمية، وبعضها عالجها على شكل إشارات سريعة، ولفتات عابرة. وهذا على خلاف الدراسة الحالية التي تتمحور في مجملها حول معالجة تلك المشكلات بشكل متعمق، ومن هنا تكتسب أهميتها وقيمتها العلمية، حيث إنها تضيف بعداً جديداً إلى الرصيد المعرفي في مجال الاتصال العلمي الذي يشكل أحد المسارات الحيوية في دراسات المعلومات.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة : المفاهيم والنشأة والتطور

مفهوم الاتصال العلمي :

يعد الاتصال العلمي من الموضوعات الحيوية والجوهرية في مجال دراسات المعلومات، ويشكل أساس النشاط العلمي، وهو يعني التواصل والتفاعل بين المنتمين إلى المجتمعات العلمية والمهنية. ويشمل الاتصال العمليات التي تعكس مراحل تدفق المعلومات العلمية في المجتمع، بما في ذلك إنتاجها وبثها والإفادة منها. وهناك أطراف كثيرة تسهم في تفعيل التواصل بما في ذلك الباحثين، والمكتبات، ومؤسسات النشر، والجمعيات العلمية، والمكتبات أو مؤسسات المعلومات على إطلاقها، حيث إن كل طرف من هذه الأطراف يشكل عنصراً في منظومة الاتصال العلمي في المجتمع (فراج : ١٤٢٨هـ، ١٣١).

ويمكن أن يتسع مفهوم الاتصال العلمي بحيث يغطي جميع قنوات تداول المعلومات (الرسمية وغير الرسمية) في الأوساط التخصصية العلمية والمهنية، وكل أنماط المسؤولية الفكرية والإنتاجية في النشاط العلمي، كما يشمل الجوانب المتعلقة بإنتاج المعلومات التخصصية وبثها واستثمارها. " ولما كان الاتصال العلمي يعني التواصل ومن ثم التفاعل بين من ينتمون إلى الأوساط العلمية والمهنية ويمارسون النشاط العلمي أياً كان دورهم في هذا النشاط، فإنه يشكل جوهر النشاط العلمي " (قاسم : ١٤٢٣هـ، ١٥٦).

ويتحقق الاتصال لمعظم العلماء عن طريق القنوات التقليدية والمعاصرة. فمن بين الفئة الأولى تصفح المجلات أو الكتب الجديدة التي وصلت إلى المكتبة، ومطالعة نشرات الإحاطة لمعرفة أحدث الإصدارات، والرجوع إلى خدمات التكشيف والاستخلاص، وتبادل الحديث مع زملاء المهنة، وحضور اللقاءات العلمية (محمد والشريف : ١٤٢٥هـ ن ١٠٥). ومن بين فئة القنوات المعاصرة لنظام الاتصال العلمي أو نظام المعلومات العلمية، شبكات المعلومات

والاتصالات التي تعين العلماء والباحثين على التواصل فيما بينهم، والتعرف إلى التطورات الجديدة، وبخاصة شبكة الإنترنت، والشبكة العنكبوتية العالمية.

وقد نظر الباحثون إلى مفهوم الاتصال العلمي من زوايا كثيرة، وذلك وفقاً للرؤية التي ينطلق منها كل باحث على حدة. فبعضهم (رمضان: ١٩٩٤م، ١٣) ذهب إلى أن الاتصال معناه تبادل المعلومات والأفكار العلمية بين العاملين في حقل البحث العلمي، حيث يمكنهم التواصل عن طريق مسارين؛ أحدهما وثائقي، والآخر غير وثائقي. ويحدد أسلوب الاتصال أو مساره شكل الوسط الذي يحمل المعلومات، أو نمط الرسالة التي تنتقل من المصدر إلى المتلقي.

ويرى محمد الخليفي: أن طرق الاتصال العلمي بين الباحثين والعلماء كثيرة ومتنوعة، فقد يتم الاتصال مشافهة، أو من خلال الهاتف أو البريد أو أوعية المعلومات المطبوعة أو من خلال النشر الإلكتروني المتاح على شبكة الإنترنت، أو غير ذلك من القنوات المتنوعة (الخليفي: ٢٠٠٢م، ١٨ – ١٩).

وهناك من ذهب إلى أن الاتصال الرسمي بين العلماء والباحثين ينتقل بينهم عبر قناة أدب البحث العلمي. فالباحث والحالة هذه يؤثر ويتأثر في المجتمع العلمي ضمن نظام اتصال فكري من نوع ما، وهذا النظام هو الذي يمكن من خلاله تبادل الأفكار والتجارب والخبرات (الدوسري: ١٤١٩هـ، ١٥).

ويعد أدب البحث (النتاج العلمي) في أي تخصص علمي: أهم قنوات الاتصال من حيث التأثير والأهمية، بل إن الذين لا يسهمون في هذه القناة الاتصالية بصورة مطلقة لا يعدون من العلماء المعتبرين؛ ذلك أنهم في مرحلة البحث عن الحقيقة ينتهي بهم الأمر إلى تدوين ما توصلوا إليه من حقائق بغرض نقلها إلى المجتمع العلمي الذي ينتمون إليه. وهذه الظاهرة المعتمدة

على الأخذ والعطاء تعد من أهم ملامح الاتصال العلمي بين الباحثين. ويؤكد هذه الحقيقة فهد الدوسري بقوله: " تنتقل الأفكار العلمية من عالم لآخر ومن باحث لآخر عن طريق شبكة معقدة من قنوات الاتصال الفكري. وأهم هذه القنوات بل وأكثرها تأثيراً أدب البحث المنشور. والمجتمع العلمي تعوزه المعرفة التامة بهذه الظاهرة" (الدوسري : ١٤١٩هـ، ٧٧).

ومن المتعارف عليه أن العلماء والباحثين في أي بيئة معلوماتية معينة يتواصلون فيما بينهم من خلال نسق معين (نمط أو أنموذج). ويعتمد الحكم على فاعلية أو عدم فاعلية هذه البيئة على مدى توافر نظم الاتصال الفكري المناسبة التي بموجبها تنتقل الأفكار والتيارات الجديدة من عالم لآخر، ومن باحث لآخر. ومن الملاحظ أن هناك تفاوتاً في سلوك الباحثين تجاه قنوات الاتصال، وقد أرجعت البحوث العلمية اختلاف نظم الاتصال العلمي عند الباحثين إلى عوامل متفاوتة، من بينها الانتماء المؤسسي، وخلفية الباحث، وأثر البيئة الأكاديمية، واختلاف سلوكات البحث عن المعلومات (الدوسري : ١٤١٩هـ، ١٩).

ومن مجمل التعريفات والرؤى السابقة يمكن أن نستشف مدى سعة وتنوع قنوات النشاطات العلمية التي تندرج تحت مظلة الاتصال العلمي بما في ذلك الدوريات العلمية، والجمعيات العلمية، والطباعة والنشر، ومؤسسات المعلومات بمختلف أنواعها، إضافة إلى قنوات الاتصال غير الرسمية، ومن أبرز نماذجها الاتصالات الشفهية، والمؤتمرات والندوات. وأهم من كل ما سبق المصادر الرقمية بمختلف نماذجها. فلكل منها دوره الذي لا ينكر في تدفق المعلومات وانسيابها بين جمهور المتخصصين في مختلف المجالات.

كما يمكن أن نستشف من العرض السابق أهمية الاتصال ومكانته، فهو نشاط متطور، ويخضع للتغيرات والمستجدات المتلاحقة. بل إنه يمثل

عصب الحياة العلمية، " فهو الجسر الذي تعبر عليه أفكار الباحث وابتكاراته؛ لتصل إلى ألباب الآخرين. ويظل الباحث طوال مسيرته العلمية يحصد نتائج اتصالاته. من هنا فإن الطريقة التي يختارها لبث المعلومات أو حتى لاستقاء معلومات جديدة تؤدي دوراً مؤثراً في دربه، فإما أن تقف به عند نقطة الانطلاق، أو تسير به قدماً إلى الأمام، أو تعدل من مساره " (رفعت : ٢٠٠٦م، ١٢٥).

نشأة الاتصال العلمي وتطوره :

لقد مر نظام الاتصال العلمي بكثير من التطورات، فالاتصال بمفهومه الواسع موجود بين الأفراد منذ أن وجدوا على الأرض، بيد أن قنواته وأساليبه تطورت على مر الأزمنة والعصور، حيث أضافت كل حضارة بعداً جديداً إلى عالم الاتصال الرحب. "ولعل الكتابة تعد من أهم وسائل الاتصال وقنواته منذ بدأ التدوين على ورق البردي وألواح الطين كما في الحضارتين الفرعونية والسومرية على التوالي، ومروراً بالكتابة على الورق وانتهاء بالنشر الإلكتروني في الوقت الحاضر" (الدوسري : ١٤١٩هـ، ١١).

وإذا كانت قنوات الاتصال تتسم بالتنوع، فإن الكتابة العلمية على وجه الخصوص (المتمثلة في الإنتاج الفكري المنشور أو أدب الموضوع) تتصدر القائمة من حيث الأهمية، حيث تنتقل هذه الكتابة من باحث لآخر، ومن الجيل الحالي إلى الأجيال القادمة. من هنا برز الاهتمام بالنشر العلمي من قبل الباحثين بوصفه أداة لفهم ظاهرة الاتصال العلمي، وتحليل ما يرتبط بها من أبعاد ومحاور.

وحدث في السنوات الأخيرة تنوع وتغير جذري في بنية نظام الاتصال عندما انتقل من الشكل المطبوع إلى الشكل الإلكتروني؛ فقد أحدثت الإنترنت

نقلة غير مسبوقة في دعم البحث العلمي وتأصيل عالمية المعرفة. ومن المتوقع أن يصبح مجال الاتصال العلمي أرضاً خصبة لكثير من البحوث والدراسات في مجال المعلوماتية، وذلك بفضل جهود الباحثين والمهتمين بالمجال، وبخاصة جاك ميدوز Jack Meadows الذي أنتج أعمالاً معتبرة قادته إلى وضع أرضية صلبة للباحثين في الحاضر والمستقبل (الخليفي : ٢٠٠٢م، ٢١).

وهذا يوحي بأن نموذج الاتصال الذي ظهر منذ القرن السابع عشر الميلادي على إثر صدور مجلة Journal Des Scavants في فرنسا، ومجلة Philosophical Transactions في بريطانيا قد وصل إلى طريق مسدود، وذلك نتيجة لتنامي المصادر الإلكترونية، وقدرتها على إتاحة فرص أكثر في دعم الاتصال العلمي. بل إن التطورات التقنية المعاصرة توحي بتلاشي التواصل بالأساليب التقليدية، حيث يمكن من خلال توظيف برمجيات الإدارة الآلية للدوريات الرقمية التي تعمل على إرسال أعداد الدوريات عن طريق البريد الإلكتروني باستخدام تقنية الدفع Push Technology التي تبشر بمستقبل واعد في الوسط العلمي (بوعزة : ١٤٢٧هـ، ١٨٥ – ١٨٦).

كما أن نظام الاتصال العلمي التقليدي الذي وضع معالمه كل من جاك ميدوز Jack Meadows، ووليم جارفي William Garvey، وجريفي Griffith (من أبرز المهتمين بقضايا الاتصال العلمي من الباحثين الغربيين) بدأ يندثر مع بزوغ ظاهرة المجلات الرقمية، وتحول النشر من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني. فمن المتوقع أن لا يستمر النموذج التقليدي لإنتاج الأوعية بسبب التكلفة المالية المرتفعة التي يتطلبها. فأسعار الاشتراك في بعض الدوريات ترتفع سنوياً وبطريقة منتظمة بنسبة تتراوح بين ١٠ – ٢٠٪ مما يترتب عليه إرهاق ميزانية الفئات المستهدفة خاصة المكتبات (بوعزة : ١٤٢٧هـ، ١٨٣).

ويمكن من الناحية المنهجية دراسة ظاهرة الاتصال العلمي من خلال تحليل الاستشهادات المرجعية، وتطبيق منهج الدراسات الببليومترية، حيث يمكن عن طريق هذا المنهج معرفة التوزيعات الموضوعية واللغوية والزمنية والشكلية والجغرافية وغيرها، وبالتالي قياس اتجاهات الاتصال العلمي. ويمكن أيضاً دراسة الظاهرة ذاتها من خلال التعرف إلى بنية العلم كما يعكسها أدب البحث، ودراسة سلوك البحث عن المعلومات لدى المنتمين إلى التخصص، والتداخلات الموضوعية في البحوث العلمية Interdisciplinary Research. وثمة منهج آخر يساعد في دراسة الموضوع، ويتمثل في الدراسة الوصفية التحليلية لأوعية أو قنوات الاتصال العلمي، وما يتصل بها من عوامل وتحديات، وهذا هو المنهج الذي تم توظيفه في الدراسة الحالية.

ومن هذه الإطلالة التاريخية العابرة يمكن أن نستشف المراحل والتطورات التي مر بها نظام الاتصال العلمي، ومدى إسهام الدوريات في دعم هذا النظام، حيث قامت بدورها لأكثر من ثلاثمئة عام عندما نشرت أول دورية في عام ١٦٦٥م، ومنذ ذلك الحين وهي تنهض بدورها في تواصل العلماء والباحثين بعضهم مع بعض، وكانت ولا تزال القناة المفضلة لدعم النشاط العلمي (العريشي: ٢٠٠٧م، ٤٣)، وهذا يقودنا إلى الموضوع التالي المتعلق بمفهوم الدوريات ومكانتها في نظام الاتصال العلمي.

مفهوم الدوريات العلمية :

لا يوجد في الواقع تعريف متفق عليه لمفهوم الدورية بالرغم مما بذل من محاولات هنا وهناك من قبل بعض الأفراد والمؤسسات. ويمكن القول إن الدوريات تنقسم إلى فئتين هما :الصحف بما في ذلك اليومية والأسبوعية وغيرها، والمجلات وتشمل العامة والمتخصصة (حمادة: ١٩٩٢م، ٥٢). ويرى بعض

الباحثين من المهتمين بالموضوع: أن المجلة تقع في منطقة وسط بين الكتاب والصحيفة (الجريدة)، وهي موجهة إلى جمهور أكثر تحديداً من جمهور الجريدة، ولا تعنى بالأحداث اليومية (عزام : ١٩٩٠م، ١٢).

كما أن هناك من حاول تقسيم الدوريات المتخصصة إلى ثلاثة أقسام مختلفة تتمثل في الآتي :

١- الدوريات العلمية (البحثية) :

وهي التي تخصص أكثر من ٥٠٪ من محتوياتها للبحث العلمي الموثق والمدعم بالبيانات والإحصاءات المختلفة.

٢- الدوريات نصف العلمية (التقنية) :

وهي التي تخصص أكثر من ٥٠٪ من محتوياتها لمقالات تتعلق بالتجارب الشخصية، وعرض الآراء الذاتية.

٣- الدوريات الإخبارية (التحليلية) :

وهي التي تخصص أكثر من ٥٠٪ من محتوياتها للأخبار المختلفة والتحليلات الإخبارية ضمن موضوع معين (حمادة : ١٩٩٢م، ٥٧).

وحيث إن مجال الدراسة الحالية يتمحور حول الدوريات العلمية المتخصصة، فيمكن تعريفها بأنها: تلك الإصدارات التي تهتم بنشر البحوث والمقالات والدراسات الدقيقة المتعمقة الأصيلة حول موضوع محدد، مع الإشارة إلى أحدث المستجدات في الموضوع. ويتولى كتابة هذه البحوث عادة جملة من المتخصصين في الموضوع، ممن لهم خبرة واسعة مثل العلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات. "وتمتاز المقالات بعلميتها وتركيزها واحتوائها على قائمة بالمصادر التي استند عليها الباحث في كتابة بحثه.

ويهتم بهذا النوع من الدوريات فئة معينة من فئات المجتمع، وذلك لتخصصها الموضوعي وعلميتها، وصعوبة أسلوبها نسبياً. وتصدر هذه الدوريات عادة عن جهات علمية أو أكاديمية كالكليات والجامعات والمعاهد العلمية ومراكز البحوث والجمعيات العلمية، وتظهر هذه الدوريات إما بعنوان مستقل ومتميز أو يكون عنوانها هو اسم الجامعة أو الكلية أو الجمعية المصدرة لها " (عزام: ١٩٩٠م، ٧٨).

وهناك من ذهب إلى أنه مهما تعددت التعريفات لمفهوم الدورية العلمية، ومهما تباينت وجهات النظر حيال هذه القضية، فإن هناك اتفاقاً بين الباحثين على أن الدورية تشمل كل منشور يصدر عن مؤسسة علمية، ويحررها مجموعة من الأفراد من ذوي الكفاءة العلمية، وتخضع مادتها العلمية لعملية تحكيم سرية بغرض التحقق من صلاحيتها للنشر (ياغي: ١٩٧٧م، ٤).

وتندرج المجلات العلمية تحت مظلة الدوريات المتخصصة، ومن الملاحظ في الدراسات العربية عدم دقة اللغة المستخدمة في ترجمة المصطلحات الإنجليزية الدالة على المجلة، حيث لا يوجد خط فاصل يفرق بين مصطلح المجلة العلمية Journal، ومصطلح المجلة الثقافية Magazine، فكلاهما يرادفان مصطلح (المجلة) في اللغة العربية بالرغم من وجود فرق واضح بين المصطلحين المشار إليهما في اللغة الإنجليزية، حيث يستخدم المصطلح الأول للدلالة على المجلات العلمية المتخصصة، في حين يستخدم المصطلح الثاني للدلالة على المجلات العامة التي تعنى بالأخبار والتحليلات السياسية والتعليقات الرياضية، ونحو ذلك من القضايا التي تهم عامة الناس، وتخاطب عقلية الرجل العادي (حمادة: ١٩٩٢م، ٥٢). بل إننا نلحظ هذا التفاوت

في دلالة المصطلحات حتى في اللغة الإنجليزية نفسها، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال يستعمل المقابل الإنجليزي Serials للدلالة على الدوريات، بينما تستعمل دول أوروبا الغربية المقابل الإنجليزي Periodicals للدلالة على المعنى ذاته.

وفي هذا الإطار، فقد توصل شكري العناني بعد استقرائه لمجموعة من التعريفات المتعلقة بمفهوم الدوريات أنه على الرغم مما بذل من محاولات "فإن الوصول إلى تعريف جامع مانع ما زال أمراً صعب المنال، بيد أن هذه التعريفات هي اجتهادات لتلمس الطريق، والوصول إلى صيغة موحدة مقبولة تستوعب مسوغات قبولها من الجميع" (العناني: ١٤٠٩هـ، ٩).

كما خرج العناني بنتيجة عامة مضمونها: أن الدورية العلمية تتضمن خمسة عناصر أساسية، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

١- العنوان المميز:

ويقصد به وجود عنوان واحد تحمله جميع أعداد الدورية المطبوعة، وقد يتغير العنوان لسبب ما مع الاستمرارية في سلسلة الترقيم، أو بإيجاد تسلسل جديد مع حدوث التغيير في عنوان المطبوع.

٢- فترات الصدور :

ويقصد بذلك الصدور بشكل منتظم (يومي، أسبوعي، كل أسبوعين، شهري، كل شهرين، نصف سنوي، أو سنوي)، أو غير منتظم (حيث يتحدد موعد الصدور وفقاً لتجمع المادة العلمية).

٣- التتابع:

أي وجود رقم مسلسل يربط أعداد المطبوع.

٤- استمرارية الصدور:

بمعنى أن يصدر المطبوع دون تحديد مسبق لموعد توقفه، إلى أن يستجد من الأحوال ما يحول دون الاستمرار.

٥- اشتراك مجموعة من الكتّاب في الإعداد :

أي مشاركة عدد من المؤلفين والباحثين في تحرير المادة العلمية، بما في ذلك كتابة المقال أو التحقيق أو التعليق أو العرض أو التقرير... الخ.

كما حاول نسيم الصمادي تقسيم الدوريات إلى أربع فئات تتمثل في الآتي:

أولاً: الإخباريات:

وتضم الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية، ومن أمثلتها صحيفة الرياض، وصحيفة الجزيرة، ومجلة اليمامة، ومجلة اقرأ.

ثانيًا: الدوريات العامة:

وهي تناقش قضايا تهم المثقف العام، وتقتنى أساساً في المكتبات العامة والمكتبات المدرسية، ومن أمثلتها مجلة الفيصل، والمجلة العربية، ومجلة القافلة، ومجلة المبتعث، ومجلة الخفجي، ومجلة الحرس الوطني.

ثالثًا: الدوريات شبه المتخصصة:

وتتضمن مقالات علمية، إلا أنها لا تقتصر على موضوع بعينه، ومن أمثلتها مجلة البحوث الإسلامية، ومجلة التضامن الإسلامي، ومجلة العرب، ومجلات الغرف التجارية.

رابعًا: الدوريات المتخصصة:

وهي تحتوي على مقالات علمية حول مجال محدد، وتقتنى أساساً في المجالات الجامعية والمتخصصة ومراكز المعلومات، ومن أمثلتها مجلة

الدارة، ومجلة الإدارة العامة، ومجلة مكتبة الإدارة، ومجلة الاقتصاد والإدارة، ومجلة أطلال، ومجلة عالم الكتب، ومجلة عالم الصناعة (الصمادي: ١٤٠٢هـ، ٥٢٠). ويدخل في نطاق هذه الفئة الأخيرة المجلات العلمية التي تصدرها الجامعات السعودية التي تشكل موضوع هذه الدراسة.

وعرفت منظمة اليونسكو الدوريات بأنها المطبوعات التي تصدر في فترات محددة أو غير محددة (منتظمة أو غير منتظمة)، ولها عنوان واحد مستخدم في جميع الأعداد، ويحررها مجموعة من المؤلفين. كما قسمت المنظمة نفسها الدوريات إلى فئتين هما : الصحف (بما فيها اليومية والأسبوعية وغيرها)، والمجلات (بما فيها العامة والمتخصصة) (حمادة : ١٩٩٢م، ٥٧).

وما يعنينا في هذه الدراسة من التعريف السابق ما له علاقة بالدوريات العلمية المتخصصة أو الأكاديمية التي تخضع عادة للتحكيم العلمي. ولعل التعريف الذي اقترحه برجس عزام في هذا السياق هو أكثر التعريفات شمولاً، وأقربها إلى الموضوع الذي نحن بصدده، حيث يعرفها بأنها: "تلك المصادر التي تهتم بنشر البحوث والمقالات والدراسات الدقيقة المتعمقة الأصيلة حول موضوع محدد، مع الإشارة إلى آخر التطورات في الموضوع، ويكتب هذه البحوث عادة جملة من المتخصصين في الموضوع، ممن لهم خبرة واسعة كالعلماء والمفكرين وأساتذة الجامعات. " وتمتاز المقالات بعلميتها وتركيزها واحتوائها على قائمة بالمصادر التي استند عليها الباحث في كتابة بحثه. ويهتم بهذا النوع من الدوريات فئة معينة من فئات المجتمع، وذلك لتخصصها الموضوعي وعلميتها، وصعوبة أسلوبها نسبياً. وتصدر هذه الدوريات عادة عن جهات علمية أو أكاديمية كالكليات والجامعات والمعاهد العلمية ومراكز البحوث والجمعيات العلمية، وتظهر هذه الدوريات

إما بعنوان مستقل ومتميز ... أو يكون عنوانها هو اسم الجامعة أو الكلية أو الجمعية المصدرة لها ... " (عزام: ١٩٩٠م، ٧٨ – ٧٩).

وتحسن الإشارة إلى أن هناك ثلاثة أطراف أو مجموعات تتعامل مع المجلات العلمية، يمكن تلخيصها في الآتي:

١– المجموعة الأولى:

تشمل المتخصصين في موضوع المجلة، بما في ذلك:

– الباحثين الذين يتقدمون ببحوثهم للنشر.

– المؤسسات التي ينتمي إليها هؤلاء الباحثون.

– القراء المتخصصين، ويمكن أن يكون القراء من بين الباحثين المسهمين بتقديم البحوث للنشر.

– هيئة تحرير المجلة المسؤولة عن إجازة البحوث للنشر.

– محكمي البحوث الذين يبدون آراءهم في البحوث ليقرروا نشرها أو عدم نشرها أو تعديلها أو تنميتها.

٢– المجموعة الثانية:

وتشمل المتخصصين في شؤون النشر العلمي (هيئة النشر)، بما في ذلك تجهيز أعداد المجلة وطباعتها وتوزيعها.

٣– المجموعة الثالثة:

تشمل الجهات الممولة للنشر، بما في ذلك المؤسسات الربحية وغير الربحية (دور النشر والجمعيات المهنية والجامعات وغيرها) (بكري: ١٤٢٢هـ، ٧٤).

مراحل إصدار المجلة العلمية :

تمر عملية إصدار المجلات العلمية بمجموعة من المراحل والخطوات الإجرائية يمكن تلخيصها في نقاط أهمها ما يأتي :

المرحلة الأولى :

تشمل الإجراءات المتعلقة بتجهيز المقالة، وإعداد البحوث للنشر من جانب الباحثين المتخصصين في شتى أنحاء العالم، والحصول على السماح بالنشر من المؤسسات التي يعملون فيها، ومن ثم التقدم بالبحوث إلى هيئة تحرير المجلة المعنية.

المرحلة الثانية :

تشمل إجراءات تتعلق بتحكيم البحوث المقدمة للنشر، بما في ذلك الخطوات الإجرائية التالية :

- الدراسة الأولية التي تقوم بها هيئة التحرير لترشيح البحوث المتوافقة مع متطلبات المجلة للتحكيم.
- اختيار المحكمين.
- إرسال البحوث إلى المحكمين، بغرض تحكيمها وإعداد تقارير عنها، وتقديمها إلى هيئة التحرير.
- قيام الهيئة باتخاذ الإجراء المناسب بناء على تلك التقارير، بما في ذلك احتمالات إجازة النشر، أو عدم إجازته، أو طلب بعض التعديلات، وما يرتبط بذلك من مراسلات واتصالات هاتفية ونحوها.

المرحلة الثالثة :

تشمل إجراءات تتعلق بعملية النشر، فبعد إجازة البحث تبدأ إجراءات نشره، حيث يقوم بهذه الخطوة متخصصون في النشر العلمي، بما في ذلك عمليات الإعداد والطباعة والتوزيع (بكري : ١٤٢٢هـ، ٧٥).

ويعد التحكيم العلمي من أهم الملامح المميزة للمجلات العلمية " وبالرغم من اختلاف سياسة التحكيم وإجراءاته وأساليبه من مجلة لأخرى، فإن جوهر العملية واحد، وتكاد أهدافها تحظى بإجماع القبول من جانب جميع الأوساط العلمية. وبالرغم من وجاهة فكرة التحكيم والإيمان بجدواه، فإن ممارسة التحكيم لا تزال من أبرز القضايا الجدلية في مجال الاتصال العلمي " (قاسم : ١٤٠٧هـ، ٤٩٨).

وفيما يتعلق بفترات الصدور، فإن المجلات تتفاوت في هذا الصدد، فقد تصدر شهرية، أو مرة كل شهرين، أو فصلية، أو ثلاث مرات في السنة، أو مرتين في السنة، أو مرة كل سنة، وقد تكون المجلة غير منتظمة الصدور.

كما تتفاوت المجلات العلمية المحكمة في شكلها الإخراجي؛ فهناك المجلات المطبوعة (التقليدية أو الورقية)، وهناك المجلات الإلكترونية (الرقمية). ويتسم تعريف النمط الأول بالوضوح والاستقرار، في حين أن النمط الثاني يتسم بالمرونة، واستيعاب مختلف وجهات النظر.

فالتعريف الشائع للمجلة الإلكترونية أنها: تلك التي تعتمد على تقنية الإنترنت، والويب بشكل خاص في إنتاجها ونشرها والإفادة منها؛ إلا أن هناك من يتوسع في هذا التعريف، بحيث يشمل المجلات التي تنشأ في بيئة إلكترونية، إضافة إلى ما يصدر بالشكلين الورقي والإلكتروني معاً، وكذلك المجلات التي صدرت في الأصل بشكل ورقي ثم تم تحويلها إلى

الشكل الرقمي. وبالرغم من أن مفهوم المجلة الإلكترونية يمكن أن يتسع بحيث يشمل الدوريات المتخصصة المحكمة، وغير المحكمة، والنشرات الإخبارية، والمجموعات النقاشية، والمؤتمرات الإلكترونية (قاسم : ١٤٢٤هـ، ٢٦٦)، فإن اهتمام الدراسة الحالية منصب على المجلات العلمية المتخصصة، ولا علاقة لها بالأشكال الاتصالية الأخرى، فهذه قد تشكل موضوعاً لدراسات مستقبلية.

وأيضاً تتفاوت المجلات الأكاديمية في اتجاهاتها الموضوعية، فبعضها يقتصر على نشر تقارير مختصرة عن البحوث الأصلية فقط في مجالها، والبعض الآخر يتخصص في العرض الشامل لعلم ما في مرحلة حية من نموه. وهناك مجلات تهتم بتسجيل التطبيقات الإنتاجية للأفكار التي حققت نتائج علمية بعد إجراء التجارب لمدة طويلة في المعمل، ومجلات أخرى خاصة بخدمات الاستخلاص والتكشيف الذي يسهل على الباحث الوصول إلى المعلومات المنشورة في مجلات كثيرة (عزام : ١٩٩٠م، ٨٦).

وفيما يتعلق بجهة الصدور، فهي أيضاً تمثل مجالاً آخر للتفاوت بين المجلات العلمية، فمنها ما يصدر عن جهات تجارية، بما في ذلك دور النشر، والمؤسسات الخاصة، والأفراد. ومنها ما يصدر عن جهات غير تجارية، وهي على أنواع متعددة، وذلك على النحو التالي :

١- المجلات الصادرة عن الهيئات العلمية والجامعات والمعاهد ومراكز المعلومات والجمعيات العلمية.

٢- المجلات الصادرة عن مؤسسات الدولة المختلفة، مثل الوزارات والإدارات والمؤسسات وغيرها.

٣- المجلات الصادرة عن الهيئات السياسية المختلفة.

٤- المجلات الصادرة عن المنظمات والهيئات الدولية.

٥- المجلات الصادرة عن الاتحادات والمنظمات المهنية (عزام : ١٩٩٠م، ٨٩).

وتندرج الدراسة الحالية تحت الفئة الأولى من الأنواع المشار إليها.

أما فيما يتعلق بقواعد النشر (شروط النشر)، فإن المجلات تضع في العادة شروطاً يطلق عليها أحياناً (منهاج النشر) Instructions For Publication. وتختلف هذه الشروط من مجلة إلى أخرى، وهي توضح المنهج الذي ينبغي أن يتبع في الدراسات المقدمة للنشر. وهناك بعض المجلات التي لا تلتزم بشروط معينة لنشر المقالات على صفحاتها، بل توافق على ما يرد إليها بغض النظر عن الأسلوب المتبع في الكتابة، وتوثيق المراجع العلمية (الخليفي : ١٤٢١هـ، ١٢٠).

ولا تقتصر المجلات العلمية في الواقع على نشر المقالات وحدها، بل تقدم خدمات ثانوية أخرى تتمثل في الآتي :

- مقالات التعريف بالكتب والإعلان عنها.
- مستخلصات المقالات والدوريات الأخرى.
- ملخصات براءات الاختراع.
- تعقيب افتتاحي يشتمل على ملحوظات قيمة.
- الإعلانات التي تمثل قيمة إعلامية لا تنكر.

ونحو ذلك من الخدمات الثانوية والجوانب الأخرى التي تجعل للمجلة مكانة متميزة في مجتمع الاتصال العلمي.

ومن العرض السابق لمفهوم الدوريات العلمية يتضح أن هناك تفاوتاً جلياً بين الباحثين في نظرتهم لمفهوم الدورية، والمجلة العلمية. ولعل منشأ هذا التفاوت هو أن مصطلح الدورية قابل للاتساع والضيق، فقد يتسع المدلول

بحيث يدخل تحته كل ما يصدر بصفة دورية منتظمة مثل الصحف، والمجلات، والحوليات، والملاحق السنوية. وقد يضيق المعنى فيقتصر على المجلات المتخصصة التي تتمحور حول مجال محدد.

ومن وجهة النظر الشخصية للباحث، فإنه على الرغم من الخلاف القائم على تحديد ماهية المجلة العلمية وهويتها، وبالرغم من تعدد المحاولات السابقة في هذا السياق، فإن هناك قاسماً مشتركاً بين تلك المحاولات. ونستطيع من خلالها تلمس أبرز معالم الخطوط العريضة التي تبرز شخصية المجلة العلمية المتخصصة التي يتم إصدارها غالباً عن طريق الجامعات، وذلك على النحو التالي :

- تعتمد المنهج العلمي في بحوثها.
- تشترط التوثيق العلمي لنشر البحوث على صفحاتها ضمن مجال معرفي محدد.
- تخضع المقالات المقدمة للنشر للتحكيم العلمي.
- تشترط على الباحثين الالتزام بقواعد النشر المنصوص عليها.
- يشارك في الكتابة فيها عادة الشخصيات العلمية البارزة في مجال الاهتمام.

ولعل الخلاصة التي نخرج بها من السطور السابقة هي: أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لمفهوم الدورية في العالم برغم المحاولات الفردية والمؤسسية التي أسهمت في تقنين المفهوم، وتوضيح المقصود به. ولأغراض الدراسة الحالية فيكفي أن نعرف أن المجلات العلمية تشكل جزءاً من المظلة الواسعة لعالم الدوريات، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وأن هناك تقاليد علمية معتبرة تحكم إصدار هذا النوع من المصادر بشقيها المطبوع والرقمي.

نشأة الدوريات العلمية وتطورها :

نحاول أن نقدم للقارىء في السطور اللاحقة لمحة موجزة عن نشأة المجلات العلمية وتطورها، والخلفية التاريخية لفكرة المجلة، والمراحل والتطورات التي مرت بها. فقد ظهرت الحاجة إلى نظام الاتصال العلمي بين العلماء والباحثين من خلال المجلات العلمية منذ القرن السابع عشر الميلادي، حيث كان هذا الاتصال يتم قبل ذلك عن طريق تبادل الخطابات والرسائل التي تحمل نتائج دراسات العلماء وبحوثهم (عزام : ١٩٩٠م، ١٧).

ولعل المجلة التي تحمل عنوان: Journal Des Scavans تعد أول مجلة ظهرت في العالم، حيث أصدرتها فرنسا في الخامس من يناير عام ١٦٦٥م، وشملت تخصصات الفيزياء والكيمياء والتشريح. وبعد ذلك بثلاثة أشهر ظهرت أول مجلة إنجليزية في العلوم البحتة تحمل عنوان: Philosophical Transactions Of The Royal Society، وذلك في السادس من مايو عام ١٦٦٥م (Drake : 2007). ومن ثم صدرت في ألمانيا أول مجلة بعنوان : Miscellanea Curiosa عام ١٦٧٠م، وارتبطت أساساً بالعلوم الطبية، مع نشر بعض المقالات في النبات والمعادن والحيوان (عباس : ١٤١١هـ، ٣٣٣).

وهكذا برزت ونمت ظاهرة المجلات العلمية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين بشكل ملحوظ، إلا أنها كانت آنذاك بمنأى عن التخصص، وإن كانت المجلات الطبية مألوفة في ذلك الوقت. الأمر الذي يوحي بأن المجلات لم تأخذ سمتها الحقيقية بمعناها المألوف لنا اليوم إلا في القرن التاسع عشر الميلادي الذي امتاز بظهور المجلات المتخصصة في مختلف مجالات المعرفة (عزام : ١٩٩٠م، ١٧). وكان للجمعيات العلمية فضل السبق في هذا المجال، حيث تمكنت من وضع البذرة الأولى لظاهرة المجلات العلمية

المتخصصة. وكانت ترسل نسخاً من تلك المجلات إلى أعضائها، بوصف ذلك جزءاً من الاشتراك في العضوية (White : 2001 , 66 - 68) .

ويمكن أن نقسم المراحل التي مرت بها نشأة الدوريات في أوربا إلى أربع مراحل تتمثل في الآتي :

المرحلة الأولى :

تمتد هذه المرحلة حتى سنة ١٧٠٠م، وهي فترة أوائل المطبوعات الدورية التي تمثل الإرهاصات الأولية لظهور المجلات العلمية في الثلث الأخير من القرن السابع عشر الميلادي.

المرحلة الثانية :

وتمثل الفترة بين ١٧٠٠ – ١٨٢٥م، حيث نشأت بعض الجمعيات العلمية، وكان لها مجلات خاصة بها.

المرحلة الثالثة :

وتمثل الفترة بين ١٨٢٥ – ١٨٩٠م، حيث زاد عدد المجلات المطبوعة نتيجة لارتقاء تقنية الطباعة، وإنتاج مقادير كبيرة من الورق. وصحب ذلك التوجه نحو تعميم المعرفة البشرية، وزيادة التخصصات العلمية. مما أسهم في نمو المجلات العلمية المتخصصة، فظهرت مجلات في الزراعة والطب والقانون والتربية، وغيرها من المجالات العلمية الأخرى.

المرحلة الرابعة :

وتمتد هذه المرحلة من عام ١٨٩٠م حتى الوقت الراهن، حيث حدثت مستجدات جوهرية في الطباعة، وبخاصة تقنية الطباعة الملونة. وظهرت مجلات علمية تتناول تخصصات دقيقة، وبرزت التقارير العلمية والتقنية بشكل لافت للنظر.

ففي عام ١٩٩٥م بلغ مجموع المجلات العلمية المحكمة في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ٦٧٧١ مجلة (عزام : ١٩٩٠م، ١٨ – ٢١). وكان لا بد أن يصحب هذا السيل الجارف من النتاج العلمي مجلات تستوعبه، وتبرزه على شكل ملخصات وكشافات وغيرها. ولعل أبرز مظاهر النمو التي ظهرت على السطح خلال هذه المرحلة ما حدث في منتصف التسعينيات الميلادية من القرن الماضي من قيام كبار الناشرين بإخراج نسخ من المجلات العلمية إلكترونياً، ومن أبرز نماذج هؤلاء الناشرين : Elsevier , Academic Press , The Institute Of Physics Publishing **(White : 2001 K 66 – 68)**

وهكذا مرت المجلات العلمية خلال القرون الثلاثة الماضية بكثير من مراحل النمو التي أسهمت في تقنينها، من حيث التصميم والإخراج والنشر إلى أن وصلت إلى مرحلة النضج التي نلمسها حالياً في المجلات التي تقع بين أيدينا. ولا شك أنه كان للنمو في المجال التقني أثر بارز في هذا الصدد، إضافة إلى التغيرات الجوهرية التي حصلت في المجتمع العلمي الذي يرمي دوماً إلى تحقيق المعيارية في الوصول إلى الهدف. فمنذ القرن التاسع عشر الميلادي وهناك محاولات جادة لتقنين أساليب الكتابة العلمية بغرض إيصال نتائج البحوث في قالب منطقي وموضوعي (فراج : ١٤٢٢هـ ن ٥٦) بعيداً عن الأساليب الإعلامية والإنشائية، والتحيزات الذاتية، والعبارات الدعائية، مما أسهم في تأصيل الكتابة العلمية، ووضع تقاليد راسخة لها.

ويمكن أن نلحظ بسهولة بعض السمات المشتركة بين البحوث المنشورة في المجلات العلمية، حيث يتكون قالب المقالة (جسم المقالة) في الغالب من أربعة أجزاء تتمثل في الآتي :

١- المقدمة : تحديد هدف الدراسة، واستعراض الجهود السابقة في المجال موضع البحث.

٢- المنهجية : وصف الأساليب المستخدمة في جمع البيانات وتحليلها.

٣- نتائج الدراسة والخاتمة : الخلاصة، ومناقشة النتائج ومدى أهميتها، وتقديم مقترحات أو توصيات بإجراء المزيد من الدراسات في المجال نفسه.

٤- بعض البيانات الأساسية الأخرى : حيث يسبق عادة الجسم الرئيس للمقالة بيانات مثل :

- عنوان المقالة (ينبغي أن يكون معبراً بدقة عن محتواها).
- بيانات عن المؤلف.
- مستخلص عن المقالة.
- بعض المجلات تحدد مجموعة من الكلمات الدالة Key Words على المحتويات.

وقد تقوم بعض المجلات بترجمة عناوين المقالات والمستخلصات إلى اللغات الأجنبية بغرض إحاطة الباحثين والمهتمين بالتكشيف (ممن لا يجيدون لغة المجلات المترجمة) بتلك المقالات. كما قد تتضمن المقدمة فقرة العرفان بالجميل Acknowledgement يشكر فيها الباحث جميع من ساعدوه في الدراسة من الأفراد والمؤسسات. ومن ثم ينتهي الجسم الرئيس للمقالة بقائمة من المراجع التي أفاد منها الباحث في استقاء المادة العلمية (فراج : ١٤٢٢هـ، ٥٦ - ٥٧).

أما على صعيد الوطن العربي، فقد بدأت مسيرة المجلات العلمية في الانطلاق من المرحلة الرابعة للدوريات الأجنبية التي سبقت الإشارة إليها، وتأخرت عنها لمدة قرنين من الزمن على الأقل. وكانت مصر هي أول بلد في المنطقة عرف المجلات بمفهومها العلمي، حيث ظهرت أول مجلة متخصصة

في مجال الطب بعنوان : يعسوب الطب، وذلك عام ١٨٢٨م (عزام : ١٩٩٠م، ٢٢). وانتشرت الدوريات انتشاراً كبيراً في مصر أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، ولكنها كانت في مجملها تتسم بصبغة العمومية.

وبالنسبة للبنان، فقد بدأت المجلات على يد الأفراد لا الحكومات، وكانت تجنح نحو العموم في المعالجة، ولم تظهر المجلات المتخصصة إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي. وظهرت المجلات في العراق في بداية القرن العشرين الميلادي، وكانت موجهة لعامة الناس. وفي الأردن صدرت بعض المجلات العامة بعد عام ١٩٢٠م. وفي النصف الثاني من القرن العشرين صدر عدد قليل من المجلات العامة في السودان (عزام : ١٩٩٠م، ٢٣ – ٢٦).

وفي المغرب العربي، كانت البداية مع الجزائر، حيث صدرت المجلات في النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي، وهي في مجملها تتجه نحو العمومية. وفي سنة ١٩٠٦م ظهرت المجلات العامة في تونس. وفي ليبيا ظهرت أول مجلة متخصصة سنة ١٨٩٨م بعنوان : مجلة الفنون، وكانت متخصصة في الفنون والزراعة والعلوم، ومن ثم صدرت عدة مجلات عامة بعد الاستقلال في عام ١٩٥٢م. كما صدرت في المغرب العربي منذ عام ١٩٨٩م مجموعة من المجلات العامة (عزام : ١٩٩٠م، ٢٣ – ٢٦).

وفي منطقة الخليج العربي، كان السبق لمجلة الكويت التي صدرت عام ١٩٢٨م، وكانت تطبع خارج الكويت، وهي مجلة عامة. ثم ظهرت بعض المجلات العامة في البحرين، وقطر، وبقية دول الخليج العربية. وكانت هذه المجلات العامة هي البذرة الأولى لبروز ظاهرة المجلات العلمية التي ظهرت في الآونة الأخيرة مع نشأة التخصصات العلمية، والاهتمام بالتعليم العالي.

وعلى صعيد المملكة العربية السعودية، فقد شهدت قطاعات التعليم والثقافة والإعلام اهتماماً ملحوظاً، واتسعت دائرة الاهتمام بحيث شملت

مختلف فئات الدوريات، وأصبحت جزءاً من اهتمامات القطاعات المختلفة، حيث صدرت خلال هذا العهد كثير من الدوريات التي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل، وذلك على النحو الآتي :

المرحلة الأولى :

تبدأ هذه المرحلة عام ١٣٤٣هـ، وتنتهي عام ١٣٨٣هـ، حيث صدرت خلال هذه الفترة ٤٨ دورية. وهو عدد ليس بالقليل إذا قارناه بمجمل الدوريات الصادرة خلال العهود السابقة. وهذا يعني أن المعدل العام لإصدار الدوريات خلال العهد السعودي بمعدل دورية واحدة كل عام في حين أن الإصدار توقف خلال الفترة ١٣٥٧ — ١٣٦٥هـ، وهي الفترة التي تتزامن مع دخول الدولة مرحلة التنظيم، وتكوين الأجهزة والوزارات والمصالح والمؤسسات، حيث كان التركيز منصباً على تأسيس المقومات والدعائم الرئيسة للدولة.

ومن بين الصحف والمجلات التي برزت إلى حيز الوجود خلال الفترة المشار إليها صحيفة (أم القرى) التي أصدرتها الدولة في مكة المكرمة في ١٥ جمادى الأولى ١٣٤٣هـ الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٢٤م بصفة أسبوعية، ثم تحولت فيما بعد إلى صحيفة أسبوعية، وتعد الصحيفة الرسمية للمملكة.

وتعد مجلة اليمامة التي أصدرها حمد الجاسر عام ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م، وتوقفت عام ١٣٨٣هـ / ١٩٦٤م أول مجلة تصدر في الرياض. وقد عادت هذه المجلة إلى الصدور عن طريق مؤسسة اليمامة الصحفية.

وأيضاً من نماذج الصحف والمجلات التي تحسب لصالح ذلك العهد ما يأتي:

- الإصلاح : مجلة نصف شهرية أصدرها من مكة المكرمة محمد حامد فقي عام ١٣٤٧هـ وتوقفت عام ١٣٤٩هـ.

- صوت الحجاز : نصف شهرية أصدرها محمد صالح نصيف عام ١٣٥٠هـ.
- المنهل : مجلة شهرية أصدرها من المدينة المنورة عبدالقدوس الأنصاري عام ١٣٥٥هـ.
- النداء الإسلامي : صدرت عام ١٣٥٦هـ وتوقفت عام ١٣٥٧هـ.
- المدينة المنورة : صدرت عام ١٣٥٦هـ وتوقفت عام ١٣٨٣هـ ثم عادت للصدور.
- الشمس والمارج : أصدرتها شركة أرامكو بالظهران عام ١٣٦٥هـ باللغة الإنجليزية.
- البلاد السعودية : وهي امتداد لجريدة صوت الحجاز التي سبقت الإشارة إليها.
- مجلة الغرفة التجارية : أصدرتها الغرفة التجارية الصناعية بجدة عام ١٣٦٧هـ.
- رابطة العالم الإسلامي : أصدرتها الرابطة عام ١٣٨٣هـ وكانت تصدر بثلاث لغات ثم ثبتت على اللغة العربية وحدها.
- صحف ومجلات أخرى مثل الفجر الجديد (١٣٧٤هـ)، وأخبار الظهران (توقفت عام ١٣٨٣هـ)، والإشعاع (١٣٧٥هـ)، ومجلة الإذاعة (١٣٧٥هـ)، وحراء (١٣٧٧هـ)، والندوة (١٣٧٧هـ)، والروضة (١٣٧٩هـ)، وغيرها من النماذج التي يضيق المقام عن ذكرها بشكل مفصل.

المرحلة الثانية :

تبدأ هذه المرحلة عام ١٣٨٤هـ، وتنتهي عام ١٣٩٩هـ. وقد تميزت بظاهرتين هما : الزيادة الملحوظة في أعداد الدوريات، وتنوع فئاتها، مما

يوحي بأن الدوريات آنذاك قد استغلت الأحوال العامة المختلفة، وأفادت من الإمكانات المتاحة على نحو أفضل، علاوة على أنها اتسمت ببروز صفة التخصص.

وهناك كثير من المؤثرات والأحوال العامة التي أسهمت في بروز ظاهرة الدوريات خلال هذه الفترة، حيث كانت الأحوال مواتية لمثل هذا الأمر. ومن أبرزها الآتي :

- ارتفاع معدلات التعليم في المملكة.
- ازدهار الواقع الاقتصادي.
- توافر الإمكانات الفنية والبشرية.
- ظهور الأنظمة المنظمة للدوريات.
- كما أسهمت المطابع المتوافرة في إنعاش حركة الطبع والنشر، ومكنت الدوريات السعودية من الانتشار.

ويمكن تصنيف الدوريات التي صدرت خلال المرحلة الثانية في ثلاث فئات، وذلك على النحو التالي :

١- **الدوريات التجارية** : وتشمل دوريات المؤسسات الصحفية التي يعد ظهورها بداية مرحلة مهمة في تاريخ الدوريات السعودية. " فهي تمثل نهاية مرحلة خضوع إصدار الدوريات للرغبات الفردية وللاجتهادات الخاصة، وبداية مرحلة تقنين عملية الصدور بما يخدم حاجة البلد، ويتماشى مع طبيعة المراحل التنموية التي تمر بها " (هاشم : ١٤٠١هـ، ٣٣). وتشمل هذه الفئة دوريات المؤسسات الصحفية، ودوريات الأفراد، والدوريات الأخرى. وبلغ مجموع الدوريات الصادرة من هذه الفئة ٢٧

دورية، كانت متركزة في الرياض، وجدة، ومكة المكرمة، والدمام. وهذا مؤشر على متانة العلاقة بين المستوى التعليمي، والمقدار العددي للدوريات، وارتباط صدورها بمراكز النشاط العلمي أو الاقتصادي.

٢- **دوريات العمل** : حيث ساعد تفاوت أغراض الهيئات وتباين أهدافها على تنوع الدوريات الصادرة منها بما في ذلك الوزارات والمصالح الحكومية، والهيئات شبه الحكومية، والهيئات والمنظمات المستقلة، والغرف التجارية، والمؤسسات والشركات. وبلغ مجموع الدوريات الصادرة عنها ٣٩ دورية.

٣- **الدوريات العلمية** : وهي تصدر عن الجامعات والهيئات الأخرى، حيث أصدرت جامعات المملكة ٤١ دورية. وبشكل عام فهي لا تلتزم بالمنهج العلمي تماماً، بل كانت تعكس جهوداً فردية أو مبادرات متقطعة غير قائمة على التخطيط العلمي، بحيث تسد فراغاً مهماً في مكتبة الجامعة أو الهيئة العلمية، وتعبر عن حجم النشاط العلمي بين أعضاء هيئة التدريس. وتشمل الجهات الأخرى إدارة البحوث العلمية والإفتاء، ودارة الملك عبدالعزيز، ومعهد الإدارة العامة، ووزارة المعارف (التربية والتعليم حالياً) (هاشم : ١٤٠١هـ، ٣٣ – ٤٠).

المرحلة الثالثة :

يمكن أن نضيف إلى ما سبق مرحلة ثالثة تبدأ من عام ١٤٠٠هـ، وتستمر حتى الوقت الراهن. وتمتاز هذه المرحلة بظهور مجلات علمية متخصصة، تخضع للتحكيم العلمي، وتلتزم بقواعد واضحة للنشر العلمي، وتحصر اهتمامها في مجالات موضوعية محددة. ومن أبرز نماذج المجلات التي صدرت

خلال هذه المرحلة المجلات الأكاديمية المتخصصة التي تصدرها الجامعات السعودية.

ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى تأخر ظهور المجلات العلمية في المملكة بمفهومها الحديث تواضع المستوى الثقافي والتعليمي، وضآلة حجم الإمكانات المتاحة آنذاك من المطابع والخبرات الفنية. ولذا فلم تتهيأ الفرصة للتوسع في إخراج هذا النمط من الدوريات. علاوة على عدم الإدراك والوعي بأهمية إصدار المجلات. ذلك أن الحاجة إلى الاتصال العلمي الجاد بين المتخصصين ظاهرة حديثة نسبياً في المملكة. ولم تبرز إلا في السنوات الأخيرة مع التوسع في الدراسات العليا، وعودة المبتعثين من الخارج، وزيادة التخصصات العلمية في الجامعات السعودية، وظهور الجمعيات العلمية، واهتمامها بنشر البحوث المبتكرة.

صحيح أن المجلات التي ظهرت في البداية لم تكن مجلات علمية متخصصة بالمفهوم العلمي السائد، إلا أنها كانت منطلقاً نحو ظهور هذا النمط من المجلات. وقد تكون أقرب نحو المجلة العلمية، وإن كانت لا تتسم بالصبغة العلمية بالشكل المطلوب. كما أنه ليس لها تقنين تلتزم به أو ضوابط منهجية ترسم المسار الصحيح لإخراجها، فقد كان أغلبها أقرب ما يكون نحو النشرات الإخبارية التي تقوم بمهمة إعلامية أكثر مما تقوم بمهمة علمية. وعلى أي حال، فقد أدت تلك المجلات مهمتها في حينها، وعالجت كثيرًا من الموضوعات التي كانت تمثل أهمية آنذاك، وذلك في حدود الإمكانات المتاحة لها، والظروف المحيطة بها، والأحوال السائدة بشكل عام.

ومن العرض السابق يمكن القول إن المجلات الصادرة خلال المرحلتين الأولى والثانية كانت تتجه نحو العمومية في التغطية، ولا مجال فيها

للتخصص أو التعمق، وكان أغلب تركيزها على إبراز نشاطات المؤسسات التي تصدرها. وربما يعود ذلك إلى محدودية الكفاءات البشرية المدربة تدريباً علمياً وعملياً، والقادرة على تقديم صناعة صحفية راقية. كما أن تلك الفترة لم تشهد بعد الاهتمام بعنصر التخصص من قبل مختلف القطاعات، ولم يبرز الفهم العلمي للمجلة على النحو الذي نعرفه في الوقت الراهن (هاشم: ١٤٠١هـ، ٥٠ – ٥١).

وربما نستثني من الصورة السابقة المجلات الأكاديمية التي أصدرتها الجامعات السعودية، حيث إنها حاولت تقنين صناعة النشر للمجلات العلمية. فقد أصدرت جامعة الملك سعود أول مجلة علمية متخصصة بعنوان: مجلة الجامعة، عام ١٣٧٧هـ (عباس: ١٤١١هـ، ٣٣٣). كما كان لهذه الجامعة فضل الريادة عندما أنشأت قسماً للنشر العلمي عام ١٣٩٦هـ تابعاً لعمادة شؤون المكتبات، تنحصر مهمته في نشر النتاج العلمي للجامعة بصورة مقننة، وتوحيد أشكال المطبوعات المختلفة، وتطبيق المعايير الدولية عليها من ناحية المحتوى والشكل.

وفي جامعة الملك عبدالعزيز أنشىء المجلس العلمي عام ١٤٠٠هـ، وأصدر مجموعة قواعد تقنن النشر العلمي، من بينها قواعد نشر المجلات العلمية المتخصصة بالجامعة، وذلك بتاريخ ١٤٠٢/٩/٢هـ. والواقع أن هذه التشريعات الخاصة بتقنين عملية النشر في الجامعة قد عالجت كثيراً من السلبيات التي كانت تتصف بها إصدارات الجامعة في مراحلها الأولى، كما وضعت الضوابط لمسيرة حركة النشر الجامعي. وفيما يختص بالمجلات العلمية، اشترطت قواعدها موافقة المجلس العلمي على إصدار المجلات العلمية المتخصصة. كما نصت على تعيين هيئة تحرير لكل مجلة علمية بقرار من المجلس العلمي، واعتمدت مبدأ التحكيم للنشر في مجلات الجامعة، حيث

نصت اللوائح على ألا تنشر البحوث العلمية إلا بعد أن يجيز صلاحيتها للنشر حكمان (مرغلاني : ١٤٢١هـ، ١٤٤).

ومن ثم قامت جامعة الملك عبدالعزيز عام ١٤٠٥هـ بإنشاء مركز النشر العلمي، وتبعتها الجامعات الأخرى بإنشاء مراكز أو عمادات مماثلة (الشريف وسليمان : ١٤٢٣، ٢١٦). وفي تاريخ ١ / ٤ / ١٤٠٨هـ أصدر المجلس العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز قراره بتعديل قواعد نشر المجلات العلمية بالجامعة، بحيث تصدر عنها مجلة علمية واحدة (مجلة جامعة الملك عبدالعزيز)، وتتضمن إصداراتها عشرة مجالات موضوعية، مع إتاحة الفرصة لإضافة أي مجالات أخرى ترى الجامعة إصدارها مستقبلاً. وتشرف على هذه المجلة هيئة الإشراف العام التي تضم أعضاء المجلس العلمي، وتختص بتحديد الأهداف ورسم السياسات، وإقرار القواعد والأنظمة وبرامج الصدور، واقتراح الميزانيات، مع تشكيل هيئة تحرير لكل إصدارة موضوعية بقرار من المجلس العلمي (مرغلاني : ١٤٢١هـ، ١٤٨).

ويؤكد الحقيقة المشار إليها ما ذهب إليه أحد الباحثين من أن الجامعات السعودية تعد من أنشط الجهات في إصدار المجلات العلمية التي يغلب عليها الأصالة، وارتفاع مستوى مادتها، والحرص على تقديم البحوث الجادة، وإن كان بعضها قد لا يرقى إلى مستوى المجلة المتخصصة بالمفهوم العلمي والأكاديمي، وذلك لما يكتنفها من بعض السلبيات (العناني : ١٤٠٩هـ، ٩٦).

ويمكن أن نستشف من التطورات السابقة أن المجلات العلمية المتخصصة التي تخضع للتحكيم العلمي تعد من نتاج المرحلة الثالثة، حيث شهدت نمواً في مجالات التعليم والثقافة لم تشهده المرحلتان السابقتان. فقد حاولت تلك المجلات توظيف منهج التفكير العلمي بمفهومه الصحيح، وتقديم شرائح

من الفكر المتخصص على نحو يفتقد في كثير من الدوريات الأخرى الصادرة في المملكة، باستثناء عدد يسير جداً مما صدر عن الجامعات خلال المرحلة الثانية. ولعل القاسم المشترك بين هذه الإصدارات العلمية هو الرغبة في تنمية البحث العلمي من جهة، وتمكين المتخصصين من متابعة دراساتهم وبحوثهم من جهة أخرى، فضلاً عن أنها وسيلة لتعزيز صلتهم بمجالات اهتمامهم، وإبراز هذه المتابعة من خلال هذا النتاج العلمي المتميز (هاشم: ١٤٠١هـ، ٦٣ – ٧٥).

وفي الآونة الأخيرة بدأ الاهتمام بتقعيد النشر العلمي في المملكة يبرز بشكل واضح، فقد نظمت جامعة الملك سعود الندوة السعودية الأولى للنشر العلمي خلال الفترة ٢٤ – ٢٦ من ذي الحجة ١٤٢١هـ، وعقدت هذه الندوة بناء على توصية اتخذت ضمن توصيات الاجتماع الأول للمسؤولين عن النشر العلمي في الجامعات السعودية الذي استضافته الجامعة في أواخر شهر ذي الحجة من عام ١٤١٩هـ. وتم استعراض المشكلات والمعوقات التي تواجه عملية النشر في المملكة ومناقشتها، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها، والتطرق للنشر الإلكتروني، وعلاقته بالمجتمع الأكاديمي، وكيفية استخدامه في تحكيم المجلات العلمية.

وقد تبين من إلقاء نظرة فاحصة على البحوث التي ألقيت في الندوة المشار إليها أنها تناولت صناعة النشر العلمي في الجامعات السعودية بغرض العمل على تطوير هذا القطاع الحيوي. ومن أبرز التوصيات التي خرجت بها هذه الندوة ضرورة تضافر الجهود نحو تقنين العمليات الفنية، وتوحيد أساليبها على مستوى الجامعات من خلال توظيف الخبرات المتميزة في المجال (ميخائيل: ٢٠٠١م، ٢٨٥ – ٢٨٨).

كما نظمت عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض خلال الفترة ٢٨ — ٢٩ ذو الحجة ١٤٢٨هـ ندوة بعنوان (التحكيم العلمي : أحكام موضوعية أم رؤى ذاتية)، وتبين من استقراء السجل العلمي لهذه الندوة أنها تناولت موضوعات كثيرة ذات صلة وثيقة بالموضوع تحت الدراسة، من بينها ضوابط ومعايير التحكيم العلمي، ودور التحكيم في تطوير البحث العلمي، وإسهام الدوريات المتخصصة في نظام الاتصال العلمي، وقواعد النشر العلمي في المجلات العلمية، والمشكلات التي تواجه التحكيم العلمي في المجلات العربية، والأخلاقيات التي ينبغي أن يلتزم بها المحكم، وغير ذلك من الموضوعات الأخرى المهمة (جامعة الإمام : ١٤٢٨هـ).

وبغرض تقنين عملية توثيق المجلات العلمية فقد تم وضع ترميز فريد ومختصر يمكن عن طريقه التعرف بسهولة إلى المطبوعات الدورية التي تصدر في مختلف دول العالم. فقد استخدمت اللجنة الفنية للمنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس في عام ١٩٧٣م نظاماً يرمي إلى تسهيل عملية التسجيل الآلي للدوريات الصادرة في مختلف الدول، وهو النظام الدولي لبيانات الدوريات International Serial Data System (ISDS). ويتكون هذا النظام من المركز الدولي لتسجيل المطبوعات الدورية الذي يتخذ من باريس مقراً له، إضافة إلى عدد من المراكز الوطنية الموزعة في الدول المشاركة في النظام، ولجنة الاستشارات الفنية. ونتج عن ذلك اعتماد الرقم الدولي المعياري للدوريات (ردمد) ليصبح رقماً خاصاً لكل عنوان دوري يرمز إلى المطبوعات المسلسلة (ميخائيل : ١٤١٦هـ، ٦٤).

وعلى نطاق المملكة العربية السعودية، فتتولى مكتبة الملك فهد الوطنية مسؤولية منح الرقم الدولي المعياري للدوريات، إضافة إلى رقم إيداع المطبوعات السعودية ابتداء من عام ١٤١٤هـ، حيث أصدرت بعض الكتيبات

والنشرات التي تعرّف العاملين في المجال بقواعد النظام وإجراءاته. ويستخدم هذا الرقم بصفة خاصة في تحديد عنوان المطبوع الدوري، وهو يتكون من ثمانية أرقام بما فيها رقم الضبط، وينقسم إلى مجموعتين يفصل بينهما شرطة، وتسبقهما الحروف الدالة على الرقم.

وتقوم مكتبة الملك فهد الوطنية بتزويد المركز الدولي للرقم المعياري للدوريات بباريس بمعلومات كاملة عن كل دورية تصدر في المملكة، بغرض نشرها في دليل الدوريات الدولي، الذي يصدر بصفة دورية مطبوعاً أو على قرص مدمج، ومن خلال موقع المركز على شبكة المعلومات العالمية. ولعل هذا الإجراء يسهم في زيادة التعريف بالدوريات خاصة المجلات العلمية التي تصدرها الجامعات السعودية على الصعيد العالمي (مكتبة الملك فهد : ١٤٢١هـ، ٨).

وهكذا عكست المراحل السابقة التطورات التي مرت بها المجلات العلمية إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه في الوقت الراهن، حيث أصبحت تصدر في ثوب جديد يتناسب مع روح العصر نظراً لتوظيف التقنية في صناعة النشر العلمي. فمنذ السبعينيات والثمانينيات الميلادية من القرن العشرين قدم الناشرون كشافات الدوريات للمستفيدين من خلال خدمات الاتصال المباشر، وتم طرح كشافات الدوريات على الأقراص المدمجة، ومن ثم تم توفير النصوص الكاملة لمقالات الدوريات إلكترونياً.

ونتيجة لذلك برزت ظاهرة المكتبة الإلكترونية، والمجلة الإلكترونية، وبدأت المكتبات التقليدية بإحلال مصادر المعلومات الإلكترونية محل المصادر الورقية المطبوعة (شاهين : ٢٠٠٠م، ١١)، كما بدأت تلك المصادر تفرض مكانتها بقوة في الاتصال العلمي، وفي الفقرات اللاحقة المزيد من التفصيلات حول المجلات الإلكترونية.

مكانة الدوريات في نظام الاتصال العلمي :

كانت المجلة العلمية ولا تزال بشكليها المطبوع والإلكتروني من أكثر القنوات فاعلية في الاتصال العلمي بين الباحثين والدارسين، وذلك بسبب الثقة التي يحظى بها هذا المصدر المعلوماتي المهم، والمعايير العلمية التي يلتزم بها، مما يوحي بأن المجلة تعد أفضل قناة للنشر العلمي.

وقد ثبت من خلال استقراء الدراسات التي تناولت القضية: أن المجلة العلمية تحتل من بين مصادر المعلومات الأخرى أهمية مميزة، وذلك لاعتبارات كثيرة يمكن إجمال أبرزها في الآتي :

- تشكل المجلة إحدى القنوات المهمة لنشر النتاج العلمي نظراً لاهتمام دول العالم قاطبة بالبحث العلمي المتخصص، وزيادة عدد مراكز البحوث والمعاهد العلمية المتخصصة في مختلف المجالات، والتي تحرص دوماً على نشر نتائج بحوثها في المجلات؛ بوصفها وسيلة مناسبة للنشر.
- قدرة المجلة على استيعاب المعلومات الحديثة، وملاحقة النمو السريع للعلم. ولذا أصبح للمجلة مكانتها الحيوية في نظام الاتصال العلمي، وبخاصة في مجالات العلوم والتقنية والسياسة والاقتصاد، ونحوها من المجالات التي تتسم بسرعة النمو (البستجي : ٢٠٠٣م، ٤٤).
- تتيح المجلة انتقال المعلومات بمعدلات أسرع من الوسائط الأخرى، نظراً لتتابع صدورها على فترات زمنية متقاربة، حيث أثبتت الدراسات العلمية أن نسبة الاعتماد على ما نشر في المجلات العلمية من معلومات بلغت ٩٥٪ (المقدم : ٢٠٠١م، ١٢٨).

- تعد المجلة العلمية إحدى الركائز الأساسية في متابعة الأحداث الجارية والاتجاهات المعاصرة ورصدها أولاً بأول، حيث ينظر إلى المجلات بعد مضي فترة من الزمن على أنها وثائق تاريخية وأدوات مهمة؛ لتحديد آراء الجماعات والمواقف والاتجاهات إزاء وقائع أو قضايا معينة (العناني : ١٤٠٩هـ، ١٣٣).
- تعد المجلة الوسيلة الأوسع انتشاراً والأسرع صدوراً لإثبات السبق والأولوية في التوصل إلى اكتشاف معين.
- تشكل الدوريات على إطلاقها خاصة المجلات العلمية العمود الفقري لمقتنيات معظم المكتبات، وتتجاوز ميزانيتها ما يخصص لبقية الأوعية الأخرى، وذلك نظراً لما لتلك المصادر من خصائص تميزها عن غيرها من المواد الأخرى، ولما لها من أثر في تقدم البحث العلمي، ودفع عجلة التنمية (عبدالله : ١٩٩٩م، ١١٨).
- يعتمد المحتوى العلمي لمعظم الكتب (خاصة في مجالات العلوم والتقنية) أساساً على ما نشر في المجلات العلمية (عزام : ١٩٩٩٠، ٦٠).

وقد أدركت غالبية المكتبات تلك الأهمية التي تتسم بها المجلات العلمية، وانعكس هذا الوعي في سياستها تجاه تنمية المجموعات، حيث تخصص جزءاً من ميزانيتها للاشتراك في المجلات المتخصصة، وذلك حرصاً على خدمة المجتمع العلمي. ويقال إن المجلات تشكل ٧٥٪ من مصادر المعلومات للباحث في مجال العلوم والتقنية، كما ينبغي ألا تهمل أهميتها أو ينتقص من قدرها في مجال الدراسات الإنسانية والاجتماعية. " فهناك موضوعات طارئة أو وقتية لا تجد لها مكاناً في الكتب؛ لأن مرور الزمن يفقدها قيمتها، ومن ثم تصبح الدوريات هي المكان الأكثر مناسبة والأفضل لمعالجتها" (عزام : ١٩٩٩٠م، ٥٣ – ٥٥).

ولعل من أبرز الأسباب التي تقف خلف ظاهرة اعتماد الباحثين في المجالات العلمية على المجلات المتخصصة التعرف إلى الباحثين الآخرين الذين لديهم الاهتمام نفسه، وتسجيل السبق العلمي، وإيجاد قنوات للاتصال المهني مع الباحثين في مختلف الأوساط العلمية، إضافة إلى نقل المعرفة للأجيال القادمة من خلال تلك المجلات العلمية (Osborn : 1984 , 315 – 324).

علاوة على أن المجلة تتفوق على نظائرها من أوعية المعلومات الأخرى وبخاصة الكتب، وذلك من حيث جدة المادة العلمية، ولذا فليس بمستغرب كما سبقت الإشارة أن تكون محتويات معظم الكتب تعتمد أساساً على ما نشر في المجلات. كما أن بعض الموضوعات تتسم بسرعة التغير والتطور فتبقى المعلومات المتصلة بها في المجلات دون أن تتاح لها فرص الظهور في شكل كتاب. وكذلك تحتوي موضوعات المجلات على تفاصيل دقيقة ربما لا نجدها في الكتب (الأطرم : ١٤٠٦هـ، ٨). ومن ذلك أن بعض التفاصيل الخاصة بموضوعات معينة، وكذلك الإحصاءات المحلية والعالمية قد لا توجد إلا في المجلات المتخصصة.

ويضاف إلى ما سبق أن كثرة عدد الأشخاص المشاركين في تحرير مقالات المجلة يكسبها تنوعاً في الأفكار (دياب : ١٩٨٣م، ١٣٢). ذلك أن المجلة بطبيعتها لا يحررها فرد واحد، بل يشترك فيها مئات من الكتاب الذين تتغير أسماؤهم من عدد لآخر، مما يتيح لها ثراءً عظيماً في الأفكار، وتنوعاً في وجهات النظر (العناني : ١٤٠٩هـ، ١٥)، وهذه ميزة لا تتحقق في الكتاب المطبوع الذي ينفرد بتأليفه شخص واحد أو عدد محدود من الأشخاص.

وفي هذا السياق يذهب أحد المتخصصين إلى أن الكتاب بالرغم من أنه ظل لمدى يزيد على القرنين وسيلة الاتصال العلمي الأساس، بيد أنه لا يناسب

إلا لنشر التأملات الناضجة، والأعمال الكاملة،وليس لتسجيل الاكتشافات الحديثة. ذلك أن انتظام نشر المجلات على فترات متقاربة يضمن حداثة ما تشتمل عليه من معلومات إذا ما قورنت بما تضمه الكتب. ولذا فلا غرابة أن تتفوق المجلة على الكتاب، وبخاصة أن الموضوعات الضيقة بطبيعتها قد لا تستحق المعالجة في الكتب. ومما يعزز الأهمية أن معظم المجلات تنشر مقالات عرض الكتب والمقالات الافتتاحية والمستخلصات والأخبار الجارية ونحوها مما لا نجده عادة في الكتب (عزام: ١٩٩٠م، ٦٣ – ٦٤).

بل إن الدوريات المتخصصة تتفوق حتى على المؤتمرات – بالرغم من أنها تعالج قضايا حديثة – في دعم النشاط العلمي، " فالدورية هي المصدر الرسمي الوحيد المعترف به بين الأوساط العلمية، وعلى الرغم من أن كثيراً من البحوث يتم عرضها من خلال المؤتمرات، فإنها لا تكتسب الاعتراف بها، أو الثقة في نتائجها، إلا حينما تنشر في إحدى الدوريات العلمية، على اعتبار أنها القناة الرسمية التي تتدفق من خلالها الأفكار والتجارب العلمية، بحيث لا يعترف بجهود الباحث، أو بأسبقيته لاكتشاف معين، إلا إذا نشره في إحدى الدوريات العلمية المعتمدة " (رفعت: ٢٠٠٦م، ١٣٦).

ونظراً للمكانة المرموقة التي تحتلها المجلات العلمية والموضحة في السطور السابقة نجد أن الباحثين يحرصون دوماً على نشر بحوثهم في تلك الوسائط المعرفية بغرض تحقيق مكانة علمية متميزة في الوسط العلمي. والحقيقة أن هذا النشر لا يعبر عن قدرات هؤلاء الباحثين وإنجازاتهم فحسب، بل يعد دليلاً مهماً من دلائل تقدم الجامعات، وتقدم الدول التي ينتمون إليها. ولذلك يلقى الباحثون تشجيعاً على نشر بحوثهم من المؤسسات التي ينتمون إليها، ويمنحون جزاء ذلك الألقاب العلمية، وربما العلاوات المادية أيضاً (بكري: ١٤٢٢هـ، ٧٣).

ومن الملاحظ أن مؤسسات المعلومات في المملكة ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص بدأت تدرك في الآونة الأخيرة الأهمية الحقيقية للمجلات العلمية، وذلك نتيجة للنمو الشامل الذي تشهده الدولة في قطاعاتها كافة، والتوسع الملحوظ في خطط التنمية، مما يتطلب الاعتماد على المعلومات العلمية المتخصصة، وتنظيم مختلف مصادر المعلومات خاصة المجلات، بغرض توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة لمتطلبات التنمية ومشروعاتها الطموحة.

وقد أكد مجموعة من الباحثين على المكانة المرموقة للدوريات في المجتمع العلمي، فيذهب حشمت قاسم إلى أن تلك المصادر، وبخاصة المجلات العلمية المحكمّة تحتل مكانة معتبرة في عالم الاتصال العلمي الرحب. والواقع أنه لم يحظ مصدر من مصادر المعلومات بما حظيت به الدوريات من اهتمام في الإنتاج الفكري، حيث لا يقتصر الاهتمام على المكتبيين واختصاصيي المعلومات، وإنما يشمل الباحثين منتجي مقالات الدوريات والمستفيدين من هذه المقالات، ومسئولي التحرير، والناشرين، والموردين، والعاملين في مجال صناعة المعلومات، ومنتجي مراصد البيانات، ومصممي النظم الآلية المتكاملة وورديها للمكتبات، والمهتمين بتطوير شبكات الاتصالات وتراسل البيانات. ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك في فيضان الإنتاج الفكري الذي يتدفق في مختلف القنوات، من تقارير البحوث والأطروحات، ومقالات الدوريات، وأعمال المؤتمرات، والكتب على اختلاف فئاتها (قاسم : ١٤١٦هـ، ٥٣).

ويذهب باحث آخر إلى تأكيد المكانة المعتبرة للدوريات العلمية في نظام الاتصال العلمي بقوله : " يعد انتقال المعلومات وتداولها بين الباحثين والمحررين والمحكمين والمستفيدين، عن طريق مقالات الدوريات، هو

النموذج الكلاسيكي للاتصال العلمي، ذلك النموذج الذي يحتل مركزاً رئيساً في عالم البحث الأكاديمي، ويعزى إليه بصفة عامة تقدم النشاط العلمي. ويعني ذلك لدى بعض الباحثين أن الإشارة إلى الاتصال العلمي إنما تعني بصفة أساس : الدوريات العلمية المحكمة " (فراج : ٢٠٠٤م، ٩٧).

ويعزز الآراء السابقة العريشي، حيث يرى أن البحث العلمي يعد من أهم القطاعات التي تحتاج إلى التواصل بين المعنيين به، فلا يمكن لأي باحث القيام بنشاطه العلمي بمعزل عن التفاعل مع الباحثين الآخرين، ولا يمكنه الاكتفاء بما يتوافر لديه من معلومات لتحقيق نتائج علمية جيدة. وبالتالي فلابد من إيجاد سبل مختلفة للتواصل مع الباحثين الآخرين، بغرض تلاقح الأفكار وتبادل الخبرات. ولاشك أن الدوريات هي أفضل قناة، حيث أثبتت وجودها على الساحة لفترة طويلة (العريشي : ٢٠٠٧م، ٤٣).

الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية :

يتسع نطاق الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية بحيث يستوعب قنوات وأساليب كثيرة تسهم في تدفق المعلومات العلمية، وانسيابها في الوسط الأكاديمي، وتتناول مختلف الوسائط الإلكترونية التي يمكن توظيفها في إنتاج المعلومات، ودفع حركة النشاط العلمي، وبث المعرفة على أكبر نطاق ممكن، وتبني المبادرات والمشروعات العلمية، ونحو ذلك من القنوات الأخرى المعنية بإنتاج المعلومات وبثها والإفادة منها في الوسط العلمي المتخصص.

وعلى هذا الأساس فإن الاتصال العلمي موجه نحو جمهور متخصص، على خلاف الاتصال الجماهيري فهو موجه نحو عامة الجماهير، ويعنى بالرأي العام. " ولما كان الاتصال العلمي يعني التواصل ومن ثم التفاعل بين

من ينتمون إلى الأوساط العلمية والمهنية، ويمارسون النشاط العلمي أياً كان دورهم في هذا النشاط، فإنه يشكل جوهر النشاط العلمي " (قاسم: ١٤٢٣هـ، ١٥٦).

أدى استخدام التقنية ممثلة في الإنترنت إلى تعزيز نظام الاتصال العلمي على المستوى العالمي، مما أسهم في زيادة تدفق المعلومات وانسيابها على مختلف المستويات. وقد أحدثت هذه النقلة التقنية كثيرًا من التغيرات في مختلف المجالات، وأصبح هناك نظام عالمي للمعلومات، يتمثل في النشر الإلكتروني، والبريد الإلكتروني، واستخدام الحاسبات عن بعد، وتبادل الملفات، واسترجاع البيانات الببليوجرافية والنصوص الكاملة، وغير ذلك من المزايا الأخرى التي أتاحت للباحثين فرصاً للتواصل فيما بينهم لم يحلموا بها من قبل.

وثمة ميزة أخرى تحسب لصالح الإنترنت بوصفها أداة أو مهارة من مهارات البحث العلمي، وهي أنها أتاحت للباحثين توظيفها في خدمة النشاط العلمي، وتوسيع آفاق البحث، وإثراء الإنتاجية العلمية. ويمكن تلخيص أبرز مظاهر دعم البيئة الإلكترونية للاتصال العلمي في الآتي :

١- دعم ظاهرة التأليف المشترك؛ حيث أتاحت شبكات المعلومات الإلكترونية الفرصة أمام الجميع للتعامل مع المعلومات، ويسرت سبل التفاعل للإفادة منها، مما يعزز روح الفريق، ويحفز تضافر الجهود العلمية بغض النظر عن الحواجز الجغرافية.

٢- دعم النشر التفاعلي؛ حيث يشارك فيه باحثون من جهات متباعدة، ويكون بإمكان كل مشارك أن يضيف أو يعدل في النص الأصلي للعمل في أي زمان ومكان. وهذا النمط يمثل بعداً جديداً في الاتصال

العلمـي بـين المتخصـصين علـى النطـاق العـالمي لا نجـده في المجـلات المطبوعة التي تفتقر إلى روح التفاعل بين الباحث والجمهور المستهدف.

٣- إتاحة مزايا خاصة للباحثين في الدول النامية؛ حيث أصبح بإمكان من قد يعوزهم السفر إلى الخارج للمشاركة في المناسبات العلمية، أو يعوزهم الحصول على المصادر المطبوعة، تعويض ذلك جزئياً من خلال التفاعل مع زملاء المهنة حيثما كانوا.

٤- إتاحــة الفرصــة للباحثـات للمـشاركة في قنـوات الاتـصال العلمــي؛ وبخاصة القنوات غير الرسمية مثل المراسلات، والبريد الإلكتروني، والمؤتمرات الإلكترونية، وتبادل مسودات الأعمال العلمية، ونحو ذلك من الفرص التي تتيحها البيئة الإلكترونية للمرأة بغرض توثيق صلتها بالوسط العلمي (قاسم: ١٤٢٣هـ، ١٦٢ – ١٦٦).

ولقد أسهم بزوغ المكتبة الرقمية في دعم فكرة المجلة الإلكترونية، وبـدأت الظـاهرة في الـذيوع والانتـشار مـع التطـور في تقنيـة الـشبكات والاتصالات. وأصبح الوصول الحر (المفتوح أو المجاني) واقعاً ملموساً في عالم الاتصال العلمي، وأصبح يؤثر بشكل مباشر على بلورة هذا النظام وإعادة تشكيله بما ينسجم مع روح العصر وسرعة التطورات. وطبيعي أن يستجيب الوسط الأكاديمي لهذا النموذج، وذلك بفضل النشر الإلكتروني الذي يعتمد على الإنترنت.

ومن هنا نشأة ظاهرة المجلة الإلكترونية Electronic Journal، أو المجلة على الخط المباشر Online Journal. ويقصد بذلك إتاحة النسخة الإلكترونية على الويب أو البريد الإلكتروني أو أي وسيط آخر على الإنترنت، وتكون هذه النسخة مستقلة من مجلة مطبوعة أو مجلة إلكترونية ليس لها مقابل مطبوع (الشويش: ٢٠٠٨م، ١٣).

وأحياناً يطلق عليها المجلة المتاحة مجاناً Free Access Journal، وقد بدأ الاهتمام بها منذ مطلع السبعينيات الميلادية من القرن العشرين، حيث تم استخدام الحاسوب في صناعة النشر، وذلك بسبب التزايد الملحوظ في تكاليف نشر المجلات المطبوعة من جهة، والنمو والتقدم الجاريين في شبكات الاتصالات من جهة أخرى (قاسم : ١٤٠٧هـ، ٥٠١).

ومن ثم بدأت الأدبيات المتعلقة بموضوع المجلات العلمية تظهر في بداية الثمانينيات الميلادية من القرن العشرين، وكانت في مجملها تعكس تجارب استخدام الشبكات في تحكيم البحوث إلكترونياً قبل نشرها. وفي نهاية الثمانينيات الميلادية ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بنشر رسائل البريد الإلكتروني، وحملت في طياتها مادة علمية تستحق النشر. وفي بداية التسعينيات الميلادية رسخت أهمية المجلة الإلكترونية بصفتها شكلاً جديداً للنشر، وبدأت على شكل أسطوانات مضغوطة، ثم عبر شبكة المعلومات العالمية. وبذلك تغير كثير من مفاهيم النشر العلمي، واتسع انتشار المجلات الإلكترونية، وذلك لقدرتها على التغلب على كثير من الصعوبات المرتبطة بالمجلات الورقية، بما في ذلك إجراءات النشر، والتحرير، والتحكيم، والطباعة، والإخراج، والإجراءات الإدارية، والمراسلات البريدية التقليدية (صادق : ٢٠٠٠م، ٨ – ١٣).

وتتزايد أعداد المجلات الإلكترونية E-Journals (التي نشأت أصلاً إلكترونية، أو تحولت من الشكل التقليدي) في الوقت الراهن بشكل مطرد، حيث وصل إجمالي عدد تلك المجلات حتى نهاية عام ٢٠٠٦م إلى ٤١٤٤٨ مجلة، ويبلغ حجم الزيادة السنوية ٢٦٪، مما يعني أن العدد الكلي لتلك الأوعية يتضاعف كل أربع سنوات تقريباً. ونتيجة للإقبال المتزايد على هذا النوع من المجلات في العالم الغربي فقد بدأ يتقلص الاعتماد على

المجلات الورقية، فعلى سبيل المثال فإن قاعدة Science Direct توفر أكثر من ٢٠٠٠ مجلة إلكترونية باللغة الإنجليزية (الشويش: ٢٠٠٨م، ١٠).

أما في العالم العربي فإن الوضع غير واضح، وبالرغم من ذلك فقد صدرت أعداد كبيرة من المجلات العلمية العربية على الإنترنت خلال السنوات القليلة الماضية، وبعض تلك المجلات توقف عن الإتاحة المباشرة على الويب لأسباب غير معروفة. وعلى أي حال فإن توجه المجتمع الأكاديمي العربي لا يزال في بداياته. فقد ثبت من دراسة أجريت في عام ٢٠٠٥م على المجلات الإلكترونية المصرية أن ١٥ مجلة فقط متاحة بالنص الكامل على الويب، و ١٧ مجلة متاحة إلكترونياً على شكل مستخلصات. وهذه الأعداد المتواضعة تقدم إشارة واضحة إلى أن التوجه نحو النشر الإلكتروني للمجلات العلمية في العالم العربي لم يصل بعد إلى مرحلة النضج. فالاهتمام لا يزال منصباً على النشر التقليدي، وفي حالة النشر المزدوج فإن الاهتمام ينحصر بالمطبوع أولاً، ومن ثم يتم في مرحلة لاحقة تحويله إلى الشكل الإلكتروني (الشويش: ٢٠٠٨م، ١٠ – ١٢، ١٧).

ويشير أيمن البستنجي في مقالته التي تناولت واقع ومستقبل النشر الإلكتروني للمجلات العربية المحكمة إلى أن الاتجاه في هذا الصدد أضعف بكثير من الاتجاه العالمي، حيث إن عدد الدوريات العربية المتاحة عبر الإنترنت قليل جداً (البستنجي: ٢٠٠٣م، ٤٥).

ويمكن تلخيص أبرز إيجابيات النشر الإلكتروني في اختصار زمن إجراءات هيئة التحرير، وتخفيض التكاليف المترتبة عليها، إذ يمكن تلقي البحوث المقدمة للنشر من خلال البريد الإلكتروني، ومتابعة إجراءات مهماتها، بما يشمل عمليات التحكيم والحاجة إلى تعديل البحوث وإجازتها للنشر.

ولاشك أن المجلة الإلكترونية قد أسهمت في دعم الاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية، وساعدت على تعميم المعرفة، وإشاعة العلم بين المتخصصين. إذ يمكن من خلال النشر الإلكتروني تقديم خدمات المعلومات لأكثر من باحث في الوقت ذاته، وهي خدمة يصعب توفيرها في حالة المجلة المطبوعة، علاوة على سهولة الاسترجاع والتصفح (صادق : ٢٠٠٠م، ١٨).

وبفضل هذا النوع من المجلات غير الورقية ظهرت أشكال إبداعية من التواصل العلمي خارج حدود المجلات المطبوعة. بل إنه من المتوقع أن تستمر تلك الأوعية في القيام بدور رئيس في مجال الاتصال الأكاديمي " من خلال ضمان جودة علمية عالية للمواد التي يتم نشرها والحقائق التي يتم إيضاحها وتبيانها في الأمور الدقيقة. وهو ما سيزيد بازدياد التوجه نحو استخدام الدوريات العلمية الإلكترونية وسهولة الحصول عليها في كل مكان " (السريحي : ٢٠٠١م، ٣٩).

وثمة عامل آخر يحسب لصالح الدوريات الرقمية، ويتمثل في الكساد الاقتصادي العالمي الذي حدث في البلدان الصناعية نتيجة للأزمة المالية المعاصرة. وترتب على ذلك نقص الدعم المالي الحكومي للمصادر العلمية ولميزانيات المكتبات. الأمر الذي جعل الدوريات أمام خيارين هما : الاختفاء، أو التحول إلى الشكل الورقي.

كما زادت حدة الصراع بين الناشرين والمعنيين بالمعلومات من الباحثين والمؤسسات. فالناشر همه في المقام الأول هو تحقيق الربح بغض النظر عن حقوق النشر، ويريد أن يبقى نموذج الاتصال العلمي بشكله الكلاسيكي حتى يكون الوعاء الإلكتروني مجرد نسخة من الوعاء المطبوع. في حين أن الباحثين والجهات المستفيدة (المكتبات) تطمح إلى رؤية نموذج جديد للاتصال العلمي يمتاز بالمرونة، واستيعاب المتغيرات المعاصرة (بوعزة : ١٤٢٧هـ، ١٨٧).

والحقيقة أن هناك جمهورًا واسعًا من المتحمسين للنمط الإلكتروني في إصدار المجلات العلمية، وحجتهم في ذلك أن الخيارات التقنية المتاحة لتلك المجلات تجعلها قادرة على توظيف تقنية العصر في إثبات وجودها، وتوسيع رقعة جمهورها، وإحداث تغييرات جوهرية في الاتصال العلمي بين المتخصصين، والدفع بعجلة البحث العلمي خطوة نحو الأمام، ونحو ذلك من المزايا الأخرى التي ربما لا تتوافر عادة للمجلات الورقية (Schaffner : 1994 , 239 – 249).

إضافة إلى أن المجلة الإلكترونية تقدم روابط Links تساعد على إجراء التصحيحات والإحالات، وإضافة بعض البيانات، والوقوف على تعليقات القراء أو المناقشات ذات العلاقة بالبحث المنشور، وإمكانية الاطلاع على تلك المجلات من أي مكان في العالم. كما أن بعض الجهات ليس لها سبيل للوصول إلى المجلات المطبوعة (السريحي : ٢٠٠١م، ٣٥ – ٣٨).

وفي مقالته التي تحمل عنوان: (الدوريات الإلكترونية التخصصية : تطورها وتحدياتها الاجتماعية والاقتصادية) يناقش حشمت قاسم الدوريات على إطلاقها بما في ذلك المجلات العلمية، والنشرات الإخبارية، والمؤتمرات الإلكترونية، ويقدم قائمة بالمزايا التي يتمتع بها هذا النمط من المصادر العلمية الحديثة، وذلك على النحو التالي :

١- الفورية في الإنتاج والنشر:

وهذه ميزة تنفرد بها المجلة الإلكترونية عن نظيرتها المطبوعة التي تستغرق في العادة وقتاً طويلاً في الطباعة والنشر والتوزيع. في حين أن ناشري المجلات الإلكترونية يمكنهم إصدارها في الوقت المناسب وبالسرعة المطلوبة دون الحاجة إلى اكتمال مواد العدد أو توافر كم معين من المواد الصالحة للنشر.

٢- إتاحة فرصة نشر المعلومات الإضافية:

وهذه أيضاً ميزة أخرى تنفرد بها المجلة الإلكترونية عن مثيلتها التقليدية التي تضع عادة بعض القيود على حجم ما ينشر بها من مقالات مما قد يضطر المؤلف إلى الإيجاز المخل أو تقسيم العمل الواحد على أكثر من مقالة، بينما المجلة الإلكترونية تفسح المجال لنشر المقالات كاملة، وما يتصل بها من ملاحق إضافية مهما بلغ طولها.

٣- التفاعلية:

يمكن في حالة المجلات الإلكترونية بثها قبل النشر النهائي على نطاق واسع بغرض تلقي الردود والتعليقات وإثراء العمل، وإتاحة الفرصة للآخرين للمشاركة وإبداء الرأي. وهذا الشكل من النشر التفاعلي يمثل بعداً جديداً في الاتصال العلمي بين المتخصصين على النطاق العالمي لا نجده في المجلات المطبوعة التي تفتقر إلى روح التفاعل بين الباحث والجمهور المستهدف.

٤- استثمار إمكانات الوسائط المتعددة :

تتوافر للمجلات الإلكترونية مقومات الجمع بين النص والصورة (الثابتة والمتحركة) والصوت في تقديم المعلومات، حيث يتم توظيف برمجيات النصوص الفائقة التي عززت مقومات الوسائط المتعددة، مما دعم النشر الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت.

٥- الاقتصاد في تكلفة الإنتاج :

ساعد التراجع في تكلفة الحاسبات وشبكات الاتصالات على نشر المجلات الإلكترونية بتكلفة أقل من نشر المجلات الورقية، ودون التضحية بقدر كبير من الجودة. ويمكن خفض متوسط تكلفة نشر المقالة إلكترونياً من خلال التخلص من التكلفة المتصلة بتجهيز أصول المقالات

كالتحرير والمراجعة اللغوية والإخراج الطباعي والتكلفة الإدارية وتكلفة الطباعة والبريد وأرباح الناشرين.

٦- المرونة في التعامل :

وثمة ميزة أخرى تحسب لصالح المجلة الإلكترونية، وهي قدرتها على تخطي الحواجز الجغرافية، وكونها في متناول الجميع في أي زمان ومكان، دون التقيد بمواعيد فتح المكتبات. وهذا على خلاف المجلة المطبوعة التي لا تتاح في الغالب إلا لفئة محدودة من الباحثين الذين يستطيعون الوصول إليها.

٧- دعم مقومات البحث والاسترجاع :

تتوافر للمجلات الإلكترونية مقومات بحث غير تقليدية، بما في ذلك تصفح قوائم المحتويات والمستخلصات، والبحث في النصوص الكاملة للمقالات بالكلمات المفتاحية. علاوة على استرجاع الوثائق المتصلة بموضوع الاهتمام في مجموعات متكاملة عن طريق الروابط الفائقة في النصوص والوسائط الفائقة.

٨- خدمة المجالات التخصصية الناشئة :

تشكل المجلات الإلكترونية منافذ مناسبة لنشر المجالات الناشئة والتخصصات الدقيقة التي لا تتحمل تكلفة المنافذ التقليدية بسبب محدودية توزيعها، وقلة عدد المتخصصين فيها.

٩- مراعاة ظروف ذوي الاحتياجات الخاصة :

حيث يمكن للمعاقين بصرياً الحصول على المعلومات سمعياً عن طريق نظم القراءة الإلكترونية التي تحول الإشارات النصية إلى إشارات صوتية.

وكذلك يمكن تكبير الأحرف على الشاشة بالشكل الذي يريح ضعاف البصر. كما أن المعاقين حركياً (المقعدين)، ومن تحول ظروفهم دون ارتياد المكتبات يستطيعون التعامل مع المجلات الإلكترونية عن طريق الإنترنت (قاسم : ١٤٢٤هـ، ٢٧٠ – ٢٧٦).

استشراف الآفاق المستقبلة :

يبدو أن مستقبل المجلة الإلكترونية لم يحسم بعد، فالصورة لا تزال غامضة، والوسط العلمي لا يزال حائراً، والوضع لم يستقر بعد على قرار واضح خاصة في العالم العربي. ولذا فيصعب التكهن بمستقبل هذه التقنية، ويبدو أننا بحاجة إلى المزيد من الدراسات العلمية التي تدرس التحديات المحيطة بالمجلات الرقمية، وتخرج بمعطيات تسهم في التعامل مع تلك التحديات.

ويشير السريحي إلى أن المجلة الإلكترونية لن تقضي على المجلة المطبوعة تماماً خلال السنوات القادمة، ولكنها ستصبح قناة مهمة في نظام الاتصال الأكاديمي بنفس درجة المجلات المطبوعة. وربما يستمر الوضع على هذا الحال حتى نصل إلى وقت يصبح فيه الشكل الإلكتروني هو السائد أو ربما الوحيد للتواصل العلمي. وعلى مستوى العالم العربي، فإن التيار يزحف بقوة ولا يسمح لأحد بالتقوقع، وعدم الأخذ بمعطيات التقنية الحديثة، خاصة في ظل زيادة الوعي بشبكة الإنترنت، وحرص الباحثين العرب على التواصل الإلكتروني مع المجتمع العلمي العالمي (السريحي : ٢٠٠١م، ٦١).

والسؤال الذي يثار في هذا السياق هو : ما البدائل المتاحة لتوظيف التقنية الحديثة في النشر العلمي ؟ ويمكن الإجابة عن هذا السؤال من خلال طرح المقترحين التاليين :

١- العمل على إنشاء مجلات علمية جديدة، ونشرها على شبكة المعلومات العالمية بغرض الإفادة من إيجابيات هذا النشر، وتوسيع دائرة النشر العلمي بالأساليب الحديثة، والعمل في الوقت نفسه على توعية أصحاب القرار بشأن اعتماد مثل هذه المجلات بالطريقة ذاتها التي تعتمد بها المجلات المطبوعة.

٢- إيجاد مرحلة انتقالية تنشر خلالها المجلات ورقياً بالشكل التقليدي وإلكترونياً على شبكة المعلومات العالمية. وتطبق هذا الإجراء في الوقت الراهن بعض مؤسسات النشر العلمي بالرغم من زيادة التكاليف المالية المترتبة عليه. وهو على أي حال حل معقول يعطي تمهيداً متدرجاً يمكن بعده الانتقال بالكامل ودون عوائق من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني (بكري وأحمد : ١٤٢٢هـ، ٨٠).

وقد توصلت إحدى الدراسات التي تناولت موضوع النشر الإلكتروني للمجلات العلمية إلى نتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

- استمرارية التنوع في شكل الصدور؛ حيث إن بعض المجلات ستصدر بالشكل المطبوع، والبعض الآخر سيصدر بالشكل الإلكتروني.
- يقدم النشر الإلكتروني فرصة جيدة لإيصال المجلات العلمية لجميع المشتغلين في مجال البحث العلمي، مما يوفر للباحثين خاصة في الدول النامية فرصة الاطلاع على النتاج العلمي العالمي، وهو أمر لم يكن متاحاً من قبل.
- فتح مجال النشر الإلكتروني للمجلات العلمية آفاقاً جديدة أمام الناشرين والموزعين والموردين، مما أسهم في توسيع نطاق النشر على أكبر عدد ممكن.

- ستظل قضية قبول البحوث والدراسات المنشورة إلكترونياً في الترقيات العلمية مطروحة بقوة من قبل الباحثين الأكاديميين، وهو ما يستدعي مشاركة المؤسسات الأكاديمية في هذا الجانب (السريحي : ٢٠٠١م، ٦٢ – ٦٣).

لقد سبقت الإشارة إلى أن بزوغ المكتبة الرقمية أسهم في دعم فكرة النشر الإلكتروني الذي يمتاز بأنه أكثر سرعة، وأسهل من النشر الورقي، وبدأت الظاهرة في الذيوع والانتشار مع اتساع نطاق الاتصالات، وتعود المجتمع على التعامل مع البيئة الإلكترونية، وزاد عدد المجلات الإلكترونية المحكمة المتاحة عبر الإنترنت في مختلف التخصصات العلمية. وفي ظل هذا التحول نلاحظ سرعة النشر (في حدود أسبوع) من استلام المقالة، حيث تتم عمليات المراسلة والتحرير والنشر إلكترونياً. وهذه الإيجابيات تعزز مبدأ التوجه نحو نشر المجلات العلمية على الإنترنت (بكري وأحمد : ١٤٢٢هـ، ٧٨).

ولا شك أن صناعة النشر تشهد الآن تغيراً ملحوظاً بعد قرون طويلة من الاستقرار، فقد أوجد النشر الإلكتروني للمجلات العلمية إمكانات جديدة ومتطورة مقارنة بالنشر التقليدي، مما جعل في أيدي العلماء أداة قوية وفاعلة لاستثمار المعلومات، حيث تعطي شبكة الإنترنت الفرصة لعمل أفضل يمتاز بالكفاءة والسرعة (حسن : ٢٠٠٠م، ١٧١ – ١٧٢).

وثمة ميزة أخرى تحسب لصالح المجلة الإلكترونية، وهي أنه يمكن من خلالها تقديم خدمات المعلومات عن بعد، إذ يمكن إعارتها لأكثر من مستفيد في آن واحد، مما يسهل عملية تداول المعلومات بشكل مضاعف، وهي خدمة يصعب توفيرها مع المجلة المطبوعة (صادق : ١٤٢٠هـ، ١٨ – ١٩).

ولذا فليس من المستغرب أن تقبل أغلب مؤسسات المعلومات المعتبرة على إلغاء الاشتراك في المجلات المطبوعة، والاستعاضة عنها بالمجلات

الإلكترونية المتوافرة من خلال الأقراص المدمجة والإنترنت. ففي عام ١٩٩٥م اتخذت المكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة قراراً بإلغاء جميع اشتراكاتها في النسخ المطبوعة من المجلات العلمية باللغات الأجنبية. وفي عام ١٩٩٩م ألغت المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض الاشتراك في بعض المجلات الإنجليزية المطبوعة، واستعاضت عنها بالمجلات الإلكترونية.

ومن ثم حذت بقية المكتبات الجامعية حذو المكتبتين السابقتين في السير على الاتجاه ذاته. ولقد كان الدافع وراء تقليص الاشتراك في المجلات المطبوعة هو الارتفاع المطرد في أثمانها، وصعوبة السيطرة على جميع ما يصدر منها في التخصص الواحد، إضافة إلى ما تمتاز به المجلات الإلكترونية من سمات كثيرة تحفز على الاشتراك فيها (الخليفي: ٢٠٠٢م، ١٤ – ١٥)، وكونها تواكب روح العصر، وتنسجم مع التوجه العالمي في عولمة المعرفة. وجميع الميزات السابقة أعانت المجلة الإلكترونية على أن تفرض وجودها بشكل ملحوظ، وبخاصة مع انتشار شبكة الإنترنت، حيث سهولة الاسترجاع والتصفح، مما أحدث نقلة جوهرية في أنماط الإفادة من خدمات المعلومات.

ومجمل القول: إن هناك كثيرًا من الفوائد الاقتصادية والعلمية والمعرفية التي تنتج عن نشر المجلات عبر الإنترنت، والتي تنعكس على الناشرين والمؤلفين والمستفيدين، ومن ذلك على سبيل المثال ما يأتي:

١- التوافر والإتاحة.

٢- سهولة الوصول.

٣- سهولة الاستخدام.

٤- تقليل كلفة الطباعة والنشر.

٥- تطوير وتسريع عملية التأليف.

٦- زيادة نسبة القراءة.

٧- تحسين الخدمات المكتبية.

٨- تطوير الخصائص الفنية للدوريات من خلال الميزات الإضافية Add-Value Features التي تضيفها تقنية النص المتشعب Hyper Text.

٩- توفير ميزانية الجهات المستفيدة، حيث تقل رسوم الاشتراك وتكلفة الصيانة والتجليد ومصاريف التخزين والمعالجة الفنية وغيرها. وقد دلت الدراسات على أن المجلة الإلكترونية توفر ما يعادل ٤٠ دولاراً من كلفة الاشتراك بها (البستنجي: ٢٠٠٣م، ٤٩).

وعلى الطرف الآخر، فإن هناك بعض المعوقات المرتبطة بظاهرة المجلة الإلكترونية، والتي قد تقف حجر عثرة أمام مسيرتها، ومن أهمها الاستعداد النفسي للتعامل مع هذه التقنية الجديدة التي لم يألفها كثير من الأشخاص، ووجود بعض المشكلات الإدارية والقانونية التي تقابل تلك المجلات، والتي تتسبب في عدم الاعتراف بها بشكل كامل بوصفها منفذاً قانونياً للنشر في المجتمع العلمي. فلا تزال البحوث المنشورة في مجلات الإنترنت العلمية المحكمة غير مقبولة للترقية العلمية في الجامعات ومراكز البحوث، على الرغم من ازدياد عدد هذا النوع من المجلات باطراد، ووجود فئة ليست بالقليلة من المتحمسين لها والداعمين لفكرتها. ولذا فمن الطبيعي أن تصبح فكرة المجلة الورقية هي السائدة تقليدياً.

إلا أنه بالرغم من الصعوبات التي لا تزال تعترض طريق المجلة الإلكترونية فإنها تجد ترحيباً على الصعيد الدولي؛ لأنها استطاعت أن تثبت

وجودها بقوة. ويؤكد هذه الحقيقة ما ذهبت إليه أمينة صادق من أنه " كان لهذا التطور الهائل والانتشار في عالم الشبكات أثر في ظهور الدوريات الإلكترونية، والتي ما لبثت أن أثبتت وجودها على الساحة العلمية. فتطور أساليب تداول أوعية المعلومات في الآونة الأخيرة بما يتلاءم واحتياجات التداول قد ميز الدورية الإلكترونية كما قد أدى إلى اعتراف سريع في المحافل الدولية بأهمية الشكل الإلكتروني للدورية على الرغم من كل الصعوبات التي صادفتها في عملية النشر والتوزيع في السنوات الأولى لظهور الدورية الإلكترونية " (صادق : ١٤٢٠هـ، ٦).

كما تؤكد الحقيقة السابقة آن اسكافنر Ann Schaffner في مقالتها التي تناولت مستقبل المجلة الإلكترونية، حيث أشارت إلى أن الخيارات التقنية المتاحة لهذا النوع من المجلات يجعلها قادرة على توظيف تقنية العصر في إثبات وجودها، وتوسيع رقعة جمهورها، وإحداث تغييرات جوهرية في الاتصال العلمي بين المتخصصين، والدفع بعجلة البحث العلمي خطوة نحو الأمام، ونحو ذلك من المزايا الأخرى التي قد لا تتوافر عادة للمجلة الورقية (Schaffner , 1994).

وأيضاً تشيد اليزابيث باس Elizabeth Pass بتميز النشر الإلكتروني، حيث قامت بمقارنة فاحصة بين المجلة الورقية، والمجلة الإلكترونية، وتوصلت إلى حقيقة مفادها أن التطورات المذهلة في تقنية المعلومات قد أتاحت للمجلة الإلكترونية فرصاً لم تحلم بها، ومن ذلك توزيعها على أكبر نطاق ممكن من جمهور الباحثين. كما أن تكلفة إصدارها أقل من تكلفة إصدار المجلة التقليدية، علاوة على أن المجلة الإلكترونية أسرع في الاستجابة للتطورات الجارية من المجلة الورقية (Pass : 1998).

ومن بين التوقعات التي خرجت بها إحدى الدراسات أنه بحلول عام ٢٠١٠م سيتوقف حوالي ٨٠٪ من المجلات العالمية عن الصدور بشكل مطبوع. ومع أن هذا الرقم قد يكون مبالغاً فيه، وربما شمل المجلات العلمية وغير العلمية، إلا أنه من الملاحظ أن أغلب المجلات أصبحت متاحة إلكترونياً من خلال دور النشر العالمية، والجامعات، والجمعيات العلمية والمهنية، ومراكز البحوث في أمريكا، وأوربا، واليابان، وكوريا، وروسيا، والبرازيل (في : البستنجي : ٢٠٠٣م، ٤٧ – ٤٨).

وهكذا يتضح أن المجلة الإلكترونية تقدم خدمات ومزايا لا تقدمها المجلة المطبوعة، ومن ذلك أنها تقدم روابط تساعد على إجراء التصحيحات والإحالات، وإضافة بعض البيانات، والوقوف على تعليقات القراء أو المناقشات ذات العلاقة بالبحث المنشور، وإمكانية الاطلاع على تلك المجلات من أي مكان في العالم. الأمر الذي يدفع الباحثين والكتاب إلى وضع دراساتهم وإتاحتها إلكترونياً، وبالتالي يمكن مراجعتها وتصفحها من قبل عدد كبير من القراء، إضافة إلى أن بعض الجهات ليس لها سبيل للوصول إلى المجلات المطبوعة (السريحي : ٢٠٠١م، ٣٥، ٣٨؛ Speier : 1999 , 537).

وقد طرح بعض الباحثين بعض البدائل لتوظيف التقنية الحديثة في النشر العلمي، ولرسم الآفاق المستقبلية في هذا السياق، وذلك على النحو التالي:

١- العمل على إنشاء مجلات علمية محكمة جديدة، ونشرها على الإنترنت بغرض الاستفادة من إيجابيات هذا النشر، وتوسيع دائرة النشر العلمي بالأساليب الحديثة، والعمل في الوقت ذاته على توعية أصحاب القرار بشأن اعتماد مثل هذه المجلات، بالطريقة نفسها التي تعتمد فيها المجلات الورقية.

٢- إيجاد مرحلة انتقالية تنشر خلالها المجلات ورقياً بالشكل التقليدي وإلكترونياً على الإنترنت. وتطبق هذا الإجراء في الوقت الراهن بعض مؤسسات النشر العلمي على الرغم من زيادة التكاليف المالية المترتبة عليه. وهو على أي حال حل معقول يعطي تمهيداً متدرجاً يمكن بعده الانتقال بالكامل ودون عوائق من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني (بكري وأحمد : ١٤٢٢هـ، ٨٠).

تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن أحد الباحثين قد تتبع مسار توجه المجلات العلمية المطبوعة في العالم العربي نحو الشكل الإلكتروني، وتوصل إلى أن الغالبية (٧٢٪) تنشر بشكل مطبوع وإلكتروني في الوقت ذاته، في حين أن هناك نسبة (٢٤٪) لم يتبين ما إذا كان لها مقابل ورقي، ونسبة (٤٪) تنشر إلكترونياً فقط (الشويش : ٢٠٠٨م، ٢٧).

وبالرغم من أن المجلات الرقمية لم تستبدل بعد المجلات الورقية بشكل كامل إلا أن الاتجاه يسير نحو رقمنة الاتصال العلمي بين الباحثين والدارسين. ومن المتوقع أن يأتي الوقت الذي يصبح فيه الشكل الإلكتروني للتواصل هو السائد على الساحة العلمية، بل ربما هو الأداة الوحيدة للتواصل العلمي. فقد بدأت أغلب المكتبات الجامعية العربية بتقديم خدمات المصادر الإلكترونية، حيث إن التيار نحو تلك المصادر يزحف بقوة لا تسمح لأحد بالتخلف والتقوقع على النفس، وعدم الأخذ بالطرق الحديثة، خاصة في ظل الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين العرب بشبكة الإنترنت، وحرصهم على التواصل الرقمي، وعلى الإسهام في النشاط العلمي (السريحي : ٢٠٠١م، ٦١).

ويمكن القول بناء على استقراء الشواهد السابقة أن النشر الإلكتروني قد أثر في تغيير نموذج الاتصال العلمي السائد في الوقت الراهن. وقد وجدت

هذه البادرة قبولاً وتشجيعاً من قبل المجتمع العالمي؛ لكونها تفرز اتجاهات وخيارات جديدة في مجال النشاط العلمي. فمنذ أن أثبتت تقنية الاتصالات، وبخاصة شبكة الإنترنت، وعلى وجه التحديد الشبكة العنكبوتية العالمية، قدرتها على تعزيز التواصل العالمي حدثت قفزة نوعية في عالم الاتصال من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي أو من المجلة المطبوعة إلى المجلة الرقمية E - Journals.

وقد أثر هذا التحول بشكل خاص على الأكاديميين، والمكتبيين، والناشرين، والمؤسسات العلمية وبالذات الجامعات **(Kaur : 2007)**. واحتل مجال الفيزياء قصب السبق في تبني هذا النمط المعاصر للتواصل بين المتخصصين، حيث أصبح تداول نسخ البحوث قبل النشر Preprints أمراً شائعاً ومحبذاً في مجتمع العلماء المنتمين إلى هذا المجال. ولهذا النظام مزايا كثيرة من بينها :

١- اختفاء الوسيط أو الناشر التجاري ما بين المؤلف والباحث أو القارئ. فالباحث يطمح إلى رؤية نماذج جديدة للاتصال العلمي تكون مستقلة عن عالم النشر التجاري الذي يضيق عليه الخناق.

٢- انخفاض التكلفة مقارنة بتكلفة توزيع مجلة مطبوعة بالشكل التقليدي، خاصة أن الأزمة المالية التي تشهدها البلدان الصناعية قد تسببت في تقلص الدعم المالي الحكومي للمنشورات العلمية والميزانيات المخصصة للمكتبات. وهذا التحدي وضع المجلات بين خيارين؛ إما الاختفاء أو التحول إلى أوعية رقمية، كما سبق توضيح ذلك.

٣- تهافت علماء الفيزياء على هذا النظام الجديد للاتصال؛ لكونه يلبي احتياجاتهم الفعلية، ويتيح لهم فرصة التواصل وتبادل المعلومات مع

أقرانهم في مختلف دول العالم عن طريق البريد الإلكتروني (بوعزة : ١٤٢٦هـ، ٨٨- ٨٩).

ويبدو أنه بالإمكان تعميم النموذج المشار إليه على بقية الأوساط العلمية، حيث إن مجال الرياضيات قد شرع بالفعل بتبني نظام الاتصال العلمي المعاصر. ولعل مما ساعد على ذلك توظيف التطورات في تقنية المعلومات، إذ ظهرت نماذج في البرمجيات للإدارة الآلية للمجلات الرقمية تعمل على ضبط قائمة بالمشتركين الراغبين في استلام المجلة، ويقوم البرنامج بإرسال أعدادها عن طريق البريد الإلكتروني. وربما يؤدي تطوير هذه التقنية إلى اندثار نموذج الاتصال العلمي التقليدي، فضلاً عن أنها فرصة للعلماء في الدول النامية للتعريف بإنجازاتهم العلمية على المستوى العالمي (بوعزة : ١٤٢٦هـ، ٨٩).

كما أن الاتصال غير الرسمي (الشخصي أو الشفهي) أو ما يطلق عليه الجامعة الاعتبارية Invisible College قد اتسع نطاقه من خلال البريد الإلكتروني الذي أتاح للمجتمع العلمي تبادل الأفكار ووجهات النظر حول البحوث المطروحة في المؤتمرات والندوات، ويمكن بث المعلومات محدودة الاطلاع من خلال مجموعات النقاش. وبذلك أمكن توظيف التقنية في دعم الجامعة الاعتبارية، وأعطى الاتصال الرقمي هذه الجامعة بعداً جديداً في مجال الاتصال العلمي (بوعزة : ١٤٢٦هـ، ٩٠ – ٩١).

علاوة على أن الاتصال الرقمي قد ساعد على تشجيع الإبداع الفكري، وجعل الوصول إلى المعلومات حقاً مضموناً للجميع بوصفه جزءاً أساسياً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عام ١٩٤٨م، والذي يهدف إلى إتاحة الوصول الحر إلى مصادر المعرفة، وتمكين المكتبات من إعداد الأدوات المناسبة لتحقيق ذلك الهدف. ويمكن أن تساعد المجلة الرقمية

المكتبات على الإتاحة العالمية للمطبوعات Universal Availability Of Publications، وهو أحد المشروعات الطموحة لمؤسسات المعلومات (بو عزة : ١٤٢٦هـ، ٩٢، ٩٧).

ومن الملاحظ أن الوصول الحر Free Access قد أثر على نظام الاتصال العلمي بشكل واضح؛ وأسهم في إعادة تشكيل هذا النظام، ولذا فليس بمستغرب أن نلحظ تحول غالبية المجلات الأكاديمية المتخصصة إلى الأخذ بنموذج الوصول الحر في النشر العلمي **(Kenyon : 2008 , 102)**.

وخلاصة القول : إننا أمام قضية جدلية شائكة يصعب الوصول فيها إلى قرار حاسم، وبخاصة إذا أخذ في الحسبان أننا نواجه جيلين متناقضين من الباحثين : الجيل القديم الذي اعتاد على الأسلوب التقليدي في البحث والنشر، والجيل الجديد الذي نشأ مع عصر المعلوماتية والإنترنت، واعتاد التعامل مع التقنية في شتى صورها.

وفي هذا الصدد يقول بكري وأحمد في بحثهما الذي تناول الإيجابيات والسلبيات للمجلة الإلكترونية : " وإذا كان الجيل الجديد الذي نشأ وينشأ مع عصر المعلوماتية والإنترنت يمكن أن يقبل الشكل الإلكتروني للمجلات بسهولة، فإن الأجيال التي سبقته ستكون في موقع الرفض والدفاع عن الأساليب التقليدية. وتأتي أهمية هذه الأجيال من أنها بحكم التقدم في السن تحتل مواقع القرار والقبول والرفض في شأن النشر العلمي، والمفاضلة بين المجلات التقليدية ومجلات الإنترنت. بينما نرى الباحث من الجيل الجديد عصرياً ومؤيداً للمجلات الإلكترونية بوصفه قارئاً، فإنه ما زال متحفظاً في اختيارها لنشر إنتاجه العلمي بوصفه مؤلفاً " (بكري وأحمد : ١٤٢٢هـ، ٧٩ – ٨٠).

وتدل كافة الشواهد والمؤشرات على أنه من المتوقع لنظام الاتصال العلمي التقليدي أن يتقلص حجمه مع بروز نموذج جديد ارتبط بالنشر الإلكتروني، حيث أسهم في تحويل هذا النظام من المجتمع الورقي المطبوع إلى المجتمع اللاورقي أو الإلكتروني. ومن المتوقع أيضاً أن تحتل المجلة الإلكترونية قمة الصدارة في هذا النظام الجديد، حيث بدأ الاتجاه بقوة نحو الاستغناء عن إنتاجها بالشكل المطبوع. ويبدو أن هناك اعتبارات كثيرة تؤيد هذه البادرة خاصة التكلفة المالية المرتفعة التي يتطلبها إصدار هذا النوع من أوعية المعلومات، إضافة إلى عجز ميزانيات المكتبات عن دفع الاشتراكات السنوية بسبب الزيادة المطردة في الأسعار، وقناعة المجتمع العلمي بأهمية المجلة الرقمية.

الفصل الثالث

الجامعات السعودية وإسهامها في النشاط العلمي : النشر العلمي ودوره في صناعة المجلات العلمية

المقدمة:

قد يصعب على القارئ العادي استيعاب الوضع الذي وصلت إليه صناعة النشر العلمي في الجامعات السعودية بمعزل عن ظاهرة النشاط العلمي في المجتمع الأكاديمي بشكل عام، وجهود الجامعات في دعم حركة البحث العلمي، حيث نتج عن هذه الظاهرة مجموعة عوامل أنعشت هذا المجتمع، وأسهمت في دعم النشاط العلمي بين المتخصصين، وتعزيز روح التواصل بينهم، وذلك بفضل توظيف عدة قنوات يأتي في مقدمتها إصدار المجلات العلمية المحكمة.

فهناك كثير من العوامل التي كان ولا يزال لها دور ملموس في تطور صناعة النشر العلمي في المملكة، وازدهار حركة الاتصال العلمي. وفي السطور اللاحقة المزيد من التفصيلات حول تلك العوامل وأثرها في تفعيل الجو العلمي.

النشاط العلمي في المجتمع الأكاديمي السعودي :

من حسن التوفيق أن المملكة العربية السعودية قد شهدت نهضة شملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها، إضافة إلى المجالات العلمية، ومن بينها صناعة النشر العلمي. ولعل مما ساعد على إرساء دعائم بنية هذه الصناعة توافر كثير من العوامل التي تضافرت مجتمعة لتمهد للظروف، وتهيئ الأسباب لظهور هذا القطاع الحيوي الذي يسهم بدوره في دعم الثقافة، وتنمية الفكر، وتنشئة مجتمع علمي يحترم العلم ويطور المعرفة.

ولذا يمكن القول إن تطور الاتصال العلمي في بيئة الجامعات السعودية لم ينبع من فراغ، بل هو نتاج عوامل كثيرة تضافرت مع بعضها، ومن أهمها ما يأتي:

أولاً : اتجاه الدولة نحو التنمية الشاملة :

يأتي هذا العامل في قائمة الأولويات للقيادة في هذا البلد، حيث أولت خطط التنمية الخمسية للمملكة منذ بدايتها عام ١٣٩٠هـ أهمية كبرى للجانب المعرفي والمعلوماتي. ويؤكد ذلك ما تضمنته الأهداف العامة والأسس الإستراتيجية لخطط التنمية المتعاقبة. وهذا مؤشر على أن هناك اتجاهاً واضحاً نحو استثمار المعرفة العلمية المتخصصة في دعم المشروعات التنموية.

ولعل هذا الاهتمام بموضوع التنمية نابع من الاهتمام بالإنسان السعودي، وهو مبدأ تؤكد عليه مشروعات التنمية في المملكة التي تنطلق من تنمية الإنسان، وذلك من منطلق أن المواطن هو العنصر الأساس فيما تحقق من نجاح في مجال التنمية الشاملة، وهو الاستثمار الأفضل؛ لأنه رأس المال الوحيد للدولة، وأيضاً لكون التنمية لا تعنى بالجوانب المادية فحسب، بل تعنى أيضاً بالجوانب الفكرية والعلمية (السالم: ١٤٢٢هـ، ٣٣).

ومن يلقي نظرة فاحصة على خطط التنمية التي صدرت حتى وقت إعداد هذه الدراسة يستطيع أن يدرك بسهولة مدى الأهمية التي توليها الدولة للقطاع العلمي وللتخصص الأكاديمي في شتى فروع المعرفة البشرية. وهذا أمر لا يثير الغرابة إذا أخذ في الحسبان أن التنمية الشاملة منظومة متكاملة، حيث إن إنجاز المتطلبات والمشروعات التنموية يحتاج إلى تضافر جميع قطاعات الدولة بما في ذلك قطاع النشر العلمي.

ومن التبصر في الخطط التنموية نلحظ أن هناك اتجاهاً واضحاً لدى المسؤولين في الدولة نحو دعم صناعة النشر العلمي نظراً لدورها في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ذلك أن التخطيط للتنمية عملية مرهونة بمدى تقدم الإنتاج العلمي، بالإضافة إلى الرصيد المعرفي، كما أن البحث

والتنقيب عن المعرفة يسهل استكشاف الموارد المتاحة، وتوظيفها لصالح الأمة.

ويؤيد هذا الرأي منصور القحطاني، حيث يعتقد أن البحث العلمي يمثل دعامة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية وغيرها، ومرتكزاً أساسياً لتطوير النظريات، وإيجاد نظم جيدة ومتطورة لتحقيق التنمية في شتى المجالات. فالبحث والتقصي عن المعرفة يعد نواة العلم، والمحفز الحقيقي للحركة العلمية في المجتمعات، مما يعني أنه بشكل أو بآخر انعكاس للوعي المعرفي، والمستوى العلمي الذي يعيشه المجتمع (القحطاني: ١٤٢٥هـ، ١٢).

من هذا المنطلق بدأت المؤسسات العلمية في المملكة ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص تدرك الأهمية الحقيقية للمجلات العلمية، وذلك نتيجة للنمو الشامل الذي تشهده الدولة في قطاعاتها كافة، والتوسع الملحوظ في خطط التنمية، مما يتطلب الاعتماد على المعلومات العلمية المتخصصة، وتسخير مختلف مصادر المعلومات خاصة المجلات الأكاديمية لتلبية متطلبات التنمية، وتنفيذ مشروعاتها الطموحة.

ثانياً: ازدهار الحركة العلمية:

من بين العوامل الأخرى التي ساعدت على إرساء دعائم صناعة النشر العلمي على أرض المملكة ازدهار الحركة العلمية، بما في ذلك التأليف، والترجمة، وصناعة المعلومات، وتطور تقنية الطباعة والنشر، ودعم الباحثين والمؤلفين، ونحو ذلك من المرتكزات الأخرى التي كان و لا يزال لها دور ملموس في بناء نهضة علمية شاملة، وبذلك انتعشت المسيرة العلمية والبحثية، وتم نشر المجلات العلمية على نطاق واسع، وذلك بغية مواكبة التنمية

الوطنيـة الـشاملة. فهـذه الـدعائم تـسهم ﾑ بنـاء نهـضة متكاملـة، وتـدفع بصناعة النشر العلمي خطوة نحو الأمام.

ثالثاً : تشجيع الدولة للتأليف العلمي:

لقد أصدرت الدولة كثيرًا من القرارات التي تحمل في طياتها تشجيع ظاهرة التأليف العلمي، وتشجيع المواطنين والمقيمين على إثراء المعرفة البشرية في شتى فروع المعرفة، ومن بينها حث المؤسسات المعنية بالعلم والتعليم والمعرفة والثقافة على شراء كميات كبيرة من المؤلفات السعودية، مما أسهم بشكل طيب في بلورة صناعة النشر وتطورها.

وينبع اهتمام الدولة بتشجيع البحوث والدراسة العلمية من قناعتها بأن البحث العلمي مفتاح التقدم في هذا العصر بما يمتاز به من سرعة التغيرات والاكتشافات المذهلة في العلوم والتقنية. كما أن تقدم المجتمع رهين بما يمتلكه من رصيد معرفي، وبما توليه الدولة من أهمية للبحث العلمي، وما تبذله من جهود لدعم حركة النشر العلمي.

رابعاً : دعم الجامعات لصناعة النشر :

كان ولا يزال للدعم المادي والمعنوي لصناعة النشر العلمي من قبل الجامعات السعودية دور لا ينكر في ازدهار حركة التأليف والبحث العلمي والنشر في المملكة في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ، وذلك بفضل ما تقوم به الجامعات من جهود ملموسة، ودعم متواصل لهذا القطاع الحيوي. وترتب على ذلك ارتفاع حجم النتاج الفكري، وبروز الاهتمام بصناعة النشر، وبإخراج المجلات العلمية.

ويؤيد هذا الرأي محمد مرغلاني في دراسته التي تحمل عنوان: (النشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز)، حيث يقول : " ارتبط مفهوم النشر العلمي في

المملكة العربية السعودية بالجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأخرى ومراكز البحوث، مما كان له أكبر الأثر في تشجيع ودعم أعضاء هيئة التدريس في إجراء البحوث وترجمة الكتب والموضوعات المهمة، إضافة إلى أن الجامعات أصبحت عنصراً مهماً في إنتاج المعلومات وتوزيعها" (مرغلاني: ١٤٢١هـ، ١٠٨).

ونجد في الفصل الثاني من هذه الدراسة إشارة إلى أن بداية صدور المجلات العلمية ارتبط بإنشاء الجامعات، حيث أصدرت جامعة الملك سعود (أقدم جامعة في المملكة) أول مجلة أكاديمية في عام ١٣٧٧هـ بعنوان: (مجلة الجامعة)، وذلك في محاولة منها لتقنين صناعة النشر للمجلات العلمية (عباس: ١٤١١هـ، ٣٣٣). ويحسب لهذه الجامعة أيضاً الأسبقية في إنشاء قسم مستقل للنشر العلمي عام ١٣٩٦هـ، بغرض تطبيق المعايير الدولية على مطبوعات الجامعة.

وقد مر بنا أن جامعة الملك عبدالعزيز وضعت قواعد لنشر المجلات العلمية المتخصصة، وذلك في عام ١٤٠٢هـ (مرغلاني : ١٤٢١هـ، ١٤٤). وكان الهدف من ذلك هو تقنين عملية النشر في الجامعة، ومعالجة بعض السلبيات التي كانت تتصف بها إصدارات الجامعة في مراحلها الأولى. كما قامت الجامعة ذاتها عام ١٤٠٥هـ بإنشاء مركز النشر العلمي (الشريف وسليمان : ١٤٢٣، ٢١٦). وعمل هذا المركز على تعديل قواعد نشر المجلات العلمية بالجامعة، ورسم مجموعة من الأهداف والقواعد لإصدار هذا النوع من المجلات المتخصصة.

وكان لتلك الجهود الأولية الفضل في إصدار مجلات علمية تتسم بالأصالة، وتقديم بحوث جادة تتصف بالضبط والجودة، وتخضع للتحكيم العلمي، وتوظيف منهج التفكير العلمي. كما أسهمت تلك الأوعية في تنمية البحث العلمي، وإتاحة الفرصة للمتخصصين لنشر دراساتهم وبحوثهم.

لقد كانت رسالة الجامعات في السابق تتمحور حول التعليم وحده، إلا أنها في الآونة الأخيرة بدأت تدرك الأهمية الجوهرية للبحوث العلمية ودورها في خدمة المجتمع، ولذا عملت على تشجيع روح البحث العلمي، يدفعها إلى ذلك تغيير الطرق التي يفكر بها أبناء المجتمع، وتعزيز تبادل المعرفة المتخصصة على النطاق العالمي، بغرض إشاعة روح البحث المحايدة، وجعل المعلومات في متناول الجميع بغض النظر عن خلفياتهم وجنسياتهم (مرغلاني : ١٤٢١هـ، ١٢٢).

ومن خلال التبصر في اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات السعودية نلحظ مدى العناية بتشجيع البحوث العلمية ونشرها، حيث تشير المادة الثالثة إلى " نشر نتائج البحث العلمي في أوعية النشر المحلية والدولية، وتوفير وسائل التوثيق العلمي؛ لتسهيل مهمات الباحثين "، وكذلك " إيجاد سبل وقنوات لتشجيع الأفراد والمؤسسات على دعم وتمويل المشروعات البحثية بما يعزز دور الجامعة" (مجلس التعليم العالي : ١٤٢٧هـ، ٣٣٦).

كما تنص المادة السادسة في اللائحة ذاتها على " تشجيع أعضاء هيئة التدريس، وغيرهم من الباحثين، وحثهم على إجراء البحوث العلمية المبتكرة، وتهيئة الوسائل والإمكانات البحثية لهم، وخاصة المتفرغين منهم تفرغاً علمياً، وتمكينهم من إنهاء أبحاثهم في جو علمي ملائم ". وتنص المادة الثامنة عشرة على أنه "يجوز منح جوائز تشجيعية للبحوث المتميزة سنوياً بشرط أن تتصف بالأصالة والابتكار وتخضع للتحكيم العلمي" (مجلس التعليم العالي : ١٤٢٧هـ، ٣٣٨، ٣٤٦).

وعلاوة على ما سبق، فقد قامت عمادات البحث العلمي في الجامعات السعودية على إنشاء مراكز للبحوث في كل كلية (يطلق عليها أحياناً

وحدات البحوث)، من بين مهامها متابعة سير الأعمال البحثية لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم من الباحثين، وحفزهم على النشر العلمي، والتنسيق بين مشروعات الأبحاث المقدمة، وتوفير الوسائل والإمكانات المساعدة على إعدادها ونشرها بأقصى سرعة ممكنة، والاتصال بالأطراف الأخرى المعنية داخل الجامعة وخارجها (مجلس التعليم العالي : ١٤٢٧هـ، ٣٤٢ – ٣٤٣).

إن الهدف من تلك الحوافز والمغريات هو تأهيل عضو هيئة التدريس بالجامعة، ورفع مستواه العلمي، ومساعدته على الإبداع في مجال تخصصه. فالأستاذ هو القلب النابض للجامعة، وهو الشريان الحيوي للعطاء العلمي، بل هو الذي يدفع الجامعة نحو النجاح، ويجعلها في مصاف الجامعات العريقة. والجامعة الناجحة توفر لعضو هيئة التدريس فرص النجاح، وتساعده على إثبات وجوده في الوسط العلمي.

وليس بمستغرب أن يكون للجامعات هذا الدور القيادي في دعم الإنتاجية العلمية، حيث يشير أحد الباحثين إلى أن تلك المؤسسات جديرة بتوفير العنصر البشري المؤهل لممارسة النشاط البحثي. " فإذا ما كان البحث العلمي يتوافر في أماكن كثيرة، ويرتبط بمؤسسات متعددة وعلى مستويات متباينة، فإن الجامعات ومراكز البحوث لا تزال هي المقر الأمثل للبحوث العلمية، لوجود المتخصصين من الأساتذة والمحاضرين، وكذلك وجود المعامل والمختبرات، وتوافر المكتبات، وقواعد المعلومات" (القحطاني : ١٤٢٥هـ، ١٢).

خامساً : نمو النتاج العلمي المتخصص :

من بين العوامل الأخرى التي ساعدت على النهوض بحركة النشر العلمي في الجامعات السعودية النمو الحاصل في النتاج العلمي المتخصص، وذلك نتيجة للتوسع في التخصصات العلمية الجديدة، وزيادة عدد الأكاديميين،

وزيادة الاهتمام بالنشر العلمي. ونتج عن ذلك إصدار كثير من الأعمال العلمية المتخصصة، والمجلات الأكاديمية ذات الاتجاهات المختلفة، مما أسهم في زيادة رصيد مصادر المعلومات وتنوعها، وفي توفير مادة علمية رصينة تلبي احتياجات الفئات المستهدفة في مختلف التخصصات الأكاديمية.

سادساً : تطور حركة التعليم :

وثمة عنصر حيوي آخر يضاف إلى ما سبق، ويتمثل في تطور حركة التعليم، وبخاصة مؤسسات التعليم العالي، التي تعد معقل العلم، وموطن البحث العلمي الأصيل، وتضم نخبة من الكفاءات العلمية المؤهلة القادرة على توظيف المنهج العلمي في البحث والدراسة (السالم : ١٤١٧هـ).

ونتيجة لذلك أصبحت مختلف التخصصات تدرس على المستوى الأكاديمي، وتمنح الدرجات العالية، ونتج عن انتعاش التعليم زيادة عدد مراكز البحوث العلمية التي تحتضنها الجامعات السعودية، حيث تعمل تلك المراكز على تمويل المشروعات البحثية، وتشجع أعضاء هيئة التدريس على تناول الموضوعات الحيوية والمهمة في التخصصات العلمية كافة. الأمر الذي انعكس إيجاباً على زيادة الوعي بأهمية الدراسات العلمية المتخصصة، وزيادة الطلب على مصادر المعرفة، وبخاصة المجلات العلمية نظراً لمكانتها العريقة في الوسط العلمي.

سابعاً : زيادة عدد المتخصصين في المجالات العلمية :

من الملاحظ أن الساحة العلمية والبحثية في المملكة بدأت تشهد في السنوات الأخيرة زيادة في عدد الاختصاصيين في مختلف أقسام الجامعات،

حيث ترتب على هذه الظاهرة زيادة الطلب على البحوث المنشورة في المجلات العلمية. كما كان للدورات التدريبية دور لا ينكر في تطوير مجال النشر العلمي في الجامعات السعودية، وتحديث معلومات العاملين في عمادات البحث العلمي، وإحاطتهم بالمستجدات الحديثة. ذلك أن مجال النشر قد شهد في الوقت الراهن كثيرًا من التغيرات والتطورات الجوهرية، مما جعل العاملين بأمس الحاجة إلى الإلمام بتلك التطورات من خلال الالتحاق بالبرامج التعليمية والدورات التدريبية محلياً وإقليمياً وخارجياً.

فقد فرضت الظروف الراهنة، وبروز النشر الإلكتروني ضرورة اللحاق بالركب، حيث إن هذه النقلة النوعية وضعت العاملين أمام مسؤوليات جديدة، وتحديات تجبرهم على الاستجابة لمتطلبات العصر، بغرض رفع مستوى الإنتاجية، وتنمية القدرات، وتطوير المهارات، ومساعدة العاملين في صناعة النشر على تحسين هذه الصناعة الحيوية.

ثامناً: تطور الكتابة العلمية:

مما ساعد كذلك على النهوض ببنية النشر العلمي في جامعات المملكة أن هذا العصر بدأ يشهد نضوجاً في الكتابات العلمية التي تثري الرصيد المعرفي، وتطويع المنهج العلمي لدراسة المشكلات التي تواجهها، مما أسهم في تطوير البحوث العلمية المؤطرة نظرياً، والمؤصلة منهجياً. ولعل مما ساعد على تبني المنهج العلمي في الكتابة كثرة أعداد المتخصصين في مناهج البحث العلمي، وتدريس تلك المناهج على المستوى الأكاديمي، وصدور أعداد وفيرة من الكتب التي تتناول قضايا المنهجية وأصول الكتابة العلمية. إضافة إلى أن شروط النشر العلمي في المجلات المتخصصة تلزم الباحثين باستخدام الأساليب المقننة للتحرير العلمي.

تاسعاً : بروز ظاهرة الجمعيات العلمية:

إن من يلقي نظرة فاحصة على الساحة العلمية في المملكة يستطيع أن يلحظ بسهولة بروز ظاهرة الجمعيات العلمية في الجامعات السعودية بشكل ملحوظ، وقد دفعت تلك الجمعيات بالبحث العلمي خطوة نحو الأمام، ودعمت صناعة النشر للمجلات المتخصصة.

ومن المتعارف عليه أن الجمعية هي لسان حال المهنة، والمتحدث الرسمي باسمها، ومن بين مهام الجمعيات المهنية تعزيز التواصل العلمي بين أبناء المهنة، والإحاطة بمستجدات التخصص، وإصدار الدوريات العلمية المحكمة لنشر البحوث والدراسات المنهجية في المجال موضع الاهتمام. وجميع هذه الجهود تعد حافزاً لارتقاء المهنة، وتطوير قنوات التواصل بين المنتمين إليها، وإثراء الرصيد العلمي، وتشجيع حركة البحث العلمي.

عاشراً : توظيف التقنية في صناعة المجلات العلمية:

أدى استخدام التقنية ممثلة في الإنترنت إلى تعزيز نظام الاتصال العلمي على المستوى العالمي، مما أسهم في زيادة تدفق المعلومات وانسيابها على مختلف المستويات. وقد أحدثت هذه النقلة التقنية كثيرًا من التغيرات في مختلف المجالات، وأصبح هناك نظام عالمي للمعلومات، مما أتاح للباحثين فرصاً للتواصل فيما بينهم لم يحلموا بها من قبل.

وقد أسهمت المجلة الإلكترونية في دعم الاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية، حيث يمكن من خلال النشر الإلكتروني تقديم خدمات لا يمكن تقديمها من خلال النشر الورقي، وخدمة المجتمع العلمي على أكبر نطاق ممكن، ودعم النشر التفاعلي، وغير ذلك من الميزات الأخرى التي يفتقر إليها النشر المطبوع.

ومـن مجمـل النظـر الفـاحص في العوامـل السـابقة نـستطيع أن نستـشف مجموعـة الظـروف الـتي سـاعدت علـى ازدهـار الاتـصال العلمـي في المجتمـع الأكاديمي السعودي، وساعدت في الوقت ذاته على تفعيل صناعة المعلومات العلمية، وبخاصة المجلات العلمية، التي تمثل روح النشاط العلمي.

لقد تضافرت العناصر السابقة لتجعل من الجامعات السعودية بيئة مهيأة لإنتاج المجلات العلمية، وبذلك حدثت نقلة سريعة في عالم النشر، وبدأنا نشهد على الساحة كثيرًا من المجلات المحكمة التي تحتوي على بحوث ودراسات أكاديمية تتناول مختلف تخصصات المعرفة البشرية. ومن المتعارف عليه أن صناعة النشر العلمي المحلي تعد من أهم مقومات التقدم العلمي في أي دولـة، حيـث يمكـن مـن خـلال هـذه الـصناعة الوطنيـة تزويـد البـاحثين بالمعلومات والحقائق العلمية الضرورية للقيام بالدراسات العلمية (الدوسري: ١٤١٩هـ، ٣١).

البحث العلمي ودوره في صناعة المجلات العلمية :

قـد يكـون مـن الـصعب الحـديث عـن دور الجامعـات في صـناعة النـشر العلمـي بمعـزل عـن دورهـا في دعـم البحـث العلمـي، ذلـك أن البحـث والنـشر عمليتـان متلازمتـان، إذ لا يمكـن أن نتـصور وجـود بحـوث علميـة دون أن يكون هناك برنامج فاعل للنشر العلمي يكون منفذاً لتلك البحوث، ومرآة يطل من خلالها الآخرون على إبداعات الآخرين. فالهدف من إجراء البحث في النهاية هو إحاطة الآخرين بما توصل إليه من نتائج، ولـن يتحقق هـذا الهـدف إلا من خلال النشر العلمي.

ومـن هـذا المنطلق تبرز القيمـة العلميـة للمجـلات الجامعيـة بوصفها منفذاً للنشر الأكاديمي، وقناة للتعريف بجهود الباحثين، وبث المحاولات العلمية

وإشاعتها على أكبر نطاق ممكن، فهذا هو الهدف النهائي للبحث العلمي الجاد.

وقد رأى الباحث أن تتناول السطور اللاحقة الدور المتوقع من الجامعات في مجال البحث العلمي بوصفها مؤسسات علمية مشهود لها بالتميز في هذا المجال. وفي هذا المضمار يشير عبدالله الفضلي إلى أن على الجامعات أن تهتم بالنشر العلمي قدر اهتمامها بالبحث العلمي (الفضلي : ١٤٢٦هـ، ٢٥٣).

يمثل البحث العلمي أساس النهضة والتطور في أي مجتمع من المجتمعات، وليس بمستغرب أن نجد أن الدول المتقدمة تتسابق إلى دعم النشر العلمي والبحوث العلمية حتى لو كانت خارج أراضيها اقتناعاً منها بأن البحث لا وطن له، وأن العلم عالمي النزعة، وأن المعرفة حق مشاع للجميع. ذلك أن البحث والتقصي العلمي يعد من السبل الممكنة للتخلص من التخلف، ودفع عجلة التطور نحو الأمام، وهو مصدر قوة للأمة. فهو ليس ترفاً بقدر ما هو ضرورة تفرضها ظروف العصر، والتحديات الناتجة عن المشكلات المعاصرة (السالم : ١٤١٧هـ، ٢١).

كما يمثل البحث العلمي أحد الجوانب المهمة للتنمية الشاملة التي تشهدها المملكة في قطاعاتها كافة، وأحد المرتكزات الأساسية للبيئة الأكاديمية. فضلاً عن أن الدراسات المنهجية تفتح آفاقاً جديدة في عالمنا المعاصر، وتساعدنا على الارتقاء بحياتنا، وتحسين مستوى المعيشة، والتغلب على ما قد يحيط بالمجتمع من مشكلات.

بل إن البحث العلمي يعد هاجساً للمؤسسات العلمية، وعلى رأسها الجامعات التي تسعى جاهدة إلى تعزيز حركة الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس. فالجامعة هي معقل النشاط العلمي، ولها دور رئيس في إثراء

المعرفة البشرية، فهي تضم صفوة المجتمع من الباحثين والمفكرين. ولا غرابة "أن يتصدر البحث العلمي قائمة الأولويات في محيط اهتمامات الجامعات في المملكة العربية السعودية؛ لأن البحث العلمي يعد معياراً مهماً في الحكم على مدى قيام الجامعات بدورها القيادي، كما أن سمعة الجامعة ومكانتها بين الجامعات الأخرى ترتبط بشكل مباشر بالبحوث العلمية التي تنشرها وبقدرة أساتذتها على مواصلة الإنتاج العلمي" (السالم: ١٤١٧هـ، ١١).

علاوة على أن الجامعات بوصفها مؤسسات أكاديمية عريقة تعد البيئة الأمثل لإجراء الدراسات العلمية، وتزويد المجتمع بما توصلت إليه تلك الدراسات من معطيات علمية. فهذه المؤسسات تضم أعداداً كبيرة من المتخصصين، وتتوافر بها البنية والتجهيزات التي تدعم البحوث والدراسات بما في ذلك المعامل والمختبرات، كما تتوافر فيها المصادر العلمية من مكتبات وغيرها. ذلك أن البحوث العلمية لا تنطلق من فراغ بل إنها تستند على دعائم وركائز أساسية، وعلى توفير الجو الملائم، والبيئة المناسبة للعمل الإبداعي، ونحو ذلك من المستلزمات التي قد لا تتوافر في المؤسسات الأخرى (السالم: ١٤١٧هـ، ٢٥ – ٢٦). ولذا فليس بمستغرب أن تعمل الجامعات على تطوير المعرفة العلمية، وتنمية الإنتاجية للأساتذة، ونشر ما تجود به قرائحهم من بحوث ومقالات.

وفي هذا السياق، يشير موفق علي إلى أن الجامعات تتحمل مسؤوليات جسيمة في قيادة الحركة العلمية في المجتمع نظراً لاهتمامها بالبحث العلمي، وتوسيع آفاق المعرفة، وذلك من خلال قيامها بالتشجيع على التأليف والترجمة، ونشر البحوث القيمة لأعضاء هيئة التدريس، وإصدار المجلات العلمية المتخصصة. ولعل مما ساعد الجامعات على القيام بتلك المهام العلمية والبحثية، ودعم صناعة النشر الأكاديمي كونها تضم نخبة من أبناء

المجتمع ذوي التأهيل العالي، وهؤلاء هم صفوة المجتمع، وركائز الجامعة التي تقوم عليها في خدمة الوسط العلمي (علي: ١٤١٣هـ، ٣١٠).

وطبعي أن ينشأ البحث العلمي ويترعرع في هذه البيئة الأكاديمية، كما أنه طبعي أن تصبح هذه البيئة هي معقل النشر العلمي الجاد، وإصدار المجلات الأكاديمية المتخصصة، حيث تسود ثقافة البحث والتقصي عن المعرفة، ويصبح تطوير المجتمع والإسهام في حل مشكلاته هاجساً، وتوظف نتائج البحوث والدراسات في تحسين ظروف حياة الأفراد والمجتمعات وإعمار الكون. وهذا يعني أنه تقع على الجامعات مسؤولية أكبر من غيرها من المؤسسات الأخرى في الريادة العلمية، ودفع عجلة صناعة النشر، وبث الروح في النشاط العلمي.

بل إن هناك من الباحثين من يرى أنه لا يمكن لأي مؤسسة علمية أن تسمى (جامعة) إذا لم يكن البحث العلمي، والنشر الأكاديمي ركناً أساسياً في الرسالة الملقاة على عاتقها. فالبحث هو الذي يسهم في رفد المجتمع بكل جديد ومتطور، ويعين الجامعة على تجاوز المعوقات التي تعترضها، وهو الأداة الفاعلة في تطوير معارف أعضاء هيئة التدريس، وتحديث خبراتهم العلمية، وتزويدهم بالمستجدات في مجال التخصص (عوض: ١٤١٣هـ، ١١). كما أن النشر يسهم بدوره في تنمية المعرفة البشرية، ويشكل عنصراً أساسياً في رسالة الجامعة، ويمكن من خلال برنامج النشر الناجح أن تفرض الجامعة مكانتها بين الجامعات الأخرى، وتعزز التلاحم بينها وبين المجتمع.

إن خوض الجامعات لغمار النشر الأكاديمي المتخصص يمثل مصدر قوة وتميز لها، إذ لا معنى لرسالة الجامعة إذا اقتصرت على التعليم والبحث

العلمي دون خدمة المجتمع من خلال وضع برنامج فاعل للنشر العلمي، وتنمية المعرفة العلمية من خلال طباعة وتوزيع المجلات المتخصصة. فالجامعة بوصفها مؤسسة معتبرة في المجتمع الأكاديمي تحظى بإمكانات قد لا تتوافر للمؤسسات الأخرى، كما أنها تمتلك مطابع ذات مواصفات تقنية وفنية عالية. وقد أنشئت المطابع الجامعية في الأصل " لتلبية احتياجات المؤلفين الأكاديميين الذين كانوا في حاجة إلى أداة للنشر أفضل من أدوات النشر التجاري يقدمون من خلالها المعلومات الجديدة لغيرهم من الباحثين، بغض النظر عن قابلية هذه المعلومات للبيع " (مرغلاني : ١٤٢١هـ، ١٢٥).

وهذا يعني أن تحقيق الربح المادي هو آخر ما تفكر فيه الجامعة عندما تقرر أن تنشر عملاً علمياً معتبراً؛ لأن رسالة الجامعة في خدمة المعرفة، ونشر العلم، يفوق أي اعتبار آخر. ذلك أن للجامعة التزامًا أدبيًّا تجاه المجتمع العلمي لا تستطيع أن تحيد عنه أو تجامل بشأنه، وإلا تخلت عن رسالتها، وتغيرت نظرة المجتمع لها كمؤسسة عريقة وجديرة بالاحترام. ولذا فليس بمستغرب أن تقوم الجامعات بنشر أعمال علمية لا يمكن أن تنشرها الجهات الأخرى، ومن هذا المنطلق يتضح سر تميز النشر العلمي الأكاديمي عن النشر التجاري الذي يركز دوماً على تحقيق الكسب المادي. ولذا يكفي مجرد صدور العمل عن مؤسسة جامعية لكي يحظى بالقبول والاعتراف الأكاديمي، ويجد ترحيباً من قبل الجمعيات والهيئات العلمية.

ومن منطلق أن النشر العلمي يمثل القناة الرسمية للاتصال العلمي، فالتقدم في المجالات العلمية والتقنية سوف يتوقف نموه إذا لم يطلع الباحثون باستمرار على البحوث الجديدة التي يجريها زملاؤهم في مجالات اهتمامهم. وحتى التقدم في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية أمر مرهون بتوافر نظم فاعلة للاتصال العلمي. ويمكن القول إن كل مؤسسة من مؤسسات التعليم

العالي من مسؤوليتها نشر البحوث القيمة للأساتذة وإلا أصبحت مخلة بمسؤوليتها تجاه المجتمع، وليس من حقها أن تحجر على العلم، أو أن تحبس شيئاً ذا قيمة علمية يمكن أن يضيف جديداً إلى الرصيد العام للمعرفة (مرغلاني: ١٤٢١هـ، ١٣١).

ومن بين الأشياء الأخرى التي تميز النشر الجامعي أنه (بخلاف النشر التجاري) يخضع للمسؤولية أمام هيئات التحرير التي تتألف من الأساتذة المرموقين، وللفحص العلمي، ولا يجاز البحث للنشر إلا بعد أن يمر بمراحل من التقييم والغربلة. الأمر الذي يوحي بأن تشجيع الاتصال العلمي، وترقية المعرفة، ونشرها في مختلف البقاع، هو الهدف الرئيس للنشر المدعوم من قبل الجامعات، وليس الهدف هو تحقيق الربح كما قد يتصور البعض (مرغلاني: ١٤٢١هـ، ١٣٢).

ومما يؤكد مسؤولية الجامعات تجاه النشر العلمي أن قواعد نشر المجلات العلمية فيها تشترط موافقة المجلس العلمي على إصدار تلك المجلات، وتعيين هيئة تحرير لكل مجلة بقرار من المجلس العلمي. كما تنص قواعد النشر على اعتماد مبدأ التحكيم في البحوث المقدمة للنشر في المجلات الجامعية، بحيث تجاز من قبل محكمين قبل إقرار نشرها. ولا يجيز المجلس العلمي نشر أي مواد إلا بعد تحكيمها، والتحقق من تنفيذ الباحثين لملاحظات المحكمين. ولا شك أن إخضاع البحوث للتحكيم المنهجي قبل نشرها يرفع من مستوى النشر (مرغلاني: ١٤٢١هـ، ١٨٢).

وقد لا نستطيع الحديث عن البحث العلمي بمعزل عن الأستاذ الجامعي، حيث إنه يشكل ركناً أساسياً في عملية البحث والنشر الأكاديمي، فبدونه لا يمكن أن ينهض البحث العلمي، وبدونه لا يمكن أن تتم عملية

النشر. ذلك أن هذه الشخصية العلمية تمثل محور الارتكاز في التعليم العالي، وهو صاحب الباع في المجال البحثي. فالبحث يعد وظيفة أساسية من وظائفه على المستوى الأكاديمي، بل إنه رسالة ملقاة على عاتقه، ومنوط به القيام بها على الوجه المطلوب.

ولعل مما يحفز أستاذ الجامعة على تأدية مهامه البحثية رغبته في تحقيق ما فيه صالح مجتمعه، كما أن مسؤوليته ومكانته العلمية تفرض عليه التصدي لمشكلات وطنه، ومساعدته على التطور، واللحاق بمصاف الدول المتقدمة (مرسي: ١٤٠٧هـ، ٢٥٢ – ٢٥٣). وهذا لن يتم إلا من خلال توظيف المنهج العلمي في حل المشكلات، ونشر ما يتوصل إليه من حلول. ولذا فإن البحث العلمي يمثل المحك الحقيقي للشخصية الأكاديمية.

إن طبيعة العمل الأكاديمي تفرض على المنتمين إليه مواصلة البحث العلمي، والإسهام في النشر الأكاديمي، وهذا ما يجعل لأستاذ الجامعة مكانة معتبرة في المجتمع تميزه عما عداه من المنتمين إلى المهن الأخرى. فالأستاذ باحث نشط بطبعه، ومطلع على المستجدات في مجال تخصصه، ويملك مهارات البحث والتقصي عن المعرفة، فضلاً عن أنه يفكر بطريقة علمية، ويستخدم المنهج العلمي في إضفاء الصبغة العلمية على ما يتوصل إليه من نتائج.

ويضاف إلى ما سبق أن الجامعات تضم صفوة العلماء والباحثين ممن يحملون أعلى الدرجات العلمية، حيث إن الحصول على درجة الدكتوراة "يمثل البداية الحقيقية للبحث العلمي بمفهومه الصحيح، ويعد منطلقاً نحو عالم أرحب في البحث عن المعرفة، وحافزاً نحو الترقية العلمية، وإثراء الرصيد المعرفي في المجال، والإسهام في تقديم الحلول لبعض المشكلات في مجال التخصص" (السالم: ١٤١٧هـ، ٣٤).

وقد ثبت من إحدى الدراسات العلمية أن من أهم الأسباب التي تدفع أعضاء هيئة التدريس للقيام بالبحوث العلمية والنشر في المجلات العلمية الجامعية، الشعور بالمتعة من خلال إجراء الدراسات، واكتشاف جوانب جديدة حول الموضوع محط البحث، وتنمية المعرفة الإنسانية، والأمل في الحصول على رتبة أعلى، وتعزيز المكانة العلمية، إضافة إلى الاعتقاد بأن البحث من واجبات عضو هيئة التدريس (السالم: ١٤١٧هـ، ٦٦).

ويشير عبدالعليم مرسي إلى أن ما يميز عمل أستاذ الجامعة هو البحث والكشف عن الجديد في التخصص، والعكوف في المختبرات والمعامل، ونشر نتائج بحوثه في المصادر العلمية المعتمدة. ولذا فإن الذين لا يكتبون بحوثاً، ولا ينشرون تلغى عقودهم في معظم الجامعات الأمريكية ذات السمعة الطيبة. وفي الجامعات العربية لا يحصل على الترقية إلا من هو مشهود له بالبحث. ذلك أن البحث هو الطريق نحو تنمية المعرفة وتطويرها، وهو سبيل تقدم العلم. ويقاس مدى تقدم الجامعات، ومدى قيامها بدورها القيادي في المجتمع بما تنشره من بحوث، وما تقوم به من دور لدعم حركة النشر العلمي، وصناعة المجلات العلمية (مرسي: ١٤٠٥هـ، ٧٨).

ومن هذا المنطلق شرعت الجامعات السعودية في تحمل مسؤوليتها في دعم الدراسات العلمية، ونشرها، والتعريف بها، وأولتها ما تستحقه من عناية واهتمام، وذلك تحقيقاً لأهدافها المتمثلة في التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. كما أن الجامعات مطالبة بالبحث عن حلول للمشكلات التي يعاني منها المجتمع، وذلك من خلال الدراسات العلمية الجادة التي تعتمد على توظيف المنهج العلمي في معالجة القضايا.

وتأكيداً لاهتمام الجامعات بتعزيز البحوث والدراسات العلمية تم إنشاء عمادة للبحث العلمي في كل جامعة، تعبيراً عن المكانة التي يحتلها البحث

في المحيط الجامعي. وتعد العمادة الجهة الرئيسة لتوجيه المشروعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس، والإشراف على نشر المجلات العلمية المتخصصة. ومن بين مهام تلك العمادات تقديم التسهيلات للباحثين، وتوظيف الدراسات والبحوث لخدمة أهداف الجامعة، وخطط التنمية في المملكة، وتلبية احتياجات المجتمع. إضافة إلى فتح آفاق جديدة في مجالات البحث العلمي، وتقديم المشورة العلمية للقائمين بالمشروعات البحثية، وتيسير نشر البحوث العلمية بعد إخضاعها للتحكيم العلمي.

ويشير محمد والشريف إلى أن النشر العلمي يحتل مكانة مرموقة في الوسط الجامعي، ويرفع من سمعة الجامعة، بل إنه يعد من أهم مقومات نجاح مؤسسات التعليم العالي. وقد ازدادت تلك الأهمية في الآونة الأخيرة، حيث "أدركت الجامعات أن نشاطها النشري، جنباً إلى جنب مع برامجها التعليمية والبحثية، يمثل إسهاماً فريداً لا يعوض في رصيد الثقافة والمعرفة" (محمد والشريف : ١٤٢٥هـ، ٩١).

وتتصدر المجلات العلمية قائمة النشر العلمي في الجامعات، وتعد منبراً لتبادل الآراء بين المتخصصين، وتساعد على الاتصال العلمي بين أعضاء الجمعيات العلمية والاتحادات المهنية. " وبحكم ارتباطها بمجتمع البحث العلمي فقد أصبحت بمرور الزمن أدوات مهمة لمتابعة التطورات والتحولات والاتجاهات السائدة في حقل معين من حقول المعرفة " (محمد والشريف : ١٤٢٥هـ، ٩١). علاوة على أن الاستشهاد بالمجلات المحكمة يفوق الاستشهاد بأوعية المعلومات الأخرى. وقد تبين من إحدى الدراسات العلمية التي تناولت نظام الاتصال الفكري في المملكة أن مقالات المجلات العلمية تمثل المصدر الأساس للمعلومات العلمية في أي بلد ما، وتعد أهم قناة للتواصل بين الأكاديميين، وذلك لاعتبارات كثيرة من بينها الآتي :

١- تعكس مقالات المجلات العلمية بصورة أقرب إلى الدقة التطورات والتيارات العلمية السائدة.

٢- تخضع المجلات العلمية للتحكيم العلمي، مما يضمن قدراً معقولاً من الجودة والأصالة في نشرها.

٣- تتولى تلك المجلات نقل الأفكار والتيارات المنهجية والنظرية والتطبيقية في مختلف التخصصات العلمية.

٤- تتصدر المجلات أوعية المعلومات الأخرى، حيث إنها تعد المصدر الأساس للمعلومات العلمية الجديدة (الدوسري: ١٤١٩هـ، ٢٦، ٤٠).

وتتمثل أبرز الأهداف التي تسعى المجلات العلمية في الجامعات السعودية إلى تحقيقها في الآتي:

١- النهوض بالبحث العلمي في الجامعات، ودعم حركة الاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية.

٢- تعريف المهتمين بكل ما يستجد في الميدان من تطورات.

٣- تشجيع الباحثين والدارسين على البحث والنشر.

٤- التعريف بالإسهامات العلمية للجامعات، وما يجري فيها من بحوث ودراسات.

٥- تمثل المجلة مصدراً جيداً لتوثيق العلاقة بين المنتمين إلى مختلف التخصصات.

٦- تتولى المجلة تقديم المادة العلمية المتميزة ليستفاد منها في نواحي التدريس والبحوث.

٧- توفر المجلة وعاء للنشر يستفيد منه أعضاء هيئة التدريس في ترقياتهم.

٨- تقوم المجلة بتطوير المعرفة العلمية بما يخدم التنمية، ويقدم حلولاً لمشكلات المجتمع.

٩- تسهم المجلة في إثراء الرصيد المعرفي في مختلف المجالات.

وبالنسبة للاهتمامات الموضوعية للمجلات موضوع الدراسة، فهي تتمحور في مجملها حول المجالات التالية :

١- البحوث النظرية والدراسات الميدانية.

٢- تقارير عن المؤتمرات والندوات والفاعليات العلمية.

٣- مراجعات وعروض الكتب الحديثة، وملخصات للرسائل العلمية المتميزة.

٤- التجارب والمبادرات المحلية والخارجية.

٥- ترجمة البحوث العلمية الجادة.

ويمكن تلخيص أبرز عناصر شروط النشر في المجلات العلمية للجامعات السعودية (بشكل عام) في الآتي :

١- أن يتسم البحث بالجدة والأصالة والموضوعية، ويعتمد على الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث.

٢- أن يكون البحث صحيح اللغة، سليم الأسلوب، واضح الدلالة.

٣- يرفق معد العمل نبذة عن سيرته الذاتية تتضمن الاسم، والدرجة العلمية، والتخصص الدقيق، والعمل الحالي وجهته، وأهم الإنجازات العلمية، وعنوانه البريدي (العادي والإلكتروني)، ورقمي الهاتف والفاكس.

٤- يرفق مع البحث ملخصين أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية على أن لا يزيد عدد كلمات كل منهما عن ١٠٠ كلمة.

٥- ألا يكون البحث قد سبق نشره أو أرسل إلى مجلة أخرى.

٦- لا يجوز إعادة نشر البحث كاملاً أو جزئياً إلا بإذن خطي من هيئة تحرير المجلة.

٧- أن لا تكون البحوث أجزاء من دراسات مستفيضة قد تم نشرها للباحث، ولا أجزاء من رسالته العلمية في الماجستير أو الدكتوراة.

٨- تخضع البحوث الواردة إلى المجلات للتحكيم العلمي.

٩- هيئة التحرير غير ملزمة برد البحوث التي تصل إليها سواء أجيزت للنشر أو لم تجز (السالم: ١٤٢٥هـ).

ويكون للمجلة عادة هيئة تحرير Editorial Board تتكون من مجموعة من المستشارين الذين يساعدون رئيس التحرير في جميع الأمور المتعلقة بالمجلة. ومن أبرز المهام التي تضطلع بها هذه الهيئة ما يأتي:

١- الاطلاع على الأبحاث قبل تحويلها للتحكيم لمعرفة مستواها، وإمكانية نشرها من الناحية العلمية.

٢- التأكد من مطابقة الأعمال العلمية المنشورة لقواعد النشر العلمي.

٣- تحديد أسماء المحكمين ممن هم في مجال موضوع البحث، بحيث لا يقل أحدهم عن عضو هيئة التدريس أو ما يعادله.

٤- دراسة ردود المحكمين على البحث.

٥- مراجعة مدى التزام الباحثين بإجراء التعديلات التي يقترحها المحكمون.

٦- اتخاذ القرار بشأن نشر البحوث من عدمه بعد مراجعة آراء المحكمين واستجابة الباحثين لها.

٧- اقتراح أبواب للمجلة، وموضوعات للأعداد الخاصة ، ونحو ذلك مما يطور المجلة.

٨- تقديم تقرير سنوي مفصل إلى المجلس العلمي عن أوجه نشاط الهيئة (السالم : ١٤٢٥هـ).

والحاصل أن الجامعات تعد أفضل معقل للبحث العلمي والنشر الأكاديمي عبر مجلاتها المحكمة، وذلك لاعتبارات كثيرة يأتي في مقدمتها ما يتوافر لدى هذه المؤسسات العريقة من الطاقات الفكرية القادرة على القيام بالمشروعات العلمية، ولكونها كفاءات مدربة على التفكير بأسلوب علمي، وقادرة على قيادة الحركة العلمية في المجتمع.

ومن مجمل التبصر في السطور السابقة تتضح لنا العلاقة الوثيقة بين البحث العلمي، والنشر العلمي. فإذا كان البحث يمثل الوظيفة الثانية من وظائف الجامعة، فلا قيمة للبحث في حد ذاته إذا لم ير النور، ويصبح حقاً مشاعاً للجميع. وفي هذا الشأن يرى أحد الباحثين أن الجامعات مطالبة بالأخذ بالمبدأ القائل بأن إجراء البحث العلمي، ونشر نتائج البحوث والدراسات العلمية مسؤوليتان أكاديميتان متلازمتان، ولا يمكن الفصل بينهما. وهذا يعني أنه إذا لم يكن الاتصال وبث المعلومات هو المرحلة النهائية للبحث الجاد فيصبح البحث العلمي في هذه الحالة وكأنما قد أجري من أجل البحث، وليس بغرض خدمة المجتمع (مرغلاني : ١٤٢١هـ، ١٣١).

ويرى باحث آخر أن ثمرة البحث العلمي تكمن في تعريف المعنيين بنتائجه، وذلك من خلال نشره عبر قنوات النشر المتعددة خاصة المجلات الأكاديمية. " إذ إنه من الصعوبة بمكان أن تبذل جهوداً مضنية، وأموالاً طائلة في إجراء بحوث ذات فوائد جمة، عبر فترة من الزمن ضاعت من عمر

الباحث، ثم تظل حبيسة الأدراج لا يعرف عنها شيئاً، بل قد لا تجد توصياتها ونتائجها سبيلاً للاستفادة منها في وقتها؛ لأننا في عصر يتسم بالسرعة، والمعلومات لا شك تتقادم، فإذا لم يستفد منها في وقتها تصبح عديمة الجدوى والفائدة " (القحطاني : ١٤٢٥هـ، ٦٢).

علاوة على أنه يمكن من خلال نشر البحوث العلمية القيمة إحاطة المجتمع بنتائج جهود الباحثين، والإفادة منها، وإتاحة الفرصة لزملاء المهنة لتحكيم تلك الجهود ونقدها بأسلوب علمي، وإبداء بعض الملحوظات عليها، ومحاولة تجنب ما وقعت فيه من سلبيات في الدراسات اللاحقة، وبذلك يستفيد الباحث نفسه، ويستفيد زملاؤه، بل والمجتمع العلمي بأكمله (القحطاني : ١٤٢٥هـ، ٦٢).

المجلات العلمية ودورها في إنعاش البيئة الأكاديمية :

تحظى الجامعات السعودية بكثير من النماذج الإيجابية لصناعة المجلات العلمية التي تعكس صورة مشرقة للنشاط العلمي في البيئة الأكاديمية في المملكة. إذ يمكن نتيجة لاستقراء تلك المعطيات القول إنه كان للجامعات السعودية ولا يزال إسهام ملحوظ في صناعة النشر العلمي، وبخاصة المجلات العلمية المحكمة، وهو إنجاز يحسب لصالح تلك المؤسسات، بل إنه ليس من المستغرب أن تكون لها المبادرة في هذا المجال الحيوي.

وتنسجم هذه الحقيقة مع ما أشار إليه الباحثون الآخرون في دراساتهم حول الموضوع، حيث وجد الشويش في دراسته التي تناولت المجلات العلمية العربية أن الجامعات تتصدر الجهات الناشرة بنسبة ٥٢٪، تليها الجمعيات العلمية والمنظمات بنسبة ٣٩٪، ثم الجهات الأخرى والأفراد بنسبة ٨٪. وكان تعليق الباحث على هذه النتيجة بأنها من الأمور المتوقعة. كما توصلت

الدراسة المشار إليها إلى أن المملكة قد تفوقت على الدول العربية الأخرى في عدد ونسبة المجلات العلمية الإلكترونية (١٧ مجلة بنسبة ٣٧٪) التي تصدرها، وذلك بسبب سرعة انتشار الإنترنت في هذه الدولة خلال السنوات القليلة الماضية، تليها الكويت التي احتلت المرتبة الثانية بواقع ٨ مجلات علمية إلكترونية ونسبة ١٧٪، (الشويش: ٢٠٠٨م، ١٩ – ٢١).

تعد المجلة بوصفها وعاء متميزًا للمعرفة، ومصدرًا معلوماتيًا معتبرًا، من أكثر قنوات الاتصال العلمي فاعلية، ولذا يحرص الباحثون والدارسون على الرجوع إليها للحصول على المادة العلمية المطلوبة، وذلك بسبب الثقة العلمية التي يحظى بها هذا المصدر المعلوماتي المهم، والمعايير الفنية التي يلتزم بها في عملية الإخراج النهائي. ولذا فلا غرو أن نلحظ تهافت المتخصصين في مختلف مجالات المعرفة على نشر نتاجهم العلمي في المجلات المتخصصة نظراً لمكانتها المعتبرة في الاتصال العلمي.

وفي هذا الإطار يشير السريحي إلى أن المجلات العلمية ظلت " من أكثر الوسائل المستخدمة للتواصل العلمي بين الباحثين والدارسين ولفترات زمنية طويلة. هذه الصلة بين الباحثين والدارسين وهذا الوسيط مرده الثقة التي فرضتها المجلة العلمية على كل هؤلاء من خلال المعايير التي وضعتها لنفسها والدعم الذي قدمته للباحثين وطالبي العلم على الدوام " (السريحي: ٢٠٠١م، ٣٢). والواقع أن هذه الثقة قد نبعت من أهمية التواصل بين العلماء، ومكانة المجلات المحكمة في دعمه. فالمجلة كانت ولا تزال بمثابة النافذة التي يطل منها المتخصصون على مجتمعهم العلمي، ويتعرفون على مستجداته، ويقفون على تطوراته، وينطلقون بالتالي في إبداعهم العلمي من حيث انتهى الآخرون.

ومن الملاحظ أنه لم يحظ نوع من أنواع مصادر المعلومات بما حظيت به المجلات العلمية من اهتمام، وذلك نظراً لما تمتاز به من خصائص كثيرة،

بما في ذلك الغزارة والثراء في المادة العلمية، وحداثتها، والتزامها بالمنهج العلمي في معالجة القضايا. وهذا الاهتمام لم ينبع من فراغ، بل هو في الواقع نتيجة لما تحظى به المجلات من قيمة في الوسط العلمي، حيث ينظر إليها الجميع نظرة إكبار وتقدير.

وإذا كان السؤال الذي قد يثار في هذا المقام هو : لماذا يميل الأكاديميون إلى النشر في المجلات الجامعية ؟ فإن الإجابة تكمن في موقف المجتمع العلمي من المؤسسات الجامعية، حيث يلقون عليها مسؤولية الإشراف الكامل على جميع خطوات إنتاج مؤلفاتهم وبحوثهم، ويسندون إليها مهمة طباعتها وتوزيعها وتسويقها، وذلك نظراً لثقتهم الكاملة بتلك المؤسسات العريقة من حيث جودة الإنتاج، ودقة الإخراج.

فالنشر العلمي (كما ذكر آنفًا) يختلف تماماً عن النشر التجاري الذي يتمحور حول الكسب المادي بالدرجة الأولى. وعادة ما يعزف الناشرون التجاريون عن نشر المواد التي تتسم بالطابع الأكاديمي البحت، "بسبب محدودية توزيعها واقتصارها على ذوي الاختصاص من الطلاب للاستفادة منها في تحصيل دروسهم، والأكاديميين بهدف الاستزادة من العلم، وأيضاً سعياً وراء الترقي إلى درجات أكاديمية أعلى مما يشغلونها بغية تقلدهم لمناصب متميزة في جامعتهم أو إحدى الجامعات الأخرى المناظرة" (ميخائيل : ١٤١٦هـ، ١١٦).

إن النشر في المجلات الأكاديمية المحكمة وذات السمعة المتميزة يفتح أمام الباحثين آفاقاً في مجالات الترقية العلمية، والحصول على وظائف معتبرة في المؤسسات العلمية المرموقة. علاوة على ما يجلبه ذلك للباحثين من احترام زملائهم في التخصص، وإثبات وجودهم في الوسط العلمي (بوعزة : ١٤٢٨هـ، ١٦٧)، وإزاء تلك المزايا الكثيرة فليس بمستغرب أن تتصدر المجلات القائمة بوصفها قناة متميزة للاتصال العلمي.

لقد أسهمت صناعة النشر العلمي وإنتاج المجلات العلمية في الجامعات السعودية في إرساء الدعائم الأساسية للمجتمع المعلوماتي في المملكة، حيث إن هذا المجتمع يعتمد في تطوره بصفة رئيسة على المعلومات العلمية. وبفضل إنتاج المجلات الأكاديمية المتخصصة تمكنت الجامعات من الإسهام في صناعة المحتوى المعلوماتي، ودعم الملكية الفكرية للباحثين، وتعزيز الإبداع العلمي بين الأكاديميين في مختلف التخصصات.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية : المشكلات والتحديات

المقدمة :

بالرغم من الصورة المشرقة التي رسمتها الصفحات السابقة عن وضعية النشاط العلمي في الجامعات السعودية ممثلاً في المجلات العلمية بوصفها أنموذجاً لهذا النشاط، فإن هناك على الطرف الآخر بعض الصعوبات والمشكلات التي تواجه تلك المجلات، وقد تحد بشكل أو بآخر من انطلاقتها، وربما تؤثر على قيامها بالدور المنشود لها بوصفها قنوات فاعلة في هذا المضمار.

وحقيقة الأمر أن ظاهرة الاتصال العلمي سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي تواجه تحديات خطيرة، وينبغي على المنتمين إلى الوسط الأكاديمي أن يكونوا على علم بتلك التحديات، وذلك لمحاولة تلافيها، ولتوفير بيئة علمية سليمة تساعد على الإبداع العلمي بعيداً عن تلك المشكلات (Gorman : 2008).

ورغبة في اكتمال الصورة في ذهن القارئ فمن المستحسن تزويده بخلفية عن المجتمع الذي شارك في الدراسة المسحية، حيث تم تصميم استبانة لهذا الغرض موجهة إلى رؤساء تحرير المجلات العلمية في الجامعات السعودية. وتضمنت الاستبانة في البداية بعض الأسئلة العامة، ثم بدأ التركيز ينصب على الصعوبات والمعوقات، حيث طلب إلى المشاركين بيان وجهة نظرهم حيال بعض المحاور في هذا الصدد، وتوضيح ما إذا كان لتلك العناصر تأثير على المجلات التي يشرفون عليها من حيث عرقلة مسيرتها، وحرمانها من تحقيق الأهداف المرسومة لها.

وترصد السطور اللاحقة معطيات الدراسة التطبيقية، حيث تم تصنيفها تحت محاور كبيرة، يندرج تحت كل واحد منها مجموعة من العناصر والمتغيرات التي تم قياسها في الاستبانة. وتم في البداية تزويد القارئ بخلفية عن المحور بناء على استقراء أدب الموضوع، ثم تم عرض ما تمخض عن الدراسة المسحية من حقائق ومعطيات، وذلك من خلال عرض النتائج في أرقام تمثل تكرار كل ظاهرة ونسبتها المئوية، يلي ذلك مناقشة النتائج وتفسيرها والتعليق عليها وربطها بالإطار النظري للدراسة، كي لا تبقى هذه النتائج معزولة ومبتورة عما سبقها من نتائج الدراسات الأخرى التي توصلت إلى معطيات قد تكون موافقة أو مخالفة لما توصلت إليه الدراسة الحالية.

أولاً : معلومات عامة عن مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة الحالية كما سبق توضيح ذلك في الفصل الأول من جميع الجامعات السعودية المعنية بصناعة النشر العلمي، وبخاصة المجلات الأكاديمية المتخصصة التي تمثل روح النشاط العلمي في هذه المؤسسات، وجوهر الاتصال العلمي بين الباحثين والدارسين. ومن بين العدد الإجمالي للمجلات العلمية التي تصدرها الجامعات السعودية في فترة إجراء الدراسة الحالية، ومجموعها (٧٠ مجلة) فقد وقع الاختيار على (٥٥) مجلة تنطبق عليها المواصفات العلمية للمجلة الأكاديمية. واستجاب منها لفكرة الدراسة (٣٤) مجلة بنسبة ٦١,٨٢٪، حيث قام رؤساء تحريرها بتعبئة الاستبانات وإعادتها، وثبت بعد المراجعة والفرز أنها مكتملة البيانات، وصالحة للتحليل الإحصائي. في حين أن بقية المجلات لم يستجب بعضها للفكرة أصلاً، والبعض الآخر لم يأخذها مأخذ الجد، حيث لم يتم تعبئة الاستبانات بشكل دقيق ومتكامل. ويوضح الجدول رقم (١) مقدار مشاركة كل جامعة على حدة في مشروع الدراسة.

الجدول رقم (١)

توزيع المجلات المشاركة في مجتمع الدراسة وفقاً للجامعات

الجامعات	العدد	٪
الجامعة الإسلامية	١	١٫٨٢
جامعة الإمام	١٢	٢١٫٨٢
جامعة أم القرى	٦	١٠٫٩١
جامعة الملك خالد	٢	٣٫٦٤
جامعة الملك سعود	١١	٢٠
جامعة الملك عبدالعزيز	١٢	٢١٫٨٢
جامعة الملك فهد	١	١٫٨٢
جامعة طيبة	٢	٣٫٦٤
جامعة الملك فيصل	٣	٥٫٤٥
جامعة القصيم	٥	٩٫٠٩
المجموع	٥٥	١٠٠

يتضح من إلقاء نظرة فاحصة على الأرقام الواردة في الجدول رقم (١) أن غالبية المشاركين في مجتمع الدراسة الحالية ينتمون إلى جامعتي الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض والملك عبدالعزيز بجدة، وذلك بواقع ١٢ مشاركاً ونسبة ٢١٫٨٢٪ في كلتا الحالتين، من المجتمع الكلي البالغ ٥٥ مشاركاً. يلي ذلك من حيث الكثرة جامعة الملك سعود بواقع ١١ مشاركا، ونسبة ٢٠٪، ثم جامعة أم القرى بواقع ٦ مشاركين ونسبة ١٠٫٩١٪، فجامعة القصيم بواقع خمسة مشاركين ونسبة ٩٫٠٩٪، فجامعة الملك فيصل بواقع ثلاثة مشاركين ونسبة ٥٫٤٥٪، ثم تتساوى نسبة المشاركة لكل من جامعة الملك خالد، وجامعة طيبة بواقع مشاركين في كلتا الحالتين، وأخيراً تتساوى الجامعة الإسلامية مع جامعة الملك فهد بواقع مشارك واحد في كل من هاتين الجامعتين.

ثانيًا: المعوقات التقنية:

لا تـزال هنـاك بعـض العقبـات الـتي تقـف حجـر عثـرة أمـام تقـدم مـسيرة المجـلات الإلكترونيـة في الوسـط العلمـي، وبخاصـة اعتمـاد تلـك الأوعيـة لأغراض الترقيات العلمية في الجامعات. ويؤيد هذا الـرأي مـا لاحظـه حشمت قاسم من أن " هناك من يرون أن وضع النـشر الإلكترونـي لا يـزال حتـى الآن أبعد ما يكون عن الاستقرار ؛ فما زالت هناك بعض الجامعات الـتي لا تقبـل الأوعيـة الإلكترونيـة بـديلاً عـن الأوعيـة الورقيـة، وذلـك لأغـراض كترقيـة أعضاء هيئة التدريس. كما أن هناك من رؤساء تحرير الدوريات من ينظرون إلى النشر في الإنترنت بوصفه مناظراً للنشر في قنوات الاتـصال الجمـاهيري، ومـن ثـم فـإنهم يرفـضون المقـالات الـتي سـبق لهـا النـشر في الإنترنـت" (قاسم: ١٤٢٣هـ، ١٧٤).

وهذا يعني أن الإنترنت قد لا تكـون في نظـر الـبعض القنـاة المناسـبة لنـشر المعلومات ذات القيمة الباقية، وأن المجلة الإلكترونية (على حد زعمهم) قد تكـون أدنـى مرتبـة مـن المجلـة الورقيـة مـن حيـث المحتوى، وذلـك بـسبب أن أعضاء هيئة التدريس ينظرون إلى الوسائط الإلكترونية بوصفها مـن الأمـور العارضـة الـتي لا تـستند إلى أسـاس، وتفتقـر إلى التحكـيم العلمـي وضـبط الجودة.

إضـافة إلى أن النـشر الإلكترونـي لم يـستقر بعـد، حيـث لا تـزال بعـض اللجان الأكاديميـة، والمجـالس العلميـة خاصـة في الجامعـات تـرفض الأوعيـة الإلكترونية بديلاً عن الأوعية الورقية للأغراض العلميـة الجـادة. ولـذا فلـيس بمستغرب أن يتردد الباحـث الجـاد في تقـديم مقالتـه للنشر في هـذا النـوع مـن المجـلات ويتجـه بـدلاً منهـا نحـو المجـلات التقليديـة (قاسم: ١٤٢٤هـ، ٢٧٧؛ باطويل والسريحي: ٢٠٠٢م، ٣٢).

وتوحي السطور السابقة بأنه لا يزال هناك بعض الغموض والتساؤلات حول مصداقية الأعمال المنشورة إلكترونياً، وخاصة تلك المنشورة عبر الإنترنت، وذلك لغياب المعايير الواضحة لوضع أسس التأكد من مصداقية هذه الأعمال. ولهذا فإن هذا الموضوع يحتاج إلى تكاتف الجهود الأكاديمية والتقنية بغرض تقعيد وتقنين عمليات النشر الإلكتروني، ووضع تلك القواعد موضع الثقة. وقد يكون ذلك من خلال توظيف الخطوات المتبعة عند نشر المادة بالشكل المطبوع، وهي التحكيم، والتقييم، ووضع السياسات والمعايير الخاصة بالنشر، إضافة إلى التصميم الجيد للنظم الآلية، وتوفير بيئة معلوماتية آمنة (باطويل والسريحي : ٢٠٠٢م، ٣٧ – ٣٨).

بل إن عدم حسم الموقف تجاه المجلة الإلكترونية، خاصة فيما يتعلق بقضايا حقوق التأليف والطباعة والنشر والنقل على وسائط أخرى (ونحو ذلك من القضايا الأخرى المالية والقانونية التي لا تزال عالقة، ولم تحسم بعد بشكل قاطع) يثير الكثير من التساؤلات. فإذا كان أصحاب المقالات المطبوعة يتلقون في بعض الأحيان بعض المكافآت المالية الرمزية مقابل إنتاجهم، فإن أصحاب المقالات الإلكترونية لا يتلقون عادة شيئاً من ذلك، بل قد يضطرون إلى دفع مبالغ مقابل نشر مقالاتهم (بو عزة : ١٤٢٦هـ، ٨٧).

كما أنه في حالة المجلات التقليدية، فإن المؤلف يتنازل عادة عن حقوق التأليف للناشر، بينما في حالة المجلة الإلكترونية فإن الناشر برغم تراجع دوره هو صاحب حق التأليف. فمن يضمن الملكية الفكرية ؟ ومن يحمي الأعمال المحملة في الإنترنت من استنساخها أو حتى انتحالها ؟ هذه الأسئلة وغيرها لا تزال تثار بين فترة وأخرى دون أن تجد لها حلاً حاسماً (قاسم : ١٤٢٤هـ، ٢٧٩). ثم ماذا عن المجلات الإلكترونية التي تتعرض مادتها العلمية للسرقة أو الانتحال أو السطو ؟ هل توجد في العالم العربي قوانين أو تشريعات جادة لمعالجة مثل هذه القضايا العويصة ؟

هذا التحدي التقني المهم يحتاج منا إلى أكثر من وقفة، وذلك لأن موقف الوسط العلمي منها لا يزال متردداً، كما أن المجالس العلمية في الجامعات لا تزال حائرة تجاه هذه القضية. الأمر الذي يوحي بأن المجلة الإلكترونية لم تكتسب بعد الثقة، وذلك بسبب الطبيعة المحافظة للوسط الأكاديمي، ووجود من يشكك في جدوى هذا النوع من المجلات كقناة للاتصال العلمي (قاسم: ١٤٢٤هـ، ٢٧٧).

وتوحي وجهات النظر السابقة بأن الأمر يحسب لصالح المجلة المطبوعة، فقد فرضت وجودها بقوة على الساحة الأكاديمية بسبب ما تحظى به من الثقة العلمية، في حين أن المجلة الإلكترونية لا تزال تكافح بقوة في هذا المضمار. وثمة جانب آخر يحسب لصالح المجلة المطبوعة، ويتمثل في سهولة التعامل معها مقارنة بالمجلة الرقمية؛ ذلك أن سرعة القراءة على الشاشة قد تكون أقل من سرعة القراءة في الشكل الورقي، علاوة على أن قدرة القارئ على التحمل والصمود في التعامل مع المطبوع تفوق قدرته على تحمل قراءة الشكل الإلكتروني (قاسم: ١٤٢٤هـ، ٢٨٣).

بل إن هناك من الأكاديميين من ينظرون إلى النشر الإلكتروني بوصفه مجرد نشاط تجريبي، وأن المجلة الرقمية أدنى مرتبة من المجلة المطبوعة. الأمر الذي يجعل غالبية الباحثين يترددون في نشر أعمالهم في المجلات الإلكترونية للسبب المشار إليه، ولسبب آخر يتمثل في افتقار تلك الدوريات إلى التحكيم، وضبط الجودة، وغير ذلك من الأصول المتعارف عليها في النشر العلمي.

على أن الموقف تجاه الجودة بدأ يتغير في الآونة الأخيرة نتيجة لزيادة عدد المجلات الرقمية التي تحظى بالرعاية المؤسسية، وإمكانية تطبيق معايير

التحكيم الصارمة على هذا النمط من الأوعية. ويبدو أن هذا التغير الذي يحسب لصالح الدوريات الرقمية قد حدث "نتيجة لتزايد قدرة هذه الدوريات على اكتساب الثقة، ونمو مهارات الباحثين والمحررين والمحكمين وأعضاء اللجان الأكاديمية على التعامل مع التقنيات الإلكترونية" (قاسم : ١٤٢٤هـ، ٢٧٨).

وإذا كانت المجلات الإلكترونية المعتمدة على الوصول الحر للمعلومات Open Access Journals تعد حلماً طالما انتظر الأكاديميون تحقيقه بغية تطوير التواصل في مجال البحث العلمي، وتلاقح الآراء، وتبادل الأفكار، وإثراء الحوار بين الباحثين، وتهيئة الظروف الملائمة لتقدم المجتمع العلمي، وبالتالي تحقيق مبدأ عولمة المعرفة، فإن هذه الصورة تكاد تنطبق على البيئة الغربية. في حين أن الفكرة في البيئة العربية لا تجد القبول بالشكل المطلوب، وهذا ما توصل إليه بوعزة (١٤٢٨هـ) في دراسته التي أثبتت أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية متخوفون من نشر بحوثهم في المجلات المتاحة مجاناً، بل إنهم يحملون موقفاً سلبياً تجاهها، وذلك لأسباب كثيرة من بينها عدم معرفتهم لهيئة النشر القائمة على تلك المجلات، علاوة على أنها غير معترف بها من قبل اللجان الأكاديمية لأغراض الترقيات العلمية، إضافة إلى أن النشر في تلك المجلات لا يوفر سوى حظوظ ضئيلة للحصول على منح في مجال البحث العلمي (بوعزة : ١٤٢٨هـ، ١٤٦).

كما توصلت الدراسة المشار إليها إلى أن حوالي ٦٠٪ من أفراد المجتمع المفحوص لم يودعوا مقالاتهم في أرشيفات مفتوحة، ويعود السبب في رفض الأرشفة الذاتية للمقالات قبل نشرها في مجلات محكمة إلى تفضيل تحكيم البحث من طرف لجنة القراءة قبل بثه، والخطر من أن ينسب البحث إلى شخص آخر. في حين أن نسبة كبيرة من هؤلاء الباحثين لا تمانع

من الأرشفة بعد النشر في المجلات المعتبرة نظراً لما يترتب على ذلك من مزايا من بينها المرئيات العالية للمقالات المحكمة، والتبادل السريع لنتائج البحث، والحصول على عدد مرتفع من القراء (بوعزة: ١٤٢٨هـ، ١٤٦).

وثمة عقبة أخرى تضاف إلى ما سبق، وتتمثل في حقوق التأليف، حيث تبرز بوصفها قضية أساسية فيما يتعلق بالمجلات الرقمية. ذلك أن تلك المجلات يسهل نقلها وتصويرها، وتتعرض للتحريف والتبديل والتغيير والقرصنة والسرقة من جانب الأفراد غير الجادين. الأمر الذي يثير قضية الحقوق المادية والأدبية للمؤلفين والناشرين، حيث إن القضية لا تزال محل شك في البيئة الرقمية نظراً لصعوبة السيطرة على النشر الإلكتروني، في حين أن الأمر على العكس في النشر التقليدي.

كما أن من السهل استنساخ وانتحال المادة العلمية المنشورة في المجلات الإلكترونية، الأمر الذي قد يؤثر على حقوق المؤلفين ومكانتهم، ويؤكد الحاجة إلى قوانين تحمي الملكية الفكرية في البيئة الإلكترونية، وتنسجم مع متغيرات عالم النشر. وقد انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة السرقات العلمية خاصة من الدراسات الأجنبية؛ لأن شبكة الإنترنت تسهل هذه العملية، وفي هذا تجاهل لمبادئ الأمانة العلمية، وانتهاك لحقوق المؤلفين الذين يستحقون مكافأتهم على العمل والإبداع العلمي **(Pauwels : 2006 , 368)** مما يوحي بأهمية تنمية أخلاقيات البحث العلمي، والحفاظ على الروح العلمية.

وفي دراسته المترجمة إلى اللغة العربية، والتي تحمل عنوان: (حقوق المؤلفين والنشر الإلكتروني في بيئة الإنترنت) يشير تشارلز أوبينهم إلى أن غالبية المشكلات التي تعانيها المجلات الرقمية تنجم من صعوبة اكتشاف

المؤلف لعملية الانتحال أو الاستنساخ إلا من خلال الصدفة أو الزملاء، كما أن معظم الحالات لا تواجه بعقاب رادع (أوبينهم : ١٤٢٦هـ، ٢١٣).

ويضاف إلى ما سبق عدم توظيف التقنية في النشر، وفي المراسلات والاتصالات، والتحكيم العلمي، مما يحتم على المؤسسات المعنية استخدام التقنية في جميع جوانب النشر العلمي مثل استلام البحوث من العاملين، وإرسالها إلى المحكمين، ومتابعتها، ومراسلة الباحثين لعمل التعديلات المقترحة. ويلاحظ أن بعض الباحثين تنقصهم مهارات التقنية أو لا يوجد لديهم بريد إلكتروني مما يؤثر على سرعة إنجازهم، ويعرقل التواصل معهم. ولذا فلابد من مراعاة الإلمام بهذا الجانب التقني عند اختيار المحكمين (الشهراني : ١٤٢٨هـ، ٤٧٩).

وواقع الأمر أنه بالرغم من السلبيات والتحديات المشار إليها فيبدو أن الاتجاه مستقبلاً سيكون نحو النشر الإلكتروني؛ لأنه يمثل توجهاً عالمياً، فهناك كثير من الدلائل والمؤشرات التي تدعم هذا التوجه (Zivkovic : 2008 , 2). ذلك أن المجلات المعتمدة على نظام الوصول الحر للمعلومات تعد ظاهرة معاصرة، وقد أثرت بشكل ملموس على نظام الاتصال العلمي بالرغم مما قد يواجه هذا النوع من المجلات من تحديات تقنية بالدرجة الأولى، وموقف المجتمع العلمي من هذه النقلة في صناعة النشر العلمي، وغير ذلك من القضايا والتحديات الأخرى، التي كشفت عنها الدراسة التطبيقية.

وقد تم تخصيص المحور الثاني في استبانة الدراسة الحالية لمعرفة تلك التحديات على أرض الواقع، وذلك من خلال استطلاع آراء رؤساء التحرير في المجلات التي شملها مجتمع الدراسة الحالية، وتحديد موقف الجامعات من دفع عجلة الوصول الحر الذي يمثل العالم الجديد لنظام المعلومات العلمية.

فقد طلب إلى المشاركين تحديد موقفهم من مجموعة من الصعوبات والمشكلات التقنية التي تعرقل مسيرة المجلات العلمية التي تصدرها الجامعات السعودية، وتوضيح ما إذا كانت تلك العقبات تنحصر في عدم قبول النشر الإلكتروني للترقية العلمية، أو عدم تصميم موقع للمجلة على شبكة الإنترنت، أو عدم بناء قواعد بيانات تسهل عملية الاتصال العلمي بين الباحثين، أو عدم توظيف التقنية في المراسلات، أو عدم الالتزام بأسلوب موحد لتوثيق المصادر الإلكترونية، أو صعوبة السيطرة على ظاهرة السرقات العلمية في المجلات الإلكترونية، أو إلى معوقات تقنية أخرى غير المشار إليها. وقد تفاوتت إجابات المشاركين في هذا الصدد، وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

أبرز أنواع المعوقات التقنية التي تواجه المجلات المشاركة في الدراسة

المعوقات التقنية	نعم		لا		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
عدم قبول النشر الإلكتروني للترقية العلمية والحصول على المنح والجوائز	٣٤	١٠٠	-	-	٣٤
عدم بناء قواعد بيانات تسهل عملية التواصل مع الباحثين والمحكمين	٢٢	٦٤,٧٠	١٢	٣٥,٢٩	٣٤
عدم توظيف التقنية في المراسلات والاستشارات	٢٥	٧٣,٥٣	٩	٢٦,٤٧	٣٤
عدم حسم الموقف تجاه المجلة الإلكترونية (حقوق التأليف،والطباعة، والنشر، والنقل على وسائط أخرى)	٣٤	١٠٠	-	-	٣٤
تعرض المعلومات المنشورة في المجلات الإلكترونية للسرقة والانتحال	٣٠	٨٨,٢٣	٤	١١,٧٧	٣٤
عدم إرساء قواعد واضحة لتوثيق المصادر الإلكترونية	٣٤	١٠٠	-	-	٣٤

ونستطيع أن نقول بناء على النتائج التي أظهرها الجدول رقم (٢) أن غالبية المجلات السعودية المتخصصة تواجه بشكل أو بآخر بعض المشكلات والعوائق التقنية التي قد تحرمها من تحقيق الأهداف المرسومة لها، كما عبر عن ذلك رؤساء تحرير تلك المجلات في إجاباتهم عن الأسئلة المطروحة في استبانة الدراسة. ويأتي في مقدمة تلك الصعوبات من حيث الأهمية عدم قبول النشر الإلكتروني للترقية العلمية (أو الحصول على منح تمويل البحوث، أو الترشيح لنيل الجوائز العلمية)، وكذلك عدم حسم الموقف تجاه المجلة الإلكترونية (فيما يتعلق بحقوق التأليف،والطباعة، والنشر، والنقل على وسائط أخرى)، وعدم إرساء قواعد واضحة لتوثيق المصادر الإلكترونية، وذلك بواقع (٣٤) مجلة، ونسبة ١٠٠٪ في جميع تلك الحالات.

يلي ذلك المشكلة المتعلقة بتعرض المعلومات المنشورة في المجلات الإلكترونية للسرقة والانتحال، وذلك بواقع (٣٠) مشاركاً ونسبة ٨٨,٢٣٪، ثم عدم توظيف التقنية في المراسلات والاستشارات، حيث تنطبق على (٢٥) مشاركاً بنسبة ٧٣,٥٣٪، بينما لا تنطبق على (٩) مشاركين بنسبة ٢٦,٤٧٪. وفي نهاية القائمة تبرز مشكلة تقنية أخرى تعرقل مسيرة المجلات العلمية في البيئة الأكاديمية، وتتمثل في عدم بناء قواعد بيانات تسهل عملية التواصل مع الباحثين والمحكمين، حيث أشار إلى ذلك (٢٢) مشاركاً بنسبة ٦٤,٧٠٪، في حين أن البقية وعددهم (١٢) مشاركاً لا يرون أن هذا الجانب يشكل عقبة جوهرية. ولم يذكر أحد من المشاركين في الدراسة المسحية أنه يواجه عقبات تقنية أخرى غير الواردة في الاستبانة، مما قد يوحي بأنها كانت موفقة في تغطية أهم المشكلات التقنية التي تواجه النشر العلمي في الجامعات السعودية.

ولابد في هذا المقام من وقفة متأنية حول التحديات التقنية المشار إليها في الجدول رقم (٢) نظراً لأهميتها، ولكونها تؤيد ما ذهب إليه الخبراء في المجال من أنه بالرغم مما تحقق للمجلات الإلكترونية من تطور نوعي وكمي خلال السنوات الماضية إلا أنها لا تزال في حقيقة الأمر تواجه بعض التحديات المرتبطة بموقف الأوساط الأكاديمية، وقضايا حقوق التأليف، وتغير أنماط العلاقة بين الأطراف المشاركة في إنتاج الدوريات الإلكترونية ونشرها، وتيسير سبل الإفادة منها، وارتفاع تكلفة الإفادة (قاسم : ١٤٢٤هـ، ٢٦٥).

وكان من بين النتائج التي انتهت إليها دراسة السريحي أنه سيظل السؤال الأكثر إلحاحاً للباحثين الأكاديميين هو مسألة قبول البحوث والدراسات المنشورة إلكترونياً في قضايا الترقيات العلمية، وهنا يأتي الدور على المؤسسات الأكاديمية والبحثية للمشاركة في تطوير هذا الجانب (السريحي : ٢٠٠١م، ٦٣).

ومن بين الحقائق التي تستحق أن نقف عندها تعرض المعلومات المنشورة في المجلات الإلكترونية للسرقة والانتحال، حيث أشار إلى ذلك ما نسبته ٨٨,٢٣٪ من مجتمع الدراسة. ويبدو أن هذا النمط من الجرائم المعلوماتية في تزايد مستمر، متحدية الأجهزة الأمنية والقانونية. ذلك أن كثيراً من الدول تفتقر إلى قوانين تعنى بمواجهة جرائم الفضاء المعلوماتي، إضافة إلى قصور التشريعات الحالية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. فالقوانين في هذا المجال على مستوى العالم تتسم بالثغرات والهفوات، كما أن الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد غير واضحة. الأمر الذي يتيح للمجرمين المزيد من فرص التلاعب والعبث الذي لا مبرر له. علاوة على ضعف الإجراءات المتخذة بحق المتهمين بالانتحال في البيئة الرقمية مما يعزز لديهم الجرأة على ارتكاب هذه الجرائم خاصة في المجتمع الطلابي (Smith : 2003).

والواقع أن السرقة العلمية ليست ظاهرة جديدة، بل إنها موجودة منذ مئات السنين، إلا أنها زادت في السنوات الأخيرة. ولعل ذلك يعود إلى الاعتقاد السائد بأن المادة العلمية المتوافرة على شبكة الإنترنت متاحة للجميع، وبالتالي فهي ليست بحاجة إلى التوثيق العلمي. ذلك أن الاستخدام الواسع للإنترنت حالياً يمنح المستفيدين فرص الوصول إلى بلايين الوثائق من خلال أجهزتهم المحمولة والعادية، بل وحتى من خلال الهواتف المتنقلة، وبخاصة لمن يجيدون مهارات القص واللزق **(Murray : 2006 , 22 – 23)** .

وحقيقة الأمر أن السرقة العلمية ظاهرة معقدة، وذلك بسبب صعوبة تعريفها من الناحية العلمية، وبالتالي صعوبة تحديدها وقياسها. وقد تعددت الآراء حول تحديد المقصود بهذه الظاهرة ؛ فهناك من يرى أنها تعني انتحال عمل شخص ما سواء عن طريق العمد أو المصادفة، وسواء كان السلوك شعورياً أو لاشعورياً **(Murray : 2006 K 23)**. وغالباً ما يحدث هذا السلوك بشكل غير متعمد من الأفراد الذين يلجأون إليه لاعتبارات كثيرة من بينها ازدحام المعلومات، وصعوبة التصرف حيالها بل وصعوبة السيطرة عليها، والكسل، وتجاهل قواعد التوثيق العلمي، أو حتى مجرد الخوف من خوض تجربة البحث العلمي اعتماداً على الجهود الذاتية. إضافة إلى أن بعض الأفراد تنقصهم مهارات التعامل مع أفكار الآخرين، فلا يعرفون كيف يشكرونهم عليها، ومن ثم يقومون بصياغتها بأسلوبهم الشخصي، وبالشكل الذي يعكس هويتهم العلمية، ويتيح لهم إقحام شخصيتهم في المادة العلمية المقتبسة.

ومن حسن التوفيق أنه تم تصميم بعض التقنيات للحد من ظاهرة السرقات العلمية والأدبية، وذلك من خلال برامج البحث والفهرسة، وبرامج مقارنة الكلمات والنصوص، وتطبيقات رصد التعابير على الإنترنت **(Murray : 2006)**.

ولمحدودية عمل هذه البرامج خصوصًا في مقارنة الوثائق والتقارير، طورت برامج مقارنة النصوص. واستخدمت هذه البرامج من قبل الشركات الكبرى لمقارنة نصوص تظهر على الإنترنت مع نصوص في وثائقها المحفوظة في قاعدة للمعلومات خاصة بها. وكذلك استفيد منها في مقارنة موضوعات الكتب الإلكترونية بغرض رصد السرقات ذات الطابع العلمي والأدبي والانتحال.

وقامت شركة ترنتن بتطوير برنامج يحمل اسمها في عام ١٩٩٦م، ومنذ ذلك الحين وهو يقوم بدور رائد في اكتشاف حالات السرقة والغش والانتحال. ويوجد على موقع الشركة www.turnitin.com معلومات متكاملة عن هذا البرنامج، حيث يتم اكتشاف السرقة من خلال تحميل المقالة، ومقارنتها ببلايين الصفحات والمحتويات المتاحة على الإنترنت وقواعد المعلومات الخاصة بالشركة (Smith : 2003 ; ROYCE : 2003) . وأصبح برنامج ترنتن Turnitin واحداً من أشهر برامج مقارنة النصوص، ويشير الخبراء إلى كفاءة هذا البرنامج، وهو يعمل حالياً مع حوالي ٦٥٪ من الجامعات البريطانية (Murray : 2006 , 22). وتكمن الميزة الحقيقية لبرنامج ترنتن في مقدرته على البحث في الإنترنت بشكل أسرع وأطول مما يمكن أن يقوم به الباحث نفسه بجهوده الذاتية.

كما أظهرت المعطيات السابقة أن عدم توظيف التقنية في المراسلات والاستشارات تمثل مشكلة لا يستهان بها (بنسبة ٧٣,٥٣٪)، وتؤيد هذه النتيجة ما توصلت إليه الدراسات السابقة، حيث تبين من نتائج إحدى الدراسات المسحية أن التقنية لم تستثمر بعد بالشكل المناسب. ذلك أن نسبة ٨٧٪ من المجلات العلمية الإلكترونية في العالم العربي لا توفر خدمات تحميل المقالات من قبل الباحثين على الموقع مباشرة دونما الحاجة إلى

إرسالها بالبريد العادي أو تسليمها شخصياً، كما أن خدمات البريد الإلكتروني وغيرها لم تستثمر بعد سواء فيما يتعلق باستقبال البحوث أو التواصل مع الباحثين (الشويش : ٢٠٠٨م، ٣٤).

وتبين من نتائج دراسة أخرى أن نسبة ٨٥,٧١٪ من المجلات العلمية في العالم العربي لم تضع بريدها الإلكتروني للتواصل مع القراء، بل اكتفت بالبريد التقليدي، مما يؤثر سلباً على سرعة التواصل العلمي، ويكشف عن عدم التفاعل مع المستجدات الحالية في الاتصالات، وسرعة نقل المعلومات إلى الباحثين في مختلف البقاع. ولسنا بحاجة إلى ذكر المزايا الكثيرة للبريد الإلكتروني بما في ذلك سرعة استلام الدراسات والبحوث المعروضة للنشر، وسرعة إرسال الدراسات إلى المحكمين، ومن ثم إلى الباحثين بعد انتهاء مرحلة التحكيم (الخليفي : ٢٠٠٢م، ٢٩)، ونحو ذلك من المزايا الأخرى التي تسهم في زيادة فاعلية الاتصال العلمي بين المتخصصين.

وعلى الطرف الآخر، فإن هناك بعض المتفائلين من مستقبل النشر الإلكتروني للمجلات العلمية، ويرون أن هذا النوع من النشر بالرغم من أنه قد غير كثيراً من المفاهيم التقليدية للاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية، فإنه لن يتخلى تماماً عن مبدأ التحكيم، فهناك عدة بدائل يمكن توظيفها في هذا الإطار. الأمر الذي يوحي بأن الحاجة إلى نظام التحكيم في البيئة الإلكترونية ستظل مستمرة بغض النظر عن النمط أو الأسلوب الذي سيتخذه هذا النظام. بل إن التحكيم في البيئة الإلكترونية أسهل منه نسبياً في البيئة الورقية، حيث يمكن من خلال استخدام البريد الإلكتروني تعزيز التواصل بين الباحثين والمحررين من جهة، وبين المحررين والمحكمين من جهة أخرى (فراج : ٢٠٠٤م، ١١٤).

وعلـى أي حـال، فـإن مقـالات المجـلات الإلـكترونيـة ينبغـي أن تخـضع للتحكيم من قبل خبراء مختصين في المجال Reviewers بغرض التحقق من قيمتها العلمية، والإضافة العلمية إلى المجال محل البحث. ذلك أن التحكيم يعد أداة ضرورية لغربلة المقالات، وتمييز ما له قيمة علمية مما له قيمة علمية محـدودة، وهـو أيـضاً شـرط أسـاس للاعـتراف بـالبحوث غـير التقليديـة ومساواتها بالبحوث المطبوعة (بوعزة: ١٤٢٦هـ، ٨٤).

وخلاصة القول، إنه بالرغم من السلبيات والتحديات المشار إليها فيبدو أن الاتجاه مستقبلاً يسير نحو النشر الإلكتروني، حيث يجد قبولاً في الوسط العلمي على المستوى العالمي. وهناك كثير من الدلائل والمؤشرات التي تدعم هذا التوجه، وتثبت أن التطورات التي تشهدها تقنية المعلومات والاتصالات تصب في صالح النموذج المعاصر للاتصال العلمي (Zivkovic : 2008 , 2).

ثالثاً: المعوقات الفنية:

هنـاك مجموعـة مـن الأسـس الفنيـة والأصـول الـتي تحكـم تحريـر أصـول الدوريات العلمية ونشرها على ضوء المواصفات القياسية العالمية، إذ ينبغي أن يلتـزم الباحـث بأصـول الكتابـة العلميـة وفـق الـنهج المتعـارف عليـه بـين المتخصصين، بحيث تتم "صياغة الفكر والمعنى، في قالب يتفاهم به المجتمع العلمي مهما تباينت لغاته واختلف أفراده، ومن أهم ملامحه الدقة والوضوح والموضوعية والبساطة والإيجاز " (الشريف وسليمان: ١٤٢٣هـ، ١٩٩).

ونظراً لأهمية تقنين الكتابة العلمية فقد تضافرت جهود منظمات دولية كثيرة لإصدار مواصفات قياسية لهذا الغرض، ومن أبرزها الاتحاد الدولي للتوثيق، والمجلس العلمي للاتحادات، وهيئة اليونسكو. وفي عام ١٩٤٦م تم تأسيس المنظمة الدولية للمواصفات القياسية International Organization For Standardization (ISO)، وهـي تعنى بإصدار قواعد تنظم الكتابة العلمية،

وشكل المطبوع العلمي، وذلك بغرض توحيد الشكل أو الإخراج النهائي للوعاء (الشريف وسليمان : ١٤٢٣هـ، ١٩٩).

ونجد أن من المناسب في هذا المقام الإشارة إلى نتائج إحدى الدراسات (سبق ذكرها ضمن الدراسات السابقة) التي تناولت الصعوبات الفنية في المجلات التي تصدرها الجامعات السعودية خاصة جامعتي الملك سعود، والملك عبدالعزيز، حيث تبين من معطيات هذه الدراسة أن من أبرز جوانب الضعف في تلك المجلات ما يأتي :

أولاً : فيما يختص بالمؤلفين :

١- بعض المستخلصات لا تطابق المواصفات ؛ فقد تكون تكرارًا لما ورد في المقدمة، أو طويلة بشكل ممل، أو قصيرة بشكل مخل، بحيث لا تكتمل عناصرها.

٢- عدم الالتزام بالتفرقة بين العناوين الرئيسة، والعناوين الفرعية (الشارحة) مما يزيد عبء عمل محرر الأصول في الإخراج النهائي للبحث.

٣- الخلط بين أكثر من طريقة في ذكر المراجع التي تم الاستشهاد بها.

٤- عدم استخدام علامات الترقيم بالشكل الصحيح.

٥- كثرة الأخطاء النحوية والهجائية، مما يضاعف الوقت الذي تستغرقه عملية تحرير الأصول.

ثانياً : فيما يختص بمحرري الأصول :

١- عدم الدراية الكافية بمتطلبات العمل لقلة الخبرة وضعف التدريب.

٢- عدم الإلمام بالمواصفات القياسية الدولية للدوريات العلمية.

٣- عدم إجادة بعض المحررين للغة البحث.

٤- عدم إجادة بعض المحررين للتكشيف، مما يجعل من الصعب عليهم عمل كشافات للدورية.

ثالثاً : جوانب ضعف عامة :

١- معظم الدوريات التي تصدر في المملكة لا تحتوي على كشافات الأمر الذي يجعل الوصول إلى المعلومة من الصعوبة بمكان.

٢- بعض الدوريات تطبق بعض المواصفات القياسية، ولا تطبق مواصفات أخرى بالرغم من أهميتها.

٣- تسمح بعض الدوريات بنشر بحوث تتفاوت في منهج التوثيق العلمي سواء في المتن أو في قائمة المراجع، والأصل أن يكون لكل دورية نظام واحد يلتزم به جميع الباحثين (الشريف وسليمان : ١٤٢٣هـ، ٢١٧ – ٢١٨).

ويمكن القول إن حل إشكالية القضايا الفنية ليست بالأمر السهل بالرغم مما نادى به الباحثون من دعوات، وما صدر من توجيهات وإرشادات. فالأمر يرتبط بنظرة المجتمع الأكاديمي إلى الكتابة العلمية، وبممارستها في عملية التواصل. ذلك أن النشر العلمي " مهمة شاقة وتحتاج إلى جهد كبير في كل خطوة من خطواتها، ولن يخفف من وطأة هذا العبء الشاق والمجهود المضني أي تعليمات أو إرشادات أو قواعد مهما بلغ حجمها، أو اتسع نطاق تغطيتها لتفاصيل عملية النشر كافة؛ لأن الممارسة العملية هي الأساس في اكتساب المهارات التحريرية والنشرية (محمد والشريف : ١٤٢٥هـ، ١١١).

ومن العرض السابق يمكن أن نستشف أن المجلات المحسوبة على جامعات المملكة لا تزال في غالبيتها تعاني من عدم تقنين الكتابة العلمية، وبالتالي فهي تخسر القارئ بشكل أو بآخر، وتحد من تقدم الاتصال العلمي. ذلك أن هناك قوانين تحكم العمل العلمي، وتمثل نمطاً متعارفاً

عليه للتواصل بين العلماء والباحثين. والالتزام بهذا العرف الأكاديمي هو الذي يفرض للباحث اعتباره في الوسط العلمي، ويجعله مقبولاً من زملاء المهنة (فراج : ١٤٢٢هـ، ٥٦).

هذا فيما يتعلق بالصعوبات الفنية على المستوى النظري، أما فيما يتعلق بوجود تلك الصعوبات على أرض الواقع، فهناك كثير منها الذي يعرقل مسيرة المجلات العلمية في البيئة الأكاديمية بشكل عام، وفي بيئة الجامعات السعودية بشكل خاص، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر ضعف خدمات التكشيف والاستخلاص، والافتقار إلى الأساليب الفنية في الإعداد والإخراج، وعدم الالتزام بالمواصفات القياسية المتعارف عليها، وعدم تقنين أسلوب توثيق المراجع العلمية، وعدم التزام البعض بأصول الكتابة العلمية، ونحو ذلك من العقبات الفنية الأخرى. وقد طلب إلى المشاركين في المجتمع تحت الدراسة تحديد ما ينطبق من تلك العقبات على الوضع الراهن للمجلات التي يتولون رئاسة تحريرها، وكانت الردود على نحو ما هو موضح في الجدول رقم (٣).

الجدول رقم (٣)

أبرز أنواع المعوقات الفنية التي تواجه المجلات المشاركة في الدراسة

المعوقات الفنية	نعم		لا		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
ضعف خدمات التكشيف	٣٤	١٠٠	-	-	٣٤
ضعف خدمات الاستخلاص	٢٨	٨٢,٣٥	٦	١٧,٦٥	٣٤
الافتقار إلى الأساليب الفنية في الإعداد والإخراج	٢١	٦١,٧٦	١٣	٣٨,٢٣	٣٤
عدم الالتزام بالمواصفات القياسية الدولية	٢٣	٦٧,٦٥	١١	٣٢,٣٥	٣٤
عدم توحيد أسلوب توثيق المراجع العلمية	٢٥	٧٣,٥٣	٩	٢٦,٤٧	٣٤
عدم التزام البعض بأصول الكتابة العلمية	٢٦	٧٦,٤٧	٨	٢٣,٥٣	٣٤

ومن إلقاء نظرة فاحصة على المعطيات التي خرج بها الجدول رقم (٣) يمكن أن نلحظ مدى التفاوت الواضح بين رؤساء تحرير المجلات العلمية في نظرتهم إلى بعض الصعوبات التي قد تؤثر على الوضع الراهن لتلك المجلات، وعلى فاعليتها في حياة الأستاذ الأكاديمي. ويأتي في صدارة تلك المعوقات من حيث الأهمية ضعف خدمات التكشيف، حيث اتفق الجميع على هذا الأمر، يلي ذلك ضعف خدمات الاستخلاص، حيث يمثل رأي (٢٨) مشاركاً بنسبة ٨٢,٣٥٪ من المجتمع الكلي البالغ عدده (٣٤) مشاركاً. وبعد ذلك عدم التزام البعض بأصول الكتابة العلمية بواقع (٢٦) مشاركاً ونسبة ٧٦,٤٧٪، ثم عدم توحيد أسلوب توثيق المراجع العلمية بواقع (٢٥) مشاركاً ونسبة ٧٣,٥٣٪، فعدم الالتزام بالمواصفات القياسية الدولية بواقع (٢٣) مشاركاً ونسبة ٦٧,٦٥٪، وأخيراً الافتقار إلى الأساليب الفنية في الإعداد والإخراج بواقع (٢١) مشاركاً ونسبة ٦١,٧٦٪.

ومن المستحسن أن نقف في هذا المقام وقفة متأنية حول مشكلة ضعف خدمات التكشيف والاستخلاص في المجلات العلمية التي شملها مجتمع الدراسة الحالية، حيث تبين من الأرقام الموضحة في الجدول رقم (٣) أنها تعبر عن مشكلة أساسية، أو هي بعبارة أخرى تمثل ظاهرة ليس في المملكة فحسب بل في العالم العربي برمته. ذلك أن أدوات التوثيق الفني أو كما يطلق عليها بين المتخصصين أدوات الضبط الببليوجرافي من كشافات ومستخلصات وفهارس وأدلة ونحوها تكاد تكون غائبة عن الساحة، مما يعرقل حركة البحث العلمي، ويفرض على الباحث بذل الكثير من الوقت والجهد لاسترجاع المقالات المطلوبة في مجال اهتمامه. ومن المتعارف عليه أن تلك الأدوات تعد حلقة الوصل بين الباحث ومصادر المعرفة المتعددة. فضلاً

عن أنها تكشف للباحث عن المجلات المتوقفة عن الصدور، والمجلات التي تغيرت عناوينها، أو تغيرت فترة صدورها.

ولا ننكر أن هناك بعض المحاولات التي بذلت على أرض المملكة لضبط محتويات المجلات العلمية، إلا أنها في مجملها جهود فردية مبعثرة هنا وهناك، تفتقر إلى الدعم المؤسسي الذي يضمن لها الديمومة والاستمرار، كما تفتقر إلى المنهجية العلمية، والإعداد الفني، مما تسبب في تعثرها، وتوقف أغلبها بعد مدة وجيزة من صدورها على أرض الواقع.

ولعل غياب أو ضعف التعاون بين المؤسسات المعنية بالتوثيق المعلوماتي قد تسبب في بروز هذه المشكلة، وتسبب بالتالي في تكرار جهود الباحثين، وضياع الوقت. وشهدت الساحة الكثير من مظاهر الفوضى المتمثلة في " ضبط مجلات سبق أن تم ضبطها، أو تغطية سنوات سبق أن تم تغطيتها، وأحياناً تبقى بعض السنوات فجوات دون تغطية؛ إضافة إلى عدم تكامل البيانات في بعض الأدوات الصادرة، وضعف إعدادها، وافتقارها إلى الأساليب العلمية والفنية في الإعداد والإخراج. وهناك أيضاً مشكلة التداخل والتكرار في التغطية، وهذا أمر ملموس في أغلب أدوات الضبط الببليوجرافي التي ظهرت. الأمر الذي يوحي بأن القائمين بإعداد تلك الأدوات يعملون بمعزل عن بعضهم، وقد يترتب على ذلك تشتت الجهود وتبعثرها، وعدم تنظيمها تحت مظلة واحدة (العناني : ١٤٠٩هـ. ١٨ – ١٩، ٢٠٧).

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن (الكشاف الوطني للدوريات السعودية) الذي تصدره مكتبة الملك فهد الوطنية يغطي تكشيف جميع المجلات السعودية المحكمة كاملة التي تصل إلى المكتبة من طريق الإيداع. وهو عمل لا يستهان به، وتشكر عليه هذه المكتبة، إذ إنه يغطي مجلات

الجامعات منذ صدورها، وبدونه يصبح الوصول إلى محتويات المجلات الجامعية صعباً أو ربما مستحيلاً. وتقوم المكتبة المشار إليها بالتعاون مع كثير من الجامعات السعودية بغرض توفير بيانات الكشاف الوطني لهذه المؤسسات، حيث تقوم بتحميلها على قواعد بياناتها الخاصة.

ولا تقل مشكلة عدم الالتزام بالمواصفات القياسية الدولية عن سابقاتها، حيث أظهرت النتائج أن حوالي ثلثي مجتمع الدراسة أي ما نسبته ٦٧,٦٥٪ يرون أن هذه المشكلة تمثل أحد العوامل التي تعرقل الاتصال العلمي في الجامعات السعودية، وهي نسبة كبيرة إلى حد ما، وتدعونا إلى إثارة التساؤلات حولها. وبالرغم من أن المنظمة الدولية للمواصفات القياسية International For Standardization Organization (ISO) أصدرت كثيرًا من المعايير التي تنظم الكتابة العلمية، وتحدد شكل المطبوع العلمي، إلا أن المجلات العلمية في العالم العربي قد لا تلتزم بتلك المواصفات بالشكل المطلوب. فقد توصلت إحدى الدراسات التي تناولت المجلات العلمية التي تصدرها كل من جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، إلى أنها تتسم ببعض التجاوزات ربما بسبب ضعف تأهيل المحررين، وعدم درايتهم بمتطلبات العمل، بسبب قلة الخبرة، وضعف التدريب، وعدم الإلمام بصناعة النشر العلمي (الشريف وسليمان: ١٤٢٣هـ، ٢١٧ – ٢١٨).

كما توصلت دراسة علمية أخرى تناولت موضوع النشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز إلى أن هذه الجامعة بالرغم من حرصها على تطبيق قواعد النشر العلمي وفقاً للأصول المتعارف عليها، إلا أن المفهوم المعياري للكتابة العلمية لم يرسخ بعد بالدرجة الكافية بين الباحثين من أعضاء هيئة التدريس. كما توصلت الدراسة ذاتها إلى أن هناك تفاوتاً واضحاً في أسلوب توثيق المصادر العلمية في البحوث التي نشرتها مجلة الجامعة. وربما يكون مرد ذلك

إلى تفاوت المدارس التي ينتمي إليها الباحثون. إلا أن هذا لا يعفيهم من الالتزام باستخدام أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة المعنية (مرغلاني : ١٤٢١هـ، ١٨٢).

ويندرج تحت مفهوم الكتابة العلمية (التحرير العلمي) توافر العناصر الأساسية للإخراج الفني للمادة العلمية، من حيث تنظيم أصول العمل، والتسلسل المنطقي للأفكار، وعرض البحث بطريقة باعثة على التشويق وجذب اهتمام القارئ، وسلامة البحث من الأخطاء اللغوية والإملائية. ويلاحظ على أغلب البحوث المقدمة للمجلات العلمية العربية خلوها من كتابة المستخلص في المقدمة أو اختصاره بشكل مخل لا يعطي معلومات وافية عن الدراسة، وذلك بحجة أن القارئ يلقي نظرة عجلى على المستخلص ثم ينتقل سريعاً إلى قراءة البحث الذي يهمه بشكل أكثر.

إلا أن هذا التصور لا أساس له من الصحة، وهنا يصبح رئيس التحرير ملزماً بتوجيه المؤلفين نحو كتابة المستخلصات بالشكل الصحيح (محمد والشريف : ١٤٢٥هـ، ١٠٤ ، ١٠٥). وتتضح أهمية تلك المستخلصات إذا أخذ في الحسبان أنها تعتمد بالصيغة التي كتبها المؤلف في خدمات الاستخلاص، ونشرات التعريف بالإصدارات الجديدة التي تصدرها بعض مؤسسات المعلومات، ومراكز البحث العلمي.

وتنسجم معطيات الدراسة الحالية (فيما يتعلق بالصعوبات الفنية) إلى حد كبير مع ما خرجت به دراسة محمد الخليفي من نتائج، حيث وجد أن بعض الباحثين لا يلتزمون بالمواصفات أو الأنظمة المقننة من قبل الجامعة أو هيئة المجلة التي قدموا لها بحوثهم، والبعض الآخر لا يستطيع حتى تحديد مدخل المرجع بالشكل الصحيح، ويخلط في استخدام علامات الترقيم أثناء صياغة البيانات الوصفية.

وربما يكون مرد هذا التفاوت إلى أن منهجية النشر في المجلات العربية غير واضحة، فهي تضع الخيار للباحث. وبعض تلك المجلات تستخدم عبارات عامة مثل (يلتزم الباحث باتباع منهج البحث العلمي)، أو (على الباحث استخدام الجودة في التوثيق العلمي)، أو (على الباحث مراعاة الدقة في التوثيق)، أو نحو ذلك من العبارات الأخرى التي تفتقر إلى الدقة في الصياغة، وفي تحديد المقصود. في حين أن المجلات الأجنبية لا تضع خياراً للباحث، بل تلزمه باتباع نظام توثيق محدد، وذلك بغرض توحيد نمط المراجع في جميع المقالات المنشورة في المجلة (الخليفي : ١٤٢١هـ، ١٣٤).

كما تنسجم معطيات هذه الدراسة بخصوص الصعوبات الفنية مع ما وجده موريس ميخائيل من أن كثيرًا من المصادر المنشورة في العالم العربي تفتقر إلى العناصر الفنية، واتباع النظم والأساليب العلمية المقننة دولياً في عمليات التحرير والنشر، بينما على الطرف الآخر نلحظ أن تقنيات صناعة النشر خطت خطوات واسعة في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوربا الغربية. " لذلك ينبغي على العاملين العرب في هذا المجال من مهنيين وأكاديميين أن يسرعوا في وضع الضوابط والأساليب التي تضمن جودة محتوى أوعية المعلومات الصادرة عن مؤسساتنا، وتقنن تقسيمها المنهجي وأنماط إخراجها" (ميخائيل : ١٤١٦هـ، ١٠٢).

ومما يزيد من تعقيد مشكلة الخلط في أساليب التوثيق العلمي في المجلات الجامعية، عملية توثيق المعلومات والمراجع المقتبسة من شبكة المعلومات العالمية. حيث لا تزال الرؤية في هذا الصدد غير واضحة، وبخاصة في الوسط العلمي العربي. ذلك أن المجلات الأكاديمية في العالم العربي لا تحدد في الغالب أسلوب التوثيق الصحيح ضمن قواعد النشر فيها، بل تتركه لاجتهاد الباحث (الخليفي : ٢٠٠٢م، ٣٣).

وقد وجدت إحدى الدراسات التي تناولت دور الإنترنت في الاتصال العلمي أن جميع المجلات العلمية العربية التي شملتها الدراسة تغفل توثيق المصادر الإلكترونية، حيث تبين من فحص شروط أو قواعد النشر في تلك المجلات أنها لم تهتم بهذا الأمر، ولم توضح كيفية الاستشهاد بالمصادر المتاحة إلكترونياً (الخليفي : ٢٠٠٢م، ٢٩).

كما وجدت عزة جوهري في دراستها التي عالجت واقع الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية في عملية البحث العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز، أن هناك تفاوتاً واضحاً بين الباحثين المشاركين في مجتمع الدراسة في أسلوب توثيق الاستشهادات المرجعية المقتبسة من شبكة الإنترنت. بل إن هذا التفاوت يحدث حتى على مستوى الشخص نفسه. علاوة على أن الباحثين لم يعتمدوا على مصدر معتبر في عملية التوثيق (خاصة وأنهم ينتمون إلى خلفيات موضوعية متباينة)، ولم يلتزموا بترتيب معين في ذكر عناصر البيانات الوصفية.

وإزاء هذه المشكلة فقد أوصت جوهري بضرورة إرساء قواعد لتوثيق المصادر الإلكترونية، وبثها بين الباحثين العرب، وذلك نظراً لحاجتهم الماسة إلى التعامل مع هذا النوع من المصادر، وأيضاً بغرض تفعيل دورها في حلقة الاتصال العلمي العربي. ويمكن تحقيق هذا الأمر عن طريق تعريب ما تتيحه مكتبة الكونجرس أو جمعية علم النفس الأمريكية من إرشادات في هذا الصدد. وتقع على عاتق الجامعات وبخاصة أساتذة المكتبات والمعلومات مسؤولية كبيرة في تفعيل دور المصادر الإلكترونية في مجابهة ضعف مهارات البحث العلمي عبر شبكة الإنترنت، وإرساء قواعد التوثيق العلمي (جوهري : ١٤٢٨هـ، ٢٨٣).

وتنسحب المشكلة السابقة على المجلات العلمية الإلكترونية الصادرة في جامعات المملكة والعالم العربي، حيث لم تسلم من بعض التحديات الفنية المشار إليها، فعلى سبيل المثال ثبت من معطيات إحدى الدراسات العلمية أن ١٧ مجلة بنسبة ٣٧٪ من إجمالي العدد البالغ ٤٦ مجلة تصدر في مختلف الجامعات العربية لا توضح شروط النشر، ولا تقدم إرشادات للمؤلفين ليمكنهم الاستئناس بها، وذلك فيما يتعلق بحجم الدراسة، وطريقة صياغة المراجع، ونحو ذلك من المعلومات الأخرى الضرورية.

كما أثبتت الدراسة ذاتها أن ثلث تلك المجلات (١٥ مجلة بنسبة ٣٣٪ من إجمالي المجتمع البالغ ٤٦ مجلة) لا تحتوي على سياسة واضحة للتحرير. ولعل السبب يعود في بعض الأحيان إلى توافرها في النسخة المطبوعة، إلا أن هذا لا يعفي تلك المجلات من إعلان سياسة النشر على موقع المجلة الإلكتروني، حيث إن ذلك يعد من الأمور المهمة للباحثين الذين يرغبون في نشر دراساتهم في المجلات العلمية، فلا أقل من أن يحاطوا علماً بهذه السياسة (الشويش : ٢٠٠٨م، ٢١).

رابعاً : المعوقات المالية :

يمثل الدعم المالي دعامة رئيسة في صناعة النشر العلمي، حيث إن صمود المجلات العلمية واستمرارها في أداء الرسالة المنوطة بها أمر مرهون بعوامل كثيرة يتصدرها الجانب المالي. وهناك كثير من التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه المجلات المتخصصة التي تصدرها الجامعات السعودية، ومن أهمها عدم صرف مكافآت للباحثين. علماً أن هذه قضية جدلية ؛ فهناك من يرى أن المكافأة حق للباحث مقابل شراء الملكية الفكرية، وهناك من يرى أن الباحثين لا يؤلفون بغية الحصول على عائد

مالي، فهذا الأمر لا يعنيهم كثيراً؛ لأنهم في الأساس يكتبون بهدف إثراء المعرفة البشرية، والإسهام في تقدم العلم، مما يعود عليهم بالنفع والتميز في مجال اهتمامهم، ويكسبهم سمعة علمية متميزة (العريشي : ٢٠٠٧م، ٢١).

وثمة قضية أخرى، وهي أن المؤلف الأكاديمي على خلاف المؤلف التجاري لا يرغب في أن تصبح مؤلفاته من أكثر الكتب مبيعاً في السوق، لأنه عادة لا ينتظر عائداً مالياً من عمله الإبداعي، ولا يهتم بالمردود المادي. ثم أن قانون حق النشر يعطي الحوافز المادية فقط للمؤلفين التجاريين دون الأكاديميين. " كما أن سوق الدوريات والدراسات العلمية محدود، وحوافز شرائها مختلفة تماماً عن حوافز شراء المؤلفات التجارية. يضاف إلى ذلك عدم مرونة سوق النشر العلمي، إذ لا يستجيب للطلب على المجلات العلمية بما يحدث من تزايد في الأسعار التي تتضاعف كل ست سنوات في الوقت الذي لا يتضاعف المحتوى الفكري للمجلة إلا كل اثني عشر عاماً " (العريشي : ٢٠٠٧م، ٢٤).

ويكاد يتفق الجميع على أن النشر العلمي لا يمثل مجالاً مناسباً للاستثمار؛ لأن العلماء الجادين لا يتقاضون مقابلاً لإنتاجهم الفكري، " وهم لا يريدون أو لا يتوقعون عائداً مالياً منه، ويتوقون لجعل أعمالهم في متناول أبصار وعقول المجتمع القرائي المحدود المكون من زملائهم المتخصصين في المجال نفسه، إلى حد استعدادهم لدفع مقابل مادي لنشر أفكارهم وأبحاثهم عن طريق شراء مستلات مقالاتهم وإرسالها إلى أولئك الذين يطلبون نسخاً منها. فالباحث على استعداد للتنازل عن حقوق النشر مقابل الحصول على فرصة لنشر إنتاجه الفكري " (العريشي : ٢٠٠٧م، ٢١).

ومن الملاحظ كذلك على المكافآت المخصصة للتحكيم العلمي أنها متدنية، مما يجعل بعض المحكمين يعزفون عن المشاركة في تلك المهام

العلمية، أو ربما لا يأخذون المسألة مأخذ الجد. ومع أن جميع الجهات تقدم مكافآت للتحكيم إلا أنها تتفاوت في المقدار من جهة إلى أخرى، مما يؤدي إلى رفض المحكمين القيام بالتحكيم لبعض جهات النشر التي تمنح مكافآت أقل من غيرها. ولعل حل هذه المشكلة يكون عن طريق توحيد المكافآت، بحيث تكون مجزية ومقبولة من جانب المحكمين (الشهراني : ١٤٢٨هـ، ٤٧٨).

وثمة بديل آخر لحل إشكالية تدني مكافآت المحكمين، ويتمثل في نشر الوعي لديهم، وإقناعهم بأن شرف المهنة وأخلاقياتها تستدعي " التحلي بالقيم والأخلاقيات العلمية ذات الصلة، والإقبال على عملية التحكيم، بغض النظر عن ضآلة المكافآت المقابلة أو عدمها ؛ وليس ذلك فحسب لمجرد الاعتراف بعلو كعبهم في تخصصهم العلمي، وإنما للمسؤولية المهنية والأخلاقية الملقاة على عاتقهم، وللخدمات الجليلة التي يمكن أن يقدموها للدوريات العلمية وللمجتمع العلمي" (فراج : ١٤٢٨هـ، ١٦٧).

ويعتقد الغالبية أن المجلات الإلكترونية تتفوق على المجلات الورقية من حيث إمكانية الحصول عليها مجاناً، وأن تكلفة الاشتراك بها أقل من تكلفة الاشتراك في نظيرتها الورقية. فمعظم الناشرين التقليديين يرون أن التحول إلى المجلات الإلكترونية يمكن أن يوفر قرابة ٣٠٪ من التكلفة، ويعنون بذلك تكلفة الطباعة والبريد (Moghaddam : 2005).

ولكن لو أمعنا النظر في التكلفة المترتبة على الشكل الرقمي؛ لتبين لنا أنها قد لا تكون بالضرورة أقل من نظيره المطبوع. فالمجلة الإلكترونية وإن كانت قد تخلصت من تكلفة الورق والطباعة والتجليد والنقل، إلا أن هناك تكاليف أخرى تتعلق بالتحرير والإخراج والإنتاج. وكذلك تكلفة الإدارة،

وما يمكن أن يتحمله الناشرون من تكلفة الاختزان والتسويق وتوفير التقنية اللازمة. ولهذا كله انعكاس مباشر على المستفيدين، حيث يلزمهم تحمل الأعباء المالية في مقابل الإفادة من تلك المصادر العلمية المهمة (قاسم : ١٤٢٤هـ، ٢٨٤). وهذا يعني بعبارة أخرى أننا إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية اقتصادية بحتة تبين لنا أن هناك بعض التكاليف المخفية المرتبطة بالمجلة الرقمية، والتي تتحملها الجهات المستفيدة مقابل اكتسابها الحق في الحصول على تلك المجلات.

هذا فيما يتعلق بالتحديات المالية التي تواجه المجلات العلمية من الزاوية النظرية، أما من الزاوية التطبيقية، فقد شملت الاستبانة نماذج من تلك التحديات ذات الصبغة المالية، وطلب إلى المشاركين في الدراسة المسحية تحديد موقفهم منها، حيث كان من بينها ضعف البند المالي المخصص لدعم المجلات العلمية، وتدني مكافآت المحكمين، وارتفاع تكلفة نشر المجلات الورقية في مقابل المجلات الإلكترونية، وعدم صرف مكافآت للباحثين. وتفاوتت وجهات نظر المشاركين في هذا الجانب، وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤)

أبرز أنواع المعوقات المالية التي تواجه المجلات المشاركة في الدراسة

المعوقات المالية	نعم		لا		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
ضعف البند المالي المخصص لدعم المجلات العلمية	٢٩	٨٥,٢٩	٥	١٤,٧١	٣٤
تدني مكافآت المحكمين	٢٧	٧٩,٤١	٧	٢٠,٥٩	٣٤
عدم صرف مكافآت للباحثين	٢٩	٨٥,٢٩	٥	١٤,٧١	٣٤
ارتفاع تكلفة نشر المجلات الورقية في مقابل المجلات الإلكترونية	٣١	٩١,١٨	٣	٨,٨٢	٣٤

ونستطيع القول بناء على معطيات الجدول رقم (٤) أن أغلبية المشاركين في مجتمع الدراسة يرون أن التحدي الأكبر الذي يعرقل تحسين الوضع الراهن للاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية يتمثل في ارتفاع تكلفة نشر المجلات الورقية في مقابل المجلات الإلكترونية، حيث أشار إلى ذلك ٣١ مشاركاً بنسبة ٩١,١٨٪. يلي ذلك ضعف البند المالي المخصص لدعم المجلات العلمية، وكذلك عدم صرف مكافآت للباحثين المشاركين في كتابة المقالات، حيث يرى المشاركون أنها تعد من أبرز الصعوبات المالية التي تؤثر على تقدم مسيرة المجلات العلمية التي تتولى الجامعات السعودية إصدارها، وذلك بواقع (٢٩) مشاركاً ونسبة ٨٥,٢٩٪ في كلتا الحالتين. يلي ذلك مشكلة تتعلق بتدني مكافآت المحكمين، حيث يرى (٢٧) مشاركاً بنسبة ٧٩,٤١٪ أنها تعرقل المسيرة، في حين أن (٧) مشاركين بنسبة ٢٠,٥٩٪ لا يرون ذلك.

ولعل مما يثير الغرابة في تلك النتائج أن جل المشاركين تقريباً يعتقدون أن ارتفاع تكلفة نشر المجلات الورقية في مقابل المجلات الإلكترونية يمثل أحد العقبات الاقتصادية. وتأتي هذه الحقيقة منسجمة إلى حد كبير مع ما ذهب إليه الخبراء في المجال من أن النموذج التقليدي لإنتاج الأوعية المطبوعة لا يمكن أن يستمر بسبب التكلفة المالية المرتفعة التي يتطلبها. كما أن أسعار الاشتراك في بعض المجلات المطبوعة ترتفع سنوياً بنسبة تتراوح بين ١٠ – ٢٠٪، مما يرهق ميزانية الفئات المستهدفة خاصة المكتبات التي ترغب في اقتناء تلك الأوعية (بوعزة : ١٤٢٦هـ، ٨٧).

ولا شك أن الاقتصاد في التكلفة يمثل أحد الدعائم الرئيسة للنشر العلمي، ويخفف من أزمة الدعم المالي سواء من ميزانية الجامعة أو من مصادر الدعم الأخرى. ولكن لا نستطيع الجزم بأن المجلة الإلكترونية أقل

تكلفة من المجلة المطبوعة، بل قد يحدث العكس كما وضحت ذلك السطور السابقة، حيث تبين أن هناك تكاليف أخرى مرتبطة بإنتاج المجلة الرقمية؛ إلا أنها غير ظاهرة للعيان.

وثمة نتيجة أخرى خرج بها الجدول رقم (٤) تثير استغراب الباحث، وتتمثل في ضعف البند المالي المخصص لدعم المجلات العلمية التي تصدرها الجامعات السعودية، حيث أشار إلى هذه المشكلة نسبة عالية (٨٥,٢٩٪) من المشاركين. ووجه الغرابة في ذلك أن الجامعات السعودية في مجملها جامعات حكومية، يخصص لها ميزانيات مستقلة للصرف على برامج النشر العلمي بما في ذلك المجلات. إضافة إلى ما يرد إليها من مصادر مالية أخرى نتيجة للاشتراك السنوي، وبيع أعداد المجلات للأفراد والمؤسسات. وهذا يوحي بأن الدعم المالي موجود إلا أنه قد لا يغطي جميع العمليات المرتبطة بإنتاج المجلات وتحريرها وطباعتها ونشرها وتسويقها.

خامساً : المعوقات الإدارية :

يندرج تحت مظلة التحديات الإدارية التي تواجه المجلات العلمية في الجامعات السعودية قضايا كثيرة يتصدرها المشكلة المتعلقة بطول الوقت الذي تستغرقه عملية المراجعة والتحرير والطباعة والإخراج، حيث قد ينتج عن ذلك في بعض الأحيان بروز ظاهرة التقادم التي تعاني منها بعض المجلات العلمية المحكّمة، وبالذات ما كان منها متخصصاً في مجالات العلوم والتقنية، حيث تتأثر بعامل الزمن بشكل واضح، مما يجعل المادة العلمية تفقد قيمتها إذا لم تخرج في حينها.

وقد ثبت من نتائج إحدى الدراسات العلمية: أن معظم المقالات المنشورة في مجلة جامعة الملك سعود يستغرق زمن تحريرها فترة تتراوح بين ٢٠٠ – ٣٠٠

يوم، ثم فترة أخرى مماثلة للنشر. وهذا يعني أن معظم القراء ينتظرون فترة تتراوح بين ٤٠٠ — ٦٠٠ يوم لكي تخرج المقالات العلمية إلى حيز الوجود. الأمر الذي يعرقل حركة البحث العلمي، ويؤثر على انسياب المعرفة، ويحرم الباحث من متعة الاطلاع على المعلومة في وقتها (بكري وأحمد: ١٤٢٢هـ، ٧٦).

علاوة على أن المجلات تتلقى في العادة أعداداً كبيرة من البحوث والدراسات، وليس بالضرورة أن جميع ما يرد إليها يأخذ طريقه إلى النشر العلمي، وبخاصة المجلات العريقة التي تحافظ على سمعتها العلمية في الوسط الأكاديمي، وينظر إليها من قبل المتخصصين نظرة إجلال وإكبار.

وبالرغم من أن مشكلة التأخر في نشر المجلات العلمية تنسحب على جميع المؤسسات العلمية، فإنها تبرز بشكل أكثر وضوحاً في الجامعات .. الأمر الذي قد يثير عدم رضا الباحثين من أعضاء هيئة التدريس عن هذه المشكلة، وبخاصة إذا أخذ في الحسبان أنهم مطالبون بنشر عدد معين من المقالات العلمية في فترة زمنية محددة، وفي مجلات محددة أيضاً بغرض الترقية العلمية، في حين أن تلك المجلات تحتاج إلى وقت طويل لإنجاز ما لديها من أعمال. وهذا يؤثر في النهاية سلباً على حركة الاتصال العلمي في الوسط الأكاديمي، حيث لا تصل المقالات الجديدة إلا بعد فترة طويلة من إنجازها، وبالتالي قد يفقد القراء ثقتهم في هذا النوع من المصادر العلمية المهمة (بكري وأحمد : ١٤٢٢هـ، ٧٤).

كما أن عملية التحكيم هي الأخرى تثير إشكالات كثيرة في هذا المضمار، حيث يرى البعض أن عملية تحكيم المقالات تواجه مشكلات عدة من أبرزها ما يأتي :

١- عملية التحكيم متحيزة، ومتناقضة، وتحكمها معايير غامضة، ومفروضة على الباحثين.

٢- يستهلك التحكيم الكثير من الوقت، مما يؤدي بالتالي إلى بطء أو تأخر النشر، وهناك الكثير من الشواهد التي تثبت هذا الأمر.

٣- يمارس بعض المحكمين بعض التجاوزات غير المبررة.

٤- يسهم التحكيم في كبح الابتكار في الأعمال العلمية (فراج : ١٤٢٨هـ، ١٦٠ - ١٦١).

وفي دراستها التي تحمل عنوان: (المشكلات التي تواجه محكمي المؤسسات الأكاديمية المحلية والدولية) تناقش ريما الجرف (١٤٢٨هـ) مجموعة من التحديات بناءً على استقراء أدب الموضوع، وذلك على النحو التالي :

١- البطء في عملية التحكيم بسبب استخدام المراسلات التقليدية بدلاً من البريد الإلكتروني.

٢- يكون المحكم في بعض الأحيان منتدباً أو في إجازة تفرغ علمي في دولة أخرى، وترسل الأعمال إلى جامعته الأصلية.

٣- إرسال البحث للتحكيم قبل إجازة الصيف ببضعة أيام.

٤- ضغوط العمل والانشغال.

٥- إرسال عدة أعمال للمحكم ذاته في فترات متقاربة.

٦- عدم كتابة المراجع وفقاً للأساليب المتعارف عليها.

٧- وجود أخطاء كثيرة شكلية ولغوية تستدعي من المحكم وقتاً طويلاً لتصحيحها.

٨- بعض البحوث تكرار لما سبقها، وتخلو من الجدة، وتعالج قضايا هامشية.

٩- لا توجد معايير علمية لبعض المجلات، وتترك الأمر لتقدير المحكم.

١٠- تفاوت المعايير بين مجلة وأخرى، مما يشوش ذهن المحكم.

١١- التساهل في التحكيم لدى البعض بسبب تدني المكافأة المخصصة.

١٢- إرسال البحث ذاته إلى جهتين للنشر.

١٣- بعض المحكمين متشدد للغاية، والبعض الآخر متساهل للغاية.

١٤- المحاباة في قرارات التحكيم.

١٥- نشر العمل بالرغم من رفض المحكم له.

١٦- ضياع وقت المحكم وجهده في حالة قبوله للبحث مع تعديلات، وعدم قيام الباحث بالتعديلات المطلوبة.

١٧- التناقض بين آراء المحكمين للبحث نفسه ؛ فمحكم يرفضه، وآخر يقبله.

١٨- عدم مراعاة المرتبة العلمية للباحث والمحكم ؛ حيث قد يطلب من محكم برتبة أستاذ مساعد أو أستاذ مشارك تحكيم بحث لباحث برتبة أستاذ.

١٩- عدم إعطاء المحكم مستحقاته المالية أو تأخيرها لفترة طويلة (الجرف: ١٤٢٨هـ، ٥٨٢ – ٥٩٣).

ويعد غياب التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بالنشر العلمي في الجامعات السعودية قضية أخرى تضاف إلى ما سبق، فيحدث في بعض الأحيان أن يقوم الباحث بإرسال بحثه إلى أكثر من مجلة في الوقت ذاته، فيضيع وقت تلك الجهات في تحكيم البحث، ثم يظهر فيما بعد أن البحث نفسه تم نشره في مجلة أخرى. كما أدى غياب التنسيق إلى فقدان أو ضعف

خدمات الضبط الببليوجرافي للبحوث المنشورة في المجلات الجامعية، حيث لا تتوافر كشافات لما نشر منها ولما هو تحت النشر، مما يجعل الباحثين على معرفة بها، ويعفيهم من ضياع الوقت والجهد لما لا طائل تحته. وترتب على ذلك أيضاً تكرار بعض البحوث أو تشابهها في بعض المجلات الجامعية، بل إن التكرار قد يحدث في المجلة التي تصدرها جامعة بذاتها (الشهراني : ١٤٢٨هـ، ٤٨٦). ومن مظاهر غياب التعاون والتنسيق بين المجلات الجامعية ضعف تبادل الخبرات بين المسؤولين عن تلك المجلات. مما يوحي بضرورة إنشاء قواعد بيانات تحتوي على معايير التحكيم، بحيث يمكن الاستئناس بها، والبعد عن الاجتهادات الشخصية.

ورغبة في دراسة التحديات الإدارية التي سبق توضيحها بشكل عملي، فقد طلب إلى المشاركين في مجتمع الدراسة الحالية من رؤساء تحرير المجلات العلمية في الجامعات السعودية تحديد موقفهم من تلك التحديات، وبيان ما إذا كانت تنطبق على بند أو أكثر من البنود المتمثلة في توقف المجلة عن الصدور، وعدم القدرة على الاستمرار والصمود، وعدم وضع قواعد واضحة تحكم استمرار المجلة، وضعف تسويقها، وعدم وجود سياسة واضحة للتحكيم، والتأخر في نشر المجلة، وطول الوقت الذي تستغرقه عملية توزيعها، وضعف تبادل الخبرات بين المسؤولين عن المجلات، وعدم مراعاة التخصص الدقيق للمحكمين في بعض الحالات، وغير ذلك من العقبات الأخرى. وجاءت الردود في هذا السياق متفاوتة، وذلك على النحو الذي يوضحه الجدول رقم (٥).

الجدول رقم (٥)

أبرز أنواع المعوقات الإدارية التي تواجه المجلات المشاركة في الدراسة

المعوقات الإدارية	نعم		لا		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
التوقف عن الصدور	٧	٢٠,٥٩	٢٧	٧٩,٤١	٣٤
عدم القدرة على الاستمرار	١٠	٢٩,٤١	٢٤	٧٠,٥٩	٣٤
عدم وضع قواعد واضحة تحكم استمرار المجلة	١١	٣٢,٣٥	٢٣	٦٧,٦٥	٣٤
ضعف تسويق المجلة	٢٥	٧٣,٥٣	٩	٢٦,٤٧	٣٤
عدم وجود سياسة واضحة للتحكيم	١٤	٤١,١٨	٢٠	٥٨,٨٢	٣٤
التأخر في نشر المجلة	١٩	٥٥,٨٨	١٥	٤٤,١٢	٣٤
طول الوقت الذي تستغرقه عملية توزيع المجلة	٢٣	٦٧,٦٥	١١	٣٢,٣٥	٣٤
ضعف تبادل الخبرات بين المسؤولين عن المجلات	٣٠	٨٨,٢٣	٤	١١,٧٦	٣٤
عدم مراعاة التخصص الدقيق للمحكمين في بعض الحالات	٩	٢٦,٤٧	٢٥	٧٣,٥٣	٣٤

تعكس الحقائق التي تضمنها الجدول رقم (٥) مجموعة من المعوقات الإدارية التي تحد من انطلاقة المجلات العلمية في المجتمع الأكاديمي السعودي وفقاً لرؤية رؤساء تحرير تلك المجلات، ويتزعم هذه المعوقات ضعف تبادل الخبرات بين المسؤولين عن المجلات، حيث أشار إلى ذلك (٣٠) مشاركاً بنسبة ٨٨,٢٣٪، يلي ذلك ضعف تسويق تلك المجلات بواقع (٢٥) مشاركاً ونسبة ٧٣,٥٣٪، ثم طول الوقت الذي تستغرقه عملية توزيع المجلة بواقع (٢٣) مشاركاً ونسبة ٦٧,٦٥٪، وبعد ذلك التأخر في نشر المجلة بواقع (١٩) مشاركاً ونسبة ٥٥,٨٨٪.

وثمة مشكلات إدارية أخرى كشف عنها الجدول السابق (رقم ٥)، ومن بينها عدم وجود سياسة واضحة للتحكيم بواقع (١٤) مشاركاً ونسبة ٤١,١٨٪، وعدم وضع قواعد واضحة تحكم استمرار المجلة بواقع (١١)

مشاركاً ونسبة ٣٢,٣٥٪، وعدم قدرة المجلة على الصمود والاستمرار بواقع (١٠) مشاركين ونسبة ٢٩,٤١٪، وعدم مراعاة التخصص الدقيق للمحكمين في بعض الحالات بواقع (٩) مشاركين ونسبة ٢٦,٤٧٪، وأخيراً توقف المجلة عن الصدور سواء بشكل مؤقت أو نهائي بواقع (٧) مشاركين ونسبة ٢٠,٥٩٪.

ومن بين الحقائق التي كشفت عنها السطور السابقة، فلنا وقفة حول مشكلة التأخر في إصدار أو نشر المجلة، فقد أثبتت النتائج أن ما يزيد على النصف بقليل أو ما نسبته ٥٥,٨٨٪ من مجتمع الدراسة يرون أن هذا العامل يعرقل تقدم المجلات الأكاديمية المتخصصة، ويحد بالتالي من انسياب التواصل بين الأكاديميين. وبالرغم من أن هذه النسبة ليست عالية تماماً إلا أنها تؤيد ما توصلت إليه بعض الدراسات في المجال، حيث وجد أحد الباحثين أن من بين الانتقادات التي توجه إلى المجلات العلمية تأخر النشر. ويقصد بذلك طول الفترة الفاصلة بين تقديم أصول المقالات ونشرها في شكلها النهائي، والتي قد تتجاوز العام في بعض الأحيان. ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدة عوامل يأتي في مقدمتها سلسلة العمليات التحريرية التي تمر بها المقالات قبل نشرها، إضافة إلى عدم توافر الحيز الكافي لنشر كل ما يقدم للمجلات من مقالات (قاسم : ١٤٠٧هـ، ٤٩٩).

وقد ثبت من معطيات إحدى الدراسات العلمية أن من بين العوامل التي تبعث على تأخير النشر توزيع الأطراف المعنية في عدة مواقع جغرافية متباعدة. ويمكن حل هذه الإشكالية من خلال تخصيص مقر دائم مناسب لمجلة الجامعة يضم هيئة التحرير، والنشر العلمي، والصف والطباعة في مقر واحد. ذلك أن تركيز العلماء عندما يختارون مجلة لنشر أبحاثهم ينصب على مستواها وسمعتها العلمية، وحجم توزيعها، وسرعة نشرها. بل إن

كثيراً من المؤلفين يفضلون الرفض السريع لأبحاثهم على قبولها للنشر بعد فترة طويلة (محمد والشريف : ١٤٢٥هـ، ١٠٠-١٠١، ١١٢-١١٣).

والواقع أن الأمر لا يقتصر على مجرد التأخر في نشر المجلة، بل يضاف إلى ذلك طول الوقت الذي تستغرقه عملية التوزيع، فقد أثبتت نتائج الدراسة الحالية أن ٢٥ مشاركاً بنسبة ٧٣,٥٣٪ من المجموع الكلي للمشاركين وعددهم ٣٤ مشاركاً يرون أن ضعف تسويق المجلات من بين التحديات التي تعرقل مسيرتها، وتؤثر بالتالي سلباً على نظام الاتصال العلمي في الوسط الأكاديمي. وتنسجم هذه الحقيقة مع معطيات الدراسات السابقة التي وجدت أن المجلات العلمية في الجامعات السعودية بالرغم مما ينفق عليها من أموال وجهود مضنية فهي تمتاز بضعف توزيعها، حيث يكاد يقتصر في الوقت الراهن على الإهداء، علماً أن التوزيع هو الهدف النهائي للنشر العلمي. وهذه الحقيقة تدعو إلى التساؤل عن العوامل التي تقف خلفها، خاصة أن تلك الأوعية تباع بسعر رمزي لا يغطي تكلفة إنتاجها (محمد والشريف: ١٤٢٥هـ، ١١٠).

ومما يدعو إلى الأسف أن تلك الأوعية المعلوماتية المعتبرة بما تضمه من بحوث قيمة للنخبة من الأساتذة والباحثين المتميزين تفتقر إلى الانتشار المطلوب، في حين أن الدوريات الأخرى العامة والثقافية والاجتماعية (برغم ضحالة مادتها العلمية وافتقارها إلى الأصالة والإبداع العلمي) نجدها دوماً في متناول أيدينا. ويستغرب الباحث أن هذه المشكلة تحتل مساحة بهذا الحجم بالرغم من أن الجامعات شرعت منذ فترة ليست بالقصيرة ببيع مطبوعاتها. فقد كانت المبادرة من جامعة الملك سعود، حيث شرعت ببيع مطبوعاتها منذ عام ١٣٩٩هـ، ولحقتها فيما بعد جامعة الإمام (ساعاتي : ١٤٠٥هـ، ٣٢) ثم بقية الجامعات السعودية الأخرى. ولذا لم تعد عملية التوزيع قاصرة على الإهداء والتبادل كما كان عليه الوضع في السابق، بل إن

الدائرة قد اتسعت لتشمل قنوات أخرى مثل إتاحة المجلات الجامعية في معارض الكتب المحلية والدولية.

أما بالنسبة لمشكلة عدم وجود سياسة واضحة للتحكيم، فقد أشار إلى ذلك ١٤ مشاركاً (بنسبة ٤١,١٨٪)، وبالرغم من أنهم يمثلون أقل من نصف العينة التي خضعت للدراسة التطبيقية إلا أننا ينبغي أن لا نتهاون بهذه القضية نظراً لخطورتها في البيئة الأكاديمية، ولكونها قضية مهمشة من قبل غالبية الباحثين. فقد وجد أحد المهتمين بالموضوع في دراسته التي عالجت مشكلات التحكيم العلمي في المجلات العلمية العربية، أن الموضوع لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث في الأدبيات العربية، ولاحظ أن هناك ندرة بل ربما فقداناً للدراسات العربية المنشورة التي تناولت معايير التحكيم العلمي والتحديات التي تواجهه، وهذا بخلاف الأدبيات الغربية التي تتمتع بوفرة وغزارة الإنتاج في هذا المجال الحيوي (تمراز : ١٤٢٩هـ، ٢٧٧).

وفي الحقيقة أنه لا توجد سياسة واضحة للتحكيم، وهناك تفاوت واضح بين الجامعات السعودية فيما يتعلق بمعايير التحكيم .. الأمر الذي يؤدي إلى تفاوت مستوى البحوث والدراسات المنشورة من حيث الأصالة والجدة والدقة العلمية. ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال الاتفاق بين الجامعات على مجموعة من المعايير العلمية تمثل الحد الأدنى للتحكيم والنشر العلمي. ويمكن أن تتضمن تلك المعايير جدة فكرة البحث وحداثتها، وسلامة اللغة، ووضوح المشكلة، ومدى الالتزام بالمنهج العلمي، وقابلية النتائج للتطبيق، ومدى الاستفادة من المصادر العربية والأجنبية الأصيلة، والتوثيق العلمي السليم للمراجع. وحبذا لو تم طباعة دليل بمعايير التحكيم في مختلف الجامعات، ووضعه على الإنترنت بغية تعميم الفائدة، ووضع جميع الباحثين في الصورة (الشهراني : ١٤٢٨هـ، ٤٨٥ – ٤٨٦).

لقد كانت تلك المجلات في السابق (وربما لا تزال) حبيسة المستودعات، ويقتصر توزيعها على الإهداء والتبادل، إلا أنه يفترض أن تتغير الصورة تجاه التعامل مع تسويقها وفق إستراتيجية تناسب روح العصر نظراً للتوسع في الدراسات العليا، وكثرة أعداد الباحثين، وحاجتهم الماسة إلى هذا النمط من الأوعية التي تحمل مادة علمية جادة. وعلى أي حال فإن إصدار تلك المجلات بشكل إلكتروني قد يسهم في التغلب على مشكلة ضيق نطاق التوزيع، وضعف السياسة التسويقية، إضافة إلى المشكلات الأخرى التي وردت تحت محور التحديات الإدارية.

سادسًا: المعوقات البشرية:

التحديات البشرية التي تواجه المجلات العلمية في الجامعات السعودية قضية معقدة ومتشابكة، فهناك مجموعة من الأطراف والجوانب التي تسهم في تشكيل تلك المعوقات، ويأتي في مقدمتها قضية التحكيم. ومع أنه سبق مناقشة هذه القضية ضمن التحديات الإدارية إلا أنها ترد أيضاً ضمن التحديات البشرية بسبب أن التحكيم عملية مزدوجة لها جانب إداري وجانب بشري.

إن الإشكالية لا تكمن في التحكيم في حد ذاته، فهو عملية ضرورية بغية ضمان الجودة، إلا أن المعضلة تكمن في التعقيدات التي تحيط بمن يمارسون هذا الأمر، وفي الخلافات التي يثيرها نظام التحكيم بين الأطراف المعنية (الباحثون، المحكمون، رؤساء التحرير).

فقد لاحظ بعض الباحثين من استقراء بعض البحوث المحكمة أن هناك مقالات مهمة نشرت دون المرور بالتحكيم، ومقالات نشرت بعد التحكيم، وتبين بعد ذلك أنها كانت مسروقة من مؤلفين آخرين. وأيضاً مقالات مهمة

تم رفض نشرها في البداية، وأصبحت بعد ذلك من الأعمال الأساسية في المجال (فراج : ١٤٢٨هـ، ١٦١).

ويمكن تلخيص أهم التحديات المرتبطة بالتحكيم العلمي (من الزاوية البشرية) في النقاط التالية :

١- الافتقار إلى الموضوعية:

هناك عوامل كثيرة تؤثر في عدم الموضوعية Subjectivity، حيث تختلف قيم التحكيم من شخص لآخر، بل قد تختلف عند الشخص ذاته من موقف لآخر. فقد يرفض رئيس التحرير العمل بدون استشارة المحكمين، أو يقوم بإرساله إلى محكم معروف بقسوة أحكامه، وذلك على أمل أن يقوم برفضه.

والصفة المضادة للموضوعية هي الذاتية، وتعني تغليب جانب الهوى في الحكم على البحث. وقد يكون ذلك بسبب نقص الخبرة في مجال التحكيم، أو المعرفة بصاحب العمل، أو الاستعجال في إنهائه أو يكون الغرض في الأصل هو الحصول على مكافأة التحكيم، أو قصور في معرفة موضوع البحث، أو عدم الإخلاص في أداء الرسالة الملقاة على عاتق المحكم (الشهراني : ١٤٢٨هـ، ٤٧٤).

٢- التحيز:

يتخذ التحيز Bias اتجاهات كثيرة، بما في ذلك تحيز المحكم تجاه أحد الباحثين بسبب الجنس أو الجنسية أو اللون أو الأصول اللغوية أو لكون الباحث ينتمي إلى مؤسسة مغمورة أو لمجرد أنه غير معروف للمحكم. وقد يحدث التحيز نتيجة التنافس أو اختلاف مدارس التفكير.

٣- الإساءة العلمية:

يتسع مفهوم الإساءة العلمية Abuse بحيث يشمل الانتحال أي قيام المحكمين بسرقة أفكار الباحثين، والتأخير المتعمد لدراسات الباحثين التي قد تكون منافسة لبحوثهم قيد الإعداد. ولأنه تتاح عادة للمحكم فرصة ملاحقة تطور أعمال الباحثين في مجال اهتمامه، فإن البعض منهم قد يسيء استخدام هذه الفرصة من خلال الإضرار بالآخرين.

٤- التحامل على الآخرين:

يحدث التحامل على الباحثين أو تحري عيوبهم Detecting Defects من خلال قيام المحكمين بتسليط الضوء بشكل جاد ومتعمد على ما وقعوا فيه من أخطاء أو يثار على دراساتهم من ملحوظات (فراج: ١٤٢٨هـ، ١٦٢ - ١٦٤).

والحاصل أنه بالرغم مما يحيط بالتحكيم العلمي من مشكلات وعقبات إلا أنه يظل مطلوباً من قبل رؤساء التحرير؛ لضمان الجودة، والحفاظ على سمعة المجلة، وإخضاع العمل العلمي للفحص والتقويم الموضوعي مما يوحي باستمرار مبدأ التحكيم، إلا أن شكله قد يتغير مع البيئة الرقمية. ويؤيد هذا الرأي ما لاحظه أحد الباحثين من أن " التحكيم العلمي قد أدى في العقود والسنوات الماضية خدمات جليلة للنشاط العلمي عامة، وللدوريات المتخصصة أو العلمية خاصة، وأنه يمثل مع التحرير العلمي المعبر الذي تنفذ من خلاله المقالة العلمية إلى عالم النشر والذيوع والانتشار. ومن ثم فإن المقالة العلمية التي تجتاز إجراءات التحكيم تعد ذروة النشاط البحثي الذي يعتمد عليه التقدم العلمي في المجتمع" (فراج: ١٤٢٨هـ، ١٦٦).

٥- عدم تعاون بعض المحكمين:

من الملاحظ أن بعض المحكمين ينقصهم التعاون مع المجلة فيما يتعلق بالالتزام بمعايير التحكيم التي تحددها، والمدة المحددة لإنجاز عملية

التحكيم، مما يؤثر على إصدار المجلة في الموعد المحدد لها، وكذلك مجاملة بعض المحكمين للباحثين من خلال عدم التدقيق في تسجيل الملحوظات والقراءة الفاحصة مما يؤثر على سمعة المجلة ومستواها العلمي (الشهراني : ١٤٢٨هـ، ٤٧٥).

٦- الضغوط التي يواجهها المحكم:

يتعرض بعض المحكمين لمجموعة من الضغوط والإحباطات التي قد تؤثر على مستوى التحكيم وجودته، بما في ذلك ازدحام المهام الوظيفية الملقاة على عاتقه، والضغوط الشخصية والخارجية ونحوها مما قد يؤدي إلى إنجاز التحكيم على عجل وتحت ضغط الوقت، وربما أدت تلك الضغوط إلى التساهل والتهاون في معالجة مثل هذه الأعمال العلمية المهمة. ويمكن التغلب على تلك المشكلات من خلال وضع معايير علمية وأخلاقية للتحكيم العلمي تتفق عليها مؤسسات النشر العلمي، والجمعيات العلمية في مختلف التخصصات (الشهراني : ١٤٢٨هـ، ٤٧٧).

ورغبة في معرفة مدى مواجهة المجلات المحكمة التي تصدرها جامعات المملكة لبعض الصعوبات البشرية من الزاوية التطبيقية، فقد ركز أحد أسئلة الاستبانة على هذا الجانب، بما في ذلك عزوف بعض الأساتذة عن الكتابة في المجلات العلمية، وعزوف بعضهم عن قراءة هذا النمط من الدوريات، وعدم قناعة البعض بأهمية المجلة في تقدم العلم، والاعتقاد بأن المجلات المطبوعة غير مناسبة لنشر البحوث بالسرعة المطلوبة، ووجود بعض الباحثين غير المقتنعين بمبدأ التحكيم، وتأخر بعض المحكمين في إنجاز الأعمال، وعدم توافر كفاءات مدربة للقيام بعمليات الإخراج والطباعة والتوزيع، ونحو ذلك من المعوقات البشرية الأخرى. وقد أجاب رؤساء التحرير

عن السؤال المشار إليه، وكانت إجاباتهم في هذا السياق متفاوتة، وذلك على نحو ما هو موضح في الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦)

أبرز أنواع المعوقات البشرية التي تواجه المجلات المشاركة في الدراسة

المعوقات البشرية	نعم		لا		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
عزوف بعض الأساتذة عن الكتابة في المجلات العلمية	١٢	٣٥,٢٩	٢٢	٦٤,٧١	٣٤
عزوف بعض الأساتذة عن قراءة المجلات العلمية	١٠	٢٩,٤١	٢٤	٧٠,٥٩	٣٤
عدم قناعة البعض بأهمية المجلة في تقدم العلم	٩	٢٦,٤٧	٢٥	٧٣,٥٣	٣٤
اعتقاد البعض بأن المجلات المطبوعة غير مناسبة لنشر البحوث بالسرعة المطلوبة	١٤	٤١,١٨	٢٠	٥٨,٨٢	٣٤
وجود بعض الباحثين غير المقتنعين بمبدأ التحكيم	١٣	٣٨,٢٣	٢١	٦١,٧٧	٣٤
تأخر بعض المحكمين في إنجاز الأعمال	٢١	٦١,٧٦	١٣	٣٨,٢٤	٣٤
عدم توافر كفايات مدربة للقيام بعمليات التحرير والإخراج والطباعة	١٩	٥٥,٨٨	١٥	٤٤,١٢	٣٤

يتبين من استقراء الجدول رقم (٦) أن هناك تفاوتاً واضحاً في نظرة المشاركين في مجتمع الدراسة التطبيقية حيال المعوقات البشرية التي تواجه صناعة النشر العلمي في الجامعات السعودية بشكل عام، وعلى مستوى المجلات المحكمة بشكل خاص. ويأتي في المقدمة تأخر بعض المحكمين في إنجاز الأعمال العلمية المسندة إليهم، وذلك بواقع (٢١) مشاركاً ونسبة ٦١,٧٦٪، يلي ذلك عدم توافر كفايات مدربة للقيام بعمليات الإخراج والطباعة والتوزيع بواقع (١٩) مشاركاً ونسبة ٥٥,٨٨٪، ثم اعتقاد البعض

بأن المجلات المطبوعة غير مناسبة لنشر البحوث بالسرعة المطلوبة بواقع (١٤) مشاركاً ونسبة ٤١,١٨٪.

ويندرج أيضاً تحت مظلة المعوقات البشرية عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها، ومن بينها وجود بعض الباحثين غير المقتنعين بمبدأ التحكيم بواقع (١٣) مشاركاً ونسبة ٣٨,٢٣٪، وكذلك عزوف بعض الأساتذة عن الكتابة في المجلات العلمية بواقع (١٢) مشاركاً ونسبة ٣٥,٢٩٪، علاوة على عزوف بعض الأساتذة عن قراءة المجلات العلمية بواقع (١٠) مشاركين ونسبة ٢٩,٤١٪، وعدم قناعة البعض بأهمية المجلة في تقدم العلم بواقع (٩) مشاركين ونسبة ٢٦,٤٧٪ من المجتمع الكلي الذي شارك في الدراسة المسحية، ومجموعه (٣٤) مشاركاً.

وفي تصور الباحث أن عزوف بعض الأساتذة عن الكتابة في المجلات العلمية، بل حتى عزوفهم عن قراءتها والإفادة منها، مع أنها لا تمثل نسبة كبيرة كما كشفت عن ذلك المعطيات السابقة، وربما لا ترقى إلى مستوى الظاهرة، إلا أنها تثير الاستغراب، وبخاصة أنها تحدث في بيئة أكاديمية متميزة تضم نخبة المتعلمين وصفوة المتخصصين في المجتمع العلمي. ولكي نفسر هذه الظاهرة بشكل علمي فالأمر يدعو إلى إعداد دراسات علمية حولها بغرض معرفة الأسباب والدوافع التي تقف خلفها، ولعل الدراسات اللاحقة تسهم في هذا الأمر.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الباحثين تعرضوا لهذه القضية، ودرسوا نماذج من المجلات العلمية المنشورة في الدول المتقدمة وموقف الباحثين منها. فقد خرجت إحدى الدراسات التي أجريت على المجلات المتخصصة البريطانية بملحوظات ملفتة للنظر، ومن بينها أن هناك عزوفاً عن الاطلاع على بعض تلك

المجلات؛ فليس كل ما ينشر من مقالات يقرأ ، وحتى لو تمت القراءة ، فإنها تستغرق وقتاً سريعاً ، وتمر بالمادة العلمية مرور الكرام (عزام : ١٩٩٠م، ٦٧).

وثمة عقبة أخرى لم تصل بعد إلى حد الظاهرة إلا أنها أيضاً ملفتة للنظر ، وتتمثل في وجود بعض الباحثين غير المقتنعين بمبدأ التحكيم، حيث كشفت الحقائق عن أن نسبة ٣٨,٢٣٪ من المشاركين أشاروا إلى هذه العقبة. وقد يكون مرد المشكلة في الأصل إلى أن هناك من لا يعجبهم التحكيم، ولا يؤمنون بأهميته، ويرون أنه يتسبب في تأخر نشر المقالات، وأنه يمثل حجر عثرة أمام تقدم المعرفة. وهذا التصور الخاطىء لا يمثل ظاهرة صحية ، حيث إن المجلات التي تحترم نفسها وتحترم جمهورها تدرك أهمية التحكيم، ودوره في غربلة المادة العلمية. إذ يمكن من خلاله المحافظة على المستوى العلمي للمجلة ، واستبعاد البحوث التي لا تلتزم بمنهجية التفكير العلمي. ومما يدعو إلى الأسف أن البعض قد يوجه اللوم على المحكمين في حالة رفض بحوثهم أو تأخر نشرها ، وربما اتهمهم بعدم الموضوعية.

وحقيقة الأمر أنه مهما يوجه للتحكيم من انتقادات وعدم رضا البعض عنه ، إلا أن التحكيم العلمي هو الذي يضمن التحقق من مدى جودة المقالات المقدمة للنشر ، والتأكد من أنها جديرة بالفعل بالاهتمام من قبل المجتمع العلمي، وجديرة بالنشر (فراج : ٢٠٠٤م، ١١٤). كما أن التحكيم يساعد المجلة في الحفاظ على مستواها وسمعتها ، بل إن الدراسات العلمية أثبتت أن العلماء أنفسهم يتمسكون ببقاء نظام التحكيم لقناعتهم أن هذا النظام يقوم بدور حيوي في ضمان المستوى العلمي للمجلة ، ويجعلها تتمتع بمكانة علمية متميزة (محمد والشريف : ١٤٢٥هـ، ١٠١).

ويبدو أن التصور السلبي الذي يحمله البعض تجاه ظاهرة التحكيم العلمي يعود إلى عدم وضوح الرؤية، وعدم فهم المقصود بعملية التحكيم والغرض منها. ففي تصورهم أن المحكم هو السبب في رفض البحث، وأنه يقف حجر عثرة أمام تحقيق رغبة المؤلف. والواقع أن دور المحكم أشمل مما قد نتصور، حيث إنه يقدم استشارات علمية ومنهجية تفيد البحث، ويطرح مقترحات تسهم في تحسين أسلوب المعالجة، ويدلي بتوجيهات قد تفيد في كتابة البحوث المستقبلية. إضافة إلى أن المحكم يثري العمل، ويضمن أصالته وجودته وصلاحيته للنشر، وجميع هذه المزايا تصب في النهاية في صالح الباحث بطريق غير مباشر.

وكذلك من بين النتائج التي كشف عنها الجدول رقم (٦) عدم توافر كفاءات مدربة للقيام بعمليات التحرير والإخراج والطباعة (١٩ مشاركاً بنسبة ٥٥,٨٨٪)، وحيث إن هذه النسبة تزيد عن النصف بقليل فينبغي أن نبحث لها عن حلول، وبخاصة أنها تؤيد ما توصلت إليه دراسة سابقة من أن هناك نقصاً حاداً في المحررين العلميين أو المحترفين، إذ تعاني أغلب الجامعات السعودية من هذه المشكلة. ومن بين البدائل التي طرحتها الدراسة المشار إليها لمعالجة القضية ما يأتي :

١- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التحرير للممارسة العملية من خلال الاحتكاك المباشر بالمحررين في مركز النشر العلمي.

٢- عدم تغيير أعضاء هيئة تحرير المجلة بالكامل عند انتهاء مدتهم، بل يبقى ضمن هيئة التحرير الجديدة واحد على الأقل من الأعضاء القدامى.

٣- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بسرعة صرف مكافآت التحكيم ليتسنى لهيئة التحكيم استقطاب المحكمين الأكفاء. ويمكن أن يتم ذلك

مـن خـلال صـرف سـلفة لـرئيس التحريـر تـصرف منهـا مكافـأة التحكيم لمن ينجـز مهمتـه مـن المحكمـين بـدلاً مـن الانتظـار إلى أن تكتمـل بحـوث المجلـد بأكملـها وتـصرف المكافـآت في وقـت واحـد (محمد والشريف : ١٤٢٥هـ، ١١٤).

سابعاً : المعوقات الأخرى:

يمكـن أن يـضاف إلى العقبـات الـسابقة التقنيـة والفنيـة والماليـة والإداريـة والبـشرية تحـديات أخـرى لا تقـل عنهـا أهميـة، وتـؤثر بـشكل أو بـآخر علـى صناعة النشر العلمي في الجامعـات، وعلـى انسياب حركـة الاتـصال العلمـي بـين المنـتمين إلى هـذه المؤسـسات. ومـن ذلـك حرمـان الـبعض مـن الوصـول إلى المقـالات المتاحـة إلكترونيـاً إذا كـانوا لا يملكـون قنـوات التواصـل مـع الـشبكة الإلـكترونيـة، أو لا تتـوافر لـديهم بيئـة تقنيـة متطـورة. كمـا أن " الجهـد المبـذول في تـصفح المـادة الإلـكترونيـة هـو أكثـر مـن ذلـك المبـذول في تصفح أوراق المادة التقليدية حيث الدخول للشبكة والوصول للموقع وتكبير الحجـم أو تـصغيره واسـتعراض الـصفحات والبقـاء تحـت رحمـة الـشبكة والخادم وبطئها أحيانًا" (باطويل والسريحي : ٢٠٠٢م، ٣٣).

علاوة على أن البحـث في الإنترنـت عـن المجلـة المناسـبة قـد يـصيب الباحـث بالضجر نتيجة لما يتطلبه البحث من خطوات معقدة، كما أن سـرعة القـراءة علـى الـشاشة يمكـن أن تكـون أقـل مـن سـرعة القـراءة في الوعـاء المطبـوع. وأيضاً فإن "قدرة القارئ على التحمل والـصمود في التعامـل مـع المطبـوع تفـوق قدرته على التحمل في التعامل مع مـا يعـرض علـى شاشـة المنفـذ. ومـن ثـم فـإن الغالبية العظمى من عمليات البحث عن مقالات الـدوريات الإلـكترونيـة عـادة مـا تـسفر عـن الحـصول علـى نـاتج ورقـي مطبـوع بعـد التـصفح المبـدئي الـسريع" (قاسم : ١٤٢٤هـ، ٢٨٣).

ولكي لا تقتصر دراسة المشكلة على الجانب النظري وحده، فقد عمد الباحث إلى وضعها تحت مجهر الدراسة التطبيقية، وذلك من خلال تخصيص المحور الأخير في الاستبانة (المعوقات الأخرى) لقياس المتغيرات التي لا تندرج تحت أي من المحاور السابقة بشكل مباشر. ولعل من أبرز تلك المعوقات غياب التوثيق العلمي، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالضبط الببليوجرافي للمجلات، وضعف التواصل بين المسؤولين عن المجلات العلمية، وعدم مواكبة تلك المجلات لمستجدات العصر، والتكيف مع روح التطورات العالمية، وقلة الأبحاث المقدمة إلى المجلات من داخل الجامعات. وقد طلب إلى رؤساء التحرير تحديد ما يرونه مناسباً من تلك البنود، وكانت ردود الفعل متفاوتة على نحو ما هو موضح في الجدول رقم (٧).

الجدول رقم (٧)

أبرز المعوقات الأخرى التي تواجه المجلات المشاركة في الدراسة

المعوقات الأخرى	نعم		لا		المجموع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
غياب التوثيق العلمي	٢٠	٥٨,٨٢	١٤	٤١,١٨	٣٤
ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالضبط الببليوجرافي للمجلات	٣٤	١٠٠	-	-	٣٤
ضعف التواصل بين المسؤولين عن المجلات العلمية	٣٠	٨٨,٢٣	٤	١١,٧٦	٣٤
عدم مواكبة المجلات العلمية لمستجدات العصر والتكيف مع روح التطورات العالمية	١٤	٤١,١٨	٢٠	٥٨,٨٢	٣٤
قلة الأبحاث القادمة إلى المجلة من داخل الجامعة	١٣	٣٨,٢٣	٢١	٦١,٧٧	٣٤

يمكن القول من خلال القراءة المتأنية للجدول رقم (٧) الذي يحتوي على المشكلات الأخرى التي تواجه المجلات العلمية في الجامعات السعودية أن ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالضبط الببليوجرافي لتلك المجلات

يتصدر القائمة في هذا السياق، حيث أجمع على ذلك جميع المشاركين في الدراسة المسحية، وذلك بواقع (٣٤) مشاركاً ونسبة ١٠٠٪، يلي ذلك من حيث الأهمية ضعف التواصل بين المسؤولين عن المجلات العلمية بواقع (٣٠) مشاركاً ونسبة ٨٨,٢٣٪، ثم غياب التوثيق العلمي بواقع (٢٠) مشاركاً ونسبة ٥٨,٨٢٪، وبعد ذلك عدم مواكبة المجلات العلمية لمستجدات العصر، والتكيف مع روح التطورات العالمية بواقع (١٤) مشاركاً ونسبة ٤١,١٨٪، وأخيراً قلة الأبحاث القادمة إلى المجلة من داخل الجامعة بواقع (١٣) مشاركاً ونسبة ٣٨,٢٣٪ من المجتمع الكلي البالغ (٣٤) مشاركاً يمثلون رؤساء تحرير المجلات التي شملتها الدراسة التطبيقية.

ويدخل ضمن دائرة ضعف التنسيق المشار إليها، الافتقار إلى التكامل المؤسسي بين عمادات البحث العلمي في الجامعات السعودية، حيث يمثل أحد التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية في البحث العلمي. ذلك أن بعض المشروعات العلمية والبحثية تحتاج بطبيعتها إلى تكاتف أكثر من جهة، وتوظيف أكثر من مورد، وتأمين ما يتطلبه المشروع من أجهزة وخبرات فنية وبشرية ونحوها مما قد لا يتوافر في جامعة بعينها بالشكل المطلوب.

ولكي تتحقق الشراكة بمفهومها الشامل، فينبغي إشراك المؤسسات الأخرى المعنية بصناعة النشر العلمي، وكذلك القطاع الخاص لدعم هذه الصناعة الحيوية. ويشير الخطيب إلى أن الافتقار إلى التعاون والتنسيق في مجال البحوث العلمية يعد من أبرز معوقات المسيرة العلمية في دول الخليج العربية. وبالرغم من وجود جوانب مشرقة تجسدت فيها صور التنسيق بين مراكز البحث العلمي في الجامعات، إلا أن الجهود المبذولة في هذا المضمار ضعيفة ونادرة. مما يوحي بالحاجة الماسة إلى التكامل في هذا الجانب؛

لكونه يحقق مزايا كثيرة من أبرزها حسن التخطيط للمشروعات البحثية، وتحقيق قدر عال من المتابعة والإشراف، وتجنب الازدواجية والتكرار والهدر في المرافق والتجهيزات، وتحقيق التواصل العلمي بين مراكز البحوث، وترشيد الإنفاق المادي على المشروعات (الخطيب : ١٤٢٤هـ، ١٢٧ - ١٢٨).

وبالنسبة لمشكلة عدم مواكبة المقالات المنشورة في المجلات الجامعية لروح العصر، ففي تصور الباحث الشخصي أن مرد هذه الإشكالية قد يكون إلى ضعف العلاقة بين البحوث التي يقوم بها الأساتذة وطبيعة المجتمع واحتياجاته الحقيقية؛ ذلك أن بعض أو ربما أغلب تلك البحوث تركز على قضايا نظرية بحتة ومشكلات هامشية، وتبتعد عن الموضوعات والحيوية؛ الأمر الذي قد يحدث فجوة بين الجامعة والمجتمع، ويضعف التلاحم بينهما، حيث يعيش بعض الباحثين في بروج عاجية، ويتناولون موضوعات لا تخدم احتياجات التنمية.

وفي هذا السياق يذهب محيى الدين توق إلى أن السبب ربما يكمن في الاعتقاد السائد في الجامعات بأن معظم البحث العلمي الذي يدور فيها هو بحث موجه نحو أغراض الترقية العلمية بالدرجة الأولى. وهذا يحفز غالبية أعضاء هيئة التدريس إلى معالجة قضايا تستطيع أن تجد طريقها إلى النشر في الدوريات بغض النظر عن كون تلك الموضوعات تسهم في خدمة المجتمع وتعالج قضاياه. وحيث إن أغلب البحوث منصبة على الترقية العلمية، فقد لا يعير البعض أهمية لقيمتها وفائدتها مما يجعلها بحوثاً غير متكاملة، وغير نابعة من السعي إلى حل مشكلة أو خدمة مشروعات التنمية (توق : ١٤٠٥هـ، ١٨).

وهذا ينعكس سلباً على برنامج النشر العلمي؛ لأنه مرآة صادقة لما تحتويه المجلات من بحوث، فضلاً عن أنه يتعارض مع ما ورد في اللائحة

الموحدة للبحث العلمي في الجامعات، حيث تنص المادة الثانية على " ربط البحث العلمي بأهداف الجامعة، وخطط التنمية، والبعد عن الازدواجية والتكرار، والإفادة من الدراسات السابقة ". كما نصت اللائحة ذاتها في المادة الثالثة على " حفز الباحثين من أعضاء هيئة التدريس والطلاب على إجراء البحوث الأصيلة والمبتكرة التي تسهم في إثراء المعرفة المتخصصة وتخدم المجتمع (مجلس التعليم العالي : ١٤٢٧هـ، ٣٣٥ - ٣٣٦). مما يوحي بضرورة التكامل بين البحث العلمي والمجتمع بغرض إيجاد حلول لما يعانيه من تحديات، وأيضاً بغرض دعم صناعة النشر العلمي في المحيط الجامعي.

كما تبين من خلال إجراء بعض المقابلات الشخصية، والاتصالات الهاتفية، مع عينة من رؤساء تحرير المجلات الجامعية المشاركة في المسح الميداني، أن هناك صعوبات أخرى غير المذكورة في الاستبانة تحد بشكل أو بآخر من انطلاقة المسيرة في هذا المضمار، ويتمثل أهمها في الآتي :

١- عدم رضا بعض الباحثين عن نتائج التحكيم، وصعوبة الاتفاق أو الالتقاء في بعض الأحيان على نقاط مشتركة بين المحكمين والباحثين والمجلة.

٢- عدم إقبال القراء من خارج الوسط الأكاديمي على المجلات العلمية المحكمة.

٣- طول الوقت الذي تستغرقه أعمال وإجراءات الطباعة، وعدم توافر كوادر مدربة بسبب شح الوظائف في المطابع، مما يجعل المجلة أحياناً تتأخر في المطبعة لعدة أشهر، وقد تصل إلى العام.

٤- ضعف الإنتاجية العلمية لأساتذة الجامعة، وعدم قناعة البعض بالنشر في مجلة الجامعة، مما يضيف بعداً آخر إلى عوامل عرقلة المسيرة.

٥- غموض المفهوم العلمي للنشر في الجامعات السعودية، مما يؤثر سلباً على جودة إنتاج المجلات المتخصصة.

٦- عدم وضوح الرؤية المنهجية في بعض الأحيان، ونشر بحوث هزيلة ربما لا تليق بمكانة المجلات العلمية.

ومن بين الإشكاليات السابقة، يحسن بنا أن نقف وقفة متأنية حول القضية المتعلقة بغموض مفهوم النشر العلمي نظراً لما لهذا العامل من تأثير سلبي على نظام الاتصال العلمي. وقد لمس محمد مرغلاني من خبراته في المجال أن مفهوم النشر العلمي لم يتبلور بعد بالدرجة الكافية عند الكثيرين من العاملين في أقسام النشر العلمي بالجامعات السعودية. فلا يزال يكتنف المفهوم نفسه كثير من اللبس والخلط مما ينعكس سلباً على أداء الأجهزة المعنية بهذا القطاع الحيوي. وللتغلب على هذه المشكلة فينبغي تحديد المفهوم المعياري للنشر العلمي، وتوضيح دوره المهم في تأدية رسالة الجامعة بوصفها مؤسسة تعليمية وبحثية (مرغلاني : ١٤٢١هـ، ١٠٩).

ويعتقد الباحث أن بروز هذه المشكلة قد يكون بسبب ضعف التكوين العلمي لبعض الباحثين الأكاديميين، فليس من السهل على أي شخص التصدي للبحث العلمي إلا إذا كان مؤهلاً لهذا الأمر، ويتسم بصفات خاصة تميزه عن الآخرين، بما في ذلك الرغبة في البحث والدرس، وحب الاكتشاف، والصبر، وقوة التحمل، ودقة الملاحظة، والبعد عن المشاغل، والعقلية المنظمة، والبعد عن التحيز، والتزام الأمانة العلمية، ونحو ذلك من السمات الأخرى التي ينبغي أن تتوافر في الباحث؛ لتجعل منه شخصية علمية مرموقة، ومعروفة في مجال التخصص.

مناقشة المعطيات السابقة :

إن لغة الأرقام أكثر دلالة في التعبير عن لغة الكلام، وقد أثبتت الأرقام السابقة أن غالبية المجلات السعودية المتخصصة تواجه بشكل أو بآخر بعض المشكلات والعقبات التي قد تحرمها من تحقيق الأهداف المرسومة لها. ويمكن أن نستنتج بالتالي أن هناك أزمة اتصال علمي عند الأكاديميين في الجامعات السعودية نظراً لتوافر مجموعة من التحديات التقنية والفنية والمالية والإدارية والبشرية المرتبطة بتلك المجلات المتخصصة بوصفها قناة رئيسة للتواصل بين أصحاب المهن العلمية.

وينبغي أن يؤخذ في الحسبان اعتبارات كثيرة في هذا الصدد، من بينها أن إصدار مجلة علمية ليس بالأمر الهين كما قد يتصور البعض، فالعملية يكتنفها صعوبات جمة، بل إن تلك الصعوبات والتحديات قد زادت حدتها في عصرنا الحالي الذي يطلق عليه عصر المعلوماتية بما يكتنفه من غموض وتعقيد. الأمر الذي يفرض على القائمين على صناعة النشر العلمي الالتزام بقواعد صارمة لإنتاج مجلات أكاديمية معتبرة، تقف على أرض صلبة، وتثبت وجودها على الساحة العلمية بقوة.

وبغرض ربط نتائج الدراسة الحالية بنتائج بعض الدراسات السابقة، فنشير إلى دراسة محمد والشريف (١٤٢٥هـ)، حيث خرجت بمجموعة من الملاحظات العامة التي تؤيد بشكل أو بآخر المعطيات التي تناولتها السطور السابقة، وذلك على النحو التالي:

١- يقتصر النشر في غالبية المجلات بل ربما في جميعها على البحوث والدراسات، وقلما تتناول موضوعات أخرى إلا نادراً. فلا توجد أبواب مخصصة للرسائل، ولتعليقات القراء على المقالات، والتي تعبر عن

التفاعل بينهم وبين المجلة. كما لا توجد أبواب لمتابعة التطورات الجديدة، والبحوث الجارية في مجال الاهتمام.

٢- يقتصر النشر العلمي في مجلات الجامعات السعودية على بحوث أعضاء هيئة التدريس وحدهم، ولا مكان فيها للفئات الأخرى من الباحثين. وبرغم أن الاقتصار على الأساتذة وحدهم يعد هدفاً أصيلاً للمجلات في بداية نشأتها، لكن ينبغي أن لا يكون هو الهدف الوحيد للمجلة في عصر المعلوماتية.

٣- بالرغم مما تشير إليه قواعد النشر في تلك المجلات من أنها تقبل (إضافة إلى البحوث المبتكرة) التقارير الفنية، والمقالات العلمية المقتضبة، ومقالات المراجعة، والخطابات الموجهة إلى المحررين، وعروض الكتب، ومستخلصات بحوث الماجستير المتميزة... الخ، فإن هذه الأبواب لم يظهر منها إلا القليل، وفي أعداد محدودة.

٤- لا يتاح في الغالب لأعضاء هيئة التحرير إحداث تطوير في سياسة المجلة، حيث تنص اللائحة الموحدة للبحث العلمي في الجامعات السعودية على أن يكون التعيين في هيئة التحرير لمدة سنتين قابلة للتجديد. وأكثرهم لا تجدد عضويتهم لأسباب كثيرة، وبالتالي لا تتاح لهم الفرصة الكافية لاكتساب الخبرة في المجال، وتطويره نحو الأفضل.

٥- عدم وضوح سياسة (قواعد) النشر في أغلب المجلات العلمية المحسوبة على الجامعات السعودية ؛ حيث إنها تصاغ بلغة إنشائية، وتستخدم فيها عبارات فضفاضة. فقد ورد في قواعد النشر لإحدى المجلات أنها تنشر المواد في جميع فروع المعرفة. مما يوحي بضرورة وضع خطط واضحة محددة المعالم (محمد والشريف : ١٤٢٥هـ، ١٠٨ – ١١١).

كما أشار جبريل العريشي إلى أن هناك بعض المشكلات التي تواجه صناعة النشر التقليدي للمجلات العلمية في الجامعات يمكن تلخيصها في الآتي :

١- بطء عملية نشر المجلات (المسافة الزمنية بين الكتابة العلمية والنشر).

٢- لا يمكن البحث فيها مباشرة مما يؤدي إلى توفر سوق كبير لخدمات الاستخلاص والتكشيف.

٣- اقتصارها على المعلومات التي يمكن تمثيلها على نحو ساكن على الورق.

٤- لا تتميز المراجع بميزة تفاعلية، وهي كذلك ليست سهلة الاستخدام.

٥- ارتفاع تكاليف الإنتاج والتوزيع وحفظ المواد المطبوعة على الورق (العريشي : ٢٠٠٧م، ٢٨).

وفيما يتعلق بالتحديات المرتبطة بالجانب التقني، فهذه في الواقع قضية عالمية وليست محلية، فبالرغم أن التقنية قد جلبت معها فرصاً كثيرة للمجتمع العلمي، فقد جرت معها في الوقت ذاته مشكلات لا حصر لها (David & Leslie : 2007 , 275). ويبدو أن هناك بعض المبادرات لمعالجة تلك التحديات خاصة مع تزايد أعداد المجلات الإلكترونية التي تحظى بالرعاية المؤسسية، ووجود قناعة لدى البعض بإمكانية تطبيق معايير التحكيم الصارمة على المجلات الإلكترونية؛ إضافة إلى أن هناك بعض المؤشرات التي ربما توحي بتغير موقف الوسط العلمي من المجلات المتاحة على الإنترنت نحو قبولها كقنوات علمية شرعية، وذلك نتيجة لتزايد قدرة تلك المجلات على اكتساب الثقة، ونمو مهارات الباحثين والمحررين والمحكمين وأعضاء اللجان الأكاديمية على التعامل مع تلك المصادر العلمية (قاسم : ١٤٢٤هـ، ٢٧٨).

ومن بين البدائل التي يمكن أن تسهم في معالجة مصداقية المجلات الإلكترونية إنشاء مستودع للحقوق الفكرية، ووضع أرقام أو رموز خاصة لكل مادة مسجلة. كما أن التزام الجهات الناشرة بمعايير النشر العلمي، والتأكيد عليها، وإبرازها مع المواد المنشورة يمكن من التفريق بين المواد التي حظيت بالمراجعة والتحكيم والتدقيق، وبين تلك التي ضمنها الكاتب موقعه الشخصي أو أحد المواقع المفتوحة (باطويل والسريحي : ٢٠٠٢م، ٣٨).

والملاحظ أن الدورية العلمية الإلكترونية سواء في المملكة أو العالم العربي لا تزال في مراحلها الأولى، وتحتاج إلى مزيد من الوقت؛ لتكسب ثقة الباحث والقارئ معاً. فهناك مشكلة عدم استعداد البعض نفسياً للتعامل مع التقنية الجديدة، ووجود بعض المشكلات القانونية والإدارية التي قد تتسبب في عدم الاعتراف بهذا النمط من المجلات بشكل كامل بوصفها منفذاً قانونياً للنشر في المجتمع العلمي. فلا تزال البحوث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة المنشورة على الشبكة العالمية غير مقبولة للترقية العلمية في الجامعات ومراكز البحوث (كما كشفت عن ذلك معطيات الدراسة الحالية)، على الرغم من ازدياد عدد هذا النوع من المجلات بشكل مطرد. ولذا فليس بمستغرب أن تصبح المجلة المطبوعة هي السائدة تقليدياً.

ولعل مما يدعو إلى التفاؤل أنه على الرغم من وجود بعض الصعوبات التي لا تزال تواجه المجلات الجامعية المحكمة إلا أن الوضع الراهن أفضل بكثير من قبل نظراً لأن المراحل والتطورات التي مرت بها حركة تلك المجلات ساعدتها على التخلص من بعض المثالب والسلبيات، إضافة إلى أن تلك التحديات لم تتسبب في إيقاف المجلات الجامعية، ولم تمنعها من الصدور في الوقت المحدد لها، وهذا ما تبين من خلال المقابلات الشخصية والهاتفية مع بعض رؤساء التحرير الذين شاركوا في المسح الميداني؛ الأمر

الـذي يـوحي بـأن هـذا النـوع مـن المجـلات العلميـة لا تـزال تتسم بالمقاومـة والـصمود بـسبب مـا يتـوافر للمؤسـسات الجامعيـة مـن الإمكانـات الماديـة والتجهيزات، وحرص رؤساء التحرير على مواصلة المسيرة بالرغم من صعوبة الظروف في بعض الأحيان.

وكذلك مما يدعو إلى التفاؤل أنه بالرغم من وجود بعض التحديات الـتي قد تقف حائلاً دون مواصلة المسيرة، فإن هناك على الطرف الآخر بعض المحاولات الجادة التي تبذل هنا وهناك بغرض تقليص حدة تلك العقبات، وتحسين الوضع الراهن للمجلات، وجعلها أكثر فاعلية في دعم الاتصال العلمي. ومن بين تلك الجهود لابد من الإشادة بخدمات الضبط الببليوجرافي للمجلات العلمية التي قامت بها بعض مؤسسات المعلومات في المملكة، وعلى وجه الخصوص مكتبة الملك فهد الوطنية، حيث قامت بإعداد (الكشاف الوطني للدوريات السعودية) كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

إلا أن من بين الملحوظات التي تثار على هذا الدليل أنه غطى الدوريات بشكل عام سواء كانت علمية أو ثقافية، وسواء صدرت عن الجامعات أو غيرها من المؤسسات الأخرى. وهو على أي حال يمثل بادرة جيدة في مجال الأعمال الببليوجرافية، حيث يلاحظ غياب أدوات التوثيق والضبط للمجلات العلمية التي تصدرها الجامعات السعودية، ونرجو أن تسهم المؤسسات الأخرى في سد هذه الفجوة، بغية خدمة الباحث، واكتمال منظومة صناعة المعرفة العلمية.

ويرى الباحث أنه من المستحسن في هذا المقام التأكيد على أهمية شبكة الإنترنت في حل بعض المشكلات التي تواجه المجلات السعودية المتخصصة، وبخاصة محدودية انتشارها، وتأخر المحكمين في الردود، حيث إن هذه الشبكة تعد وسيلة مهمة لتوفير الوقت، وتلافي المشكلات

الناجمة عن البريد التقليدي مثل تعرض المواد للتلف أو الضياع أو السرقة، إذ تسهم الإنترنت في سرعة استلام البحوث المقدمة للنشر، وسرعة التعامل معها من قبل هيئة التحرير، واطلاع أكبر عدد ممكن على محتويات المجلة. فقد أصبحت تقنية الإنترنت وبالذات الشبكة العنكبوتية العالمية تمثل روح العصر، وتعكس أنموذج العولمة المعرفية، وبالتالي فمن الصعوبة بمكان أن نغفل دور الوصول الحر للمجلات الأكاديمية في إعادة تشكيل عالم الاتصال العلمي، والنشاط المعرفي للباحثين.

ويبدو أن المجلة الإلكترونية ستفرض وجودها على الساحة العلمية تمشياً مع التوجهات العالمية، حيث يصعب متابعة النتاج العلمي والمستجدات من خلال الاعتماد على المجلات المطبوعة وحدها مع ما تمتاز به من البطء في إصدارها وتوزيعها، فضلاً عن ضعف تسويقها. وهذا ما أثبتته الدراسات العلمية التي تناولت ظاهرة الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية لدى بعض الدول العربية، حيث وجدت أن أهم دوافع استخدام شبكة الإنترنت لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية تتمثل في سرعة الحصول على المعلومة، وتوفير الوقت والجهد، وحداثة المعلومات، والتكيف مع تطورات العصر السريعة والمتلاحقة (مسلم : ١٩٩٩م).

الأمر الذي يعزز النشر الإلكتروني ويدعم المجلة الرقمية نظراً لما تتسم به من إتاحة فرص التفاعل بين المنتمين إلى البيئة العلمية من خلال الفضاء المعلوماتي، واستثمار القنوات والأنماط الحديثة للإنترنت بما في ذلك المؤتمرات الإلكترونية، والمنتديات، والقوائم البريدية، وغيرها من القنوات التي يمكن أن تسهم في التغلب على المشكلات المرتبطة بالمجلات المطبوعة.

ففي تصور الباحث أن الصعوبات الناشئة من النشر في هذا النمط من المطبوعات بما في ذلك تأخر النشر بشكل قد يؤدي إلى تقادم المعلومات،

وضعف إمكانات التوزيع، وغياب ردود الفعل من قبل القراء، كل هذه التحديات تنعكس سلباً على الفئات المستهدفة. وقد تؤدي الفترة الزمنية الطويلة لصناعة مجلات من هذا القبيل إلى إصابة الباحثين بالإحباط خاصة لمن يتوقون إلى الترقية العلمية، أو لإحراز قصب السبق العلمي.

علاوة على ارتفاع تكلفة النشر الورقي، وما جرته الأزمة المالية العالمية المعاصرة من تبعات على مختلف قطاعات الإنتاج. مما يوحي بأن صناعة النشر التقليدية قد لا تستمر طويلاً طالما أنها لا تواكب طبيعة التطورات المعاصرة.

هذه الدعوة إلى تبني نظام الاتصال العلمي الإلكتروني لم تنبع من فراغ، بل إنها نتيجة لما يفرضه المجتمع المعلوماتي من سرعة ملاحقة الأحداث والمستجدات، مما يفرض على الباحثين التزود بالمعلومات الحديثة لإثراء بحوثهم، ومسايرة التطورات المحلية والعالمية. وفي هذا السياق يذهب أحد الباحثين إلى القول: إن النشر العلمي الإلكتروني للأعمال المتخصصة سيستمر في شعبيته، مما يدعم شبكات الاتصال العلمي، وتبادل المعلومات بين الباحثين والعلماء. ولهذه الصناعة إمكانات لا حدود لها، بيد أن الإشكالية تكمن في أن الإمكانات المتاحة اليوم لم تستثمر بعد على النحو الجاد الذي تستحقه، والذي يدعم صناعة النشر بالشكل المطلوب (العريشي : ٢٠٠٧م، ٤٥). كما ثبت من دراسة مسحية تمحورت حول سلوك المؤلفين واتجاهاتهم أنهم يسيرون باتجاه النشر في الدوريات الإلكترونية، والأرشيفات المؤسسية، لقناعتهم بأن المستقبل سيكون لصالح نظام الوصول الحر أو الوصول المفتوح لمقالات المجلات العلمية **(Rowlands & Nicholas : 2005).**

ولعل الخلاصة التي نخرج بها من عرض وجهات النظر السابقة هي أنه بالرغم من تنوع تلك الطروحات، وتعدد اتجاهاتها، فإن ما يعنينا في النهاية

هو تحسين المسار الحالي للمجلات العلمية بوصفها أنموذجاً للاتصال العلمي، وذلك من خلال الارتقاء بمستواها، ومعالجة ما يواجهها من مشكلات، وتوفير الدعم المادي والمعنوي لصناعة النشر في الجامعات، وذلك كخطوة نحو الارتقاء بنظام التواصل بين الأكاديميين، وإنعاش البيئة العلمية في المجتمع الأكاديمي السعودي. إذ لا غنى لأستاذ الجامعة عن هذا المصدر المعلوماتي الحيوي لفرض مكانته العلمية، ولزيادة تواصله مع أقرانه الآخرين. وتؤيد أماني رفعت هذه الحقيقة، حيث تقول : " وإذا كان لنجاح عملية الاتصال تأثيره الواضح في حياة الباحث، فإن تأثيره أبرز ما يكون في مسيرة عضو هيئة التدريس حيث يستمر خاضعاً للتقييم طوال ارتقائه للسلم العلمي والوظيفي" (رفعت : ٢٠٠٦م، ١٢٥).

الفصل الخامس

الخاتمة : النتائج والتوصيات

المقدمة :

تناولت هذه الدراسة الوضع الراهن لظاهرة النشاط العلمي في الوسط الأكاديمي، مع التركيز على دراسة أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه المجلات العلمية بوصفها أبرز قنوات الاتصال العلمي بين الأكاديميين. وقد تم تحقيق هذا الهدف الرئيس من خلال مجموعة أهداف فرعية تتمثل في تحديد مفهوم الاتصال العلمي، ومناقشة دور الجامعات في دعم حركة الاتصال العلمي بمفهومه الواسع، ومعالجة أهم التحديات التي تواجه المجلات العلمية، وطرح مجموعة من البدائل التي يؤمل أن تسهم في تذليل تلك التحديات، ورفع المستوى العلمي للمجلات الجامعية، وجعلها أكثر فاعلية في تحسين نظام الاتصال العلمي بين المتخصصين.

وفيما يتعلق بالنطاق الموضوعي للدراسة، فقد تم التركيز على المجلات العلمية المتخصصة بوصفها أنموذجاً معتبراً للاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية، حيث إن الاتصال من خلال النشر العلمي في المجلات المحكمة يعكس روح النشاط العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات. وشمل مجتمع الدراسة المجلات الأكاديمية التي تصدرها الجامعات في مختلف التخصصات العلمية، دون التركيز على مجال بعينه، وذلك نظراً لتشابه المشكلات التي تواجهها تلك المجلات. وقد تمكن الباحث من حصر هذا المجتمع من خلال الاستعانة بالأدوات الببليوجرافية المتاحة، ومن بينها دليل الدوريات السعودية، الذي أصدرته مكتبة الملك فهد الوطنية، علاوة على البحث في مواقع تلك الجامعات على الإنترنت. ونظراً لقلة عدد أفراد المجتمع فقد تم إدراجهم بالكامل للمشاركة في الدراسة المسحية، ولم تعد هناك حاجة لاختيار عينة في مثل هذا المجتمع الصغير الحجم.

ويتمثل البعد المكاني أو النطاق الجغرافي في الجامعات السعودية المتناثرة في مختلف مناطق ومحافظات ومدن المملكة، بما في ذلك الرياض، وجدة، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والظهران، والأحساء، وأبها، والقصيم. ومن حيث النطاق الزمني، فقد تم إجراء الدراسة المسحية خلال الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٣٠/١٤٣١هـ، حيث قام الباحث في هذه الفترة بتوزيع الاستبانات على المشاركين في مجتمع الدراسة.

وبغرض تحقيق أهداف الدراسة، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي، مع التركيز على المنهج المسحي، والمنهج التحليلي (منهج التحليل الوثائقي). ويعد منهج الوصف The Decriptive Method من أنسب المناهج العلمية المعتبرة التي يمكن الاستعانة بها لوصف الظاهرة محط البحث، والخروج بمؤشرات علمية تسهم في تلمس العوامل التي تقف خلف ظاهرة ضعف حركة الاتصال العلمي في الجامعات السعودية.

وتم جمع المادة العلمية اللازمة من خلال تصميم استبانة معدة لهذا الغرض، ورغبة في إضفاء المزيد من الصبغة العلمية على النتائج، ودعم منهجية الدراسة، فقد حاول الباحث تعزيز الأداة الرئيسة لجمع البيانات (الاستبانة) بأدوات أخرى مساندة، بما في ذلك المقابلات الشخصية مع بعض رؤساء التحرير، والاتصالات الهاتفية، والملاحظة، والخبرات الأكاديمية للباحث، ومعايشته للظاهرة بحكم طبيعة عمله.

ومن بين الاستبانات المرسلة، ومجموعها (٥٥) استبانة، فقد أعيد منها (٣٤) استبانة بنسبة ٦١,٨٢٪ مكتملة البيانات وصالحة للتحليل الإحصائي. ويرى الباحث أن هذه النسبة تعد من الناحية العلمية مشجعة وحافزة على إجراء دراسة علمية. وتم تطبيق أسلوب الإحصاء الوصفي على جميع

المتغيرات التي تم قياسها ، وذلك بغرض تحديد مدى تكرارها ونسبتها المئوية. كما تم توظيف الحاسوب في معالجة البيانات باستخدام برنامج Spss. ومن ثم تم عرض المعطيات في جداول توضح حجم الظاهرة ، وتحدد اتجاهاتها المختلفة. وتمخض عن الدراسة التطبيقية للموضوع قيد البحث مجموعة من المعطيات الموضحة في السطور اللاحقة.

خلاصة النتائج :

يمكن أن نجمل أبرز النتائج التي خرج بها الباحث من دراسته لظاهرة المجلات العلمية في الجامعات السعودية ، وما يحيط بها من تحديات، في النقاط التالية :

- للجامعات السعودية إسهام متميز في دعم النشاط العلمي، ولكل مجلة من المجلات العلمية المتخصصة الصادرة في تلك الجامعات هدف أو أكثر تسعى إلى تحقيقه، ومهما تباينت تلك الأهداف فهي لا تخرج في مجملها عن : نشر الوعي العلمي المتخصص، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم ودراساتهم، وإثراء البحث العلمي وتأصيله في مختلف التخصصات، وتطوير الممارسات الحالية في المجالات كافة.
- جميع المجلات العلمية في الجامعات السعودية تضع شروطاً لنشر البحوث والدراسات على صفحاتها ، وتتمثل الخطوط العريضة لسياسة النشر في الأصالة العلمية والجدة والابتكار، والتوثيق العلمي، وعدم نشر بحث سبق نشره في مجلة أخرى.
- أسهمت المجلات الإلكترونية في تبني نماذج جديدة للتواصل بين الأكاديميين، ودعم روح التأليف أو النشر التفاعلي، حيث يشارك فيها باحثون من جهات متباعدة ، ويكون بإمكان كل مشارك أن

يضيف أو يعدل في النص الأصلي للعمل في أي زمان ومكان. وهذا النمط يمثل بعداً جديداً في الاتصال العلمي بين المتخصصين على النطاق العالمي لا نجده في المجلات المطبوعة التي تفتقر إلى روح التفاعل بين الباحث والجمهور المستهدف.

- بالرغم مما تمتاز به المجلات الرقمية من بعض الجوانب الإيجابية، فلا تزال مسألة قبول البحوث والدراسات المنشورة فيها للترقيات العلمية في الجامعات السعودية مسألة عالقة لم تحسم بعد، ولا تزال القوانين والتشريعات فيما يتعلق بحقوق النشر في البيئة الإلكترونية بحاجة إلى مزيد من التفصيلات التي تعالج القضايا المعاصرة.
- شهدت السنوات الأخيرة نضوجاً في إخراج المجلات المتخصصة وفقاً للمفهوم العلمي المتعارف عليه بين الأكاديميين، ولعل طول تجربة الجامعات السعودية مع صناعة النشر العلمي قد أسهمت في تقنين هذه الصناعة وتحسين مستواها، وذلك على الرغم من وجود بعض التحديات التقنية والفنية والإدارية والمالية والبشرية، وذلك على النحو الموضح في السطور اللاحقة.

أولاً : تحديات تتعلق بالجوانب التقنية:

- غالبية المجلات الجامعية التي شاركت في مجتمع الدراسة الحالية تواجه بشكل أو بآخر بعض المشكلات والعوائق التقنية التي قد تحرمها من تحقيق الأهداف المرسومة لها، كما عبر عن ذلك رؤساء تحرير تلك المجلات في إجابتهم عن الأسئلة المطروحة في استبانة الدراسة. ويأتي في مقدمة تلك الصعوبات من حيث الأهمية عدم قبول النشر الإلكتروني للترقية العلمية، وكذلك عدم حسم الموقف تجاه

المجلة الإلكترونية فيما يتعلق بحقوق التأليف، والطباعة، والنشر، والنقل على وسائط أخرى، وعدم إرساء قواعد واضحة لتوثيق المصادر الإلكترونية.

- يلي ذلك المشكلة المتعلقة بتعرض المعلومات المنشورة في المجلات الإلكترونية للسرقة والانتحال، ثم عدم توظيف التقنية في المراسلات والاستشارات، وفي نهاية القائمة تبرز مشكلة تقنية أخرى تعرقل مسيرة المجلات العلمية في البيئة الأكاديمية، وتتمثل في عدم بناء قواعد بيانات تسهل عملية التواصل مع الباحثين والمحكمين.

ثانياً : تحديات تتعلق بالجوانب الفنية:

- يأتي في صدارة تلك المعوقات من حيث الأهمية ضعف خدمات التكشيف، يلي ذلك ضعف خدمات الاستخلاص، وبعد ذلك عدم التزام البعض بأصول الكتابة العلمية، ثم عدم توحيد أسلوب توثيق المراجع العلمية، فعدم الالتزام بالمواصفات القياسية الدولية، وأخيراً الافتقار إلى الأساليب الفنية في الإعداد والإخراج.
- هناك بعض المحاولات التي بذلت لضبط محتويات المجلات العلمية، إلا أنها في مجملها جهود فردية مبعثرة هنا وهناك، تفتقر إلى الدعم المؤسسي الذي يضمن لها الديمومة والاستمرار، كما تفتقر إلى المنهجية العلمية، والإعداد الفني، مما تسبب في تعثرها، وتوقف أغلبها بعد مدة وجيزة من صدورها على أرض الواقع.

ثالثاً : تحديات تتعلق بالجوانب المالية:

- أغلبية المشاركين في مجتمع الدراسة يرون أن التحدي الأكبر الذي يعرقل تحسين الوضع الراهن للاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية

يتمثل في ارتفاع تكلفة نشر المجلات الورقية في مقابل المجلات الإلكترونية، يلي ذلك ضعف البند المالي المخصص لدعم المجلات العلمية، وكذلك عدم صرف مكافآت للباحثين المشاركين في كتابة المقالات، يلي ذلك مشكلة تتعلق بتدني مكافآت المحكمين.

- تبين أن الاقتصاد في التكلفة يمثل أحد الدعائم الرئيسة للنشر العلمي، ويخفف من أزمة الدعم المالي سواء من ميزانية الجامعة أو من مصادر الدعم الأخرى. ولكن لا نستطيع الجزم بأن المجلة الإلكترونية أقل تكلفة من المجلة المطبوعة، بل قد يحدث العكس كما وضحت ذلك معطيات الدراسة، حيث تبين أن هناك تكاليف أخرى مرتبطة بإنتاج المجلة الرقمية إلا أنها غير ظاهرة للعيان.

رابعاً : تحديات تتعلق بالجوانب الإدارية:

- هناك مجموعة من المعوقات الإدارية التي تحد من انطلاقة المجلات العلمية في المجتمع الأكاديمي السعودي وفقاً لرؤية رؤساء تحرير تلك المجلات، ويتصدر هذه المعوقات ضعف تبادل الخبرات بين المسؤولين عن المجلات، يلي ذلك ضعف تسويق تلك المجلات، ثم طول الوقت الذي تستغرقه عملية توزيع المجلة، وبعد ذلك التأخر في نشرها.
- ثمة مشكلات إدارية أخرى كشفت عنها نتائج الدراسة الميدانية، ومن بينها عدم وجود سياسة واضحة للتحكيم، وعدم وضع قواعد واضحة تحكم استمرار المجلة، وعدم قدرتها على الصمود والاستمرار، وعدم مراعاة التخصص الدقيق للمحكمين في بعض الحالات، وأخيراً توقف المجلة عن الصدور سواء بشكل مؤقت أو نهائي.

خامساً : تحديات تتعلق بالجوانب البشرية:

- تبين أن هناك تفاوتاً واضحاً في نظرة المشاركين في مجتمع الدراسة التطبيقية حيال المعوقات البشرية التي تواجه صناعة النشر العلمي في الجامعات السعودية بشكل عام، وعلى مستوى المجلات المحكمة بشكل خاص. ويأتي في المقدمة تأخر بعض المحكمين في إنجاز الأعمال العلمية المسندة إليهم، يلي ذلك عدم توافر كفايات مدربة للقيام بعمليات الإخراج والطباعة والتوزيع، ثم اعتقاد البعض بأن المجلات المطبوعة غير مناسبة لنشر البحوث بالسرعة المطلوبة.
- يندرج أيضاً تحت مظلة المعوقات البشرية عوامل أخرى لا تقل أهمية عن سابقاتها، ومن بينها وجود بعض الباحثين غير المقتنعين بمبدأ التحكيم، وكذلك عزوف بعض الأساتذة عن الكتابة في المجلات العلمية، علاوة على عزوف بعض الأساتذة عن قراءة هذا النوع من المجلات، وعدم قناعة البعض بأهمية المجلة في تقدم العلم.

سادساً : تحديدات تتعلق بالجوانب الأخرى:

- ظهر من بين المشكلات الأخرى التي تواجه المجلات العلمية في الجامعات السعودية ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالضبط الببليوجرافي لتلك المجلات، حيث تتصدر هذه المشكلة القائمة في هذا السياق، يلي ذلك من حيث الأهمية ضعف التواصل بين المسؤولين عن المجلات العلمية، ثم غياب التوثيق العلمي، وبعد ذلك عدم مواكبة تلك المجلات لمستجدات العصر، والتكيف مع روح التطورات العالمية، وأخيراً قلة الأبحاث القادمة إلى المجلة من داخل الجامعة.

- قد يكمن السبب في عدم مواكبة المقالات المنشورة في المجلات الجامعية لروح العصر إلى ضعف العلاقة بين البحوث التي يقوم بها بعض الأساتذة وطبيعة المجتمع واحتياجاته الحقيقية؛ ذلك أن بعض أو ربما أغلب تلك البحوث تركز على قضايا نظرية بحتة ومشكلات هامشية، وتبتعد عن الموضوعات الحيوية؛ الأمر الذي قد يحدث فجوة بين الجامعة والمجتمع، ويضعف التلاحم بينهما، حيث يعيش بعض الباحثين في بروج عاجية، ويتناولون موضوعات لا تخدم احتياجات التنمية.

المقترحات والتوصيات:

بناء على ما انتهت إليه هذه الدراسة من نتائج؛ فإن أهم المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحسين المسار الحالي للمجلات العلمية المحكّمة في جامعات المملكة، وتدعم بالتالي مسيرة الاتصال العلمي، تتمثل فيما يلي:

- زيادة الوعي بأهمية الإنترنت في الاتصال العلمي، وذلك من خلال تأهيل الباحثين على توظيف هذه الشبكة (بوصفها أداة للاتصال العلمي) على كيفية الاسترجاع الصحيح للمعلومات، وكيفية التواصل مع زملاء المهنة في مختلف الدول بغرض تبادل الخبرات. ويمكن أيضاً توظيف تقنية الجيل الثاني والشبكات الاجتماعية لتفعيل التواصل مع الوسط العلمي.
- العمل على زيادة توظيف شبكة الإنترنت والاستغلال الأمثل لها بوصفها وسيلة مهمة للاتصال العلمي في الوقت الراهن، وذلك من خلال وضع عناوين إلكترونية للمجلات العلمية السعودية، وتصميم مواقع لها على الإنترنت بغرض زيادة رقعة تسويقها، وزيادة سرعة التواصل العلمي بين الباحثين والمحكمين.

- إنشاء قواعد معلومات متكاملة عن الباحثين والمتخصصين بغرض تبادلها بين المسؤولين عن المجلات العلمية، والإفادة منها في مجال التحكيم العلمي. فقد أثبتت النتائج أن التقنية لم توظف بعد بالشكل المطلوب في المراسلات والاستشارات العلمية ونحوها.
- ضرورة الاتفاق على قواعد نشر موحدة لجميع المجلات العلمية المتخصصة التي تصدر في جامعات المملكة، حيث أثبتت المعطيات أن هناك تفاوتاً واضحاً في هذا الصدد، وأن عملية وضع الشروط تحكمها الاجتهادات الشخصية في أغلب الأحوال.
- زيادة الاهتمام بضبط محتويات المجلات العلمية، وذلك من خلال إصدار أدوات الضبط الببليوجرافي المتمثلة في الكشافات والمستخلصات والأدلة والفهارس الموحدة وغيرها، التي تعمل على تيسير سبل الانتفاع بمحتويات تلك المجلات، وتعميم فائدتها، وجعلها في متناول الباحثين والدارسين. وينبغي أن تتكاتف جهود الجامعات السعودية في هذا المضمار، وتعمل على تبني خطة محكمة لتنفيذ المشروعات الببليوجرافية للمجلات المتخصصة، حيث إن إصدار مثل تلك الأدوات يخرج عن حدود الإمكانات الفردية.
- تحديد أسلوب التوثيق الصحيح ضمن قواعد النشر في المجلات العلمية الصادرة في الجامعات السعودية، حيث أثبتت الدراسة أن المجلات محل البحث لم تحسم هذه القضية بعد، ولم تضع ضوابط موحدة للتوثيق العلمي، خاصة فيما يتعلق بتوثيق النقل والاقتباس من المصادر الإلكترونية.
- إجراء المزيد من التنسيق بين رؤساء تحرير المجلات الجامعية في المملكة، وذلك من خلال وضع آلية لتوحيد الجهود والتكامل فيما بينهم، وتبادل الخبرات الفنية والبشرية.

- إعادة النظر في نظام التحكيم المعمول به حالياً في المجلات الأكاديمية، ومراجعة قوائم المحكمين أولاً بأول بغرض استبعاد من يعرف عنهم التأخر في تحكيم البحوث. ويقترح توظيف التحكيم الإلكتروني بغية تقليص المدة اللازمة، والتخلص من مشكلات البريد خاصة لمن هم خارج المملكة، حيث يتم التواصل مع الباحثين والمحكين، ويتم إرسال العمل ونماذج التحكيم عبر الإنترنت.
- تقليص المدة التي تستغرقها عملية النشر، ومن ذلك الإسراع في عملية التحكيم، والإسراع في نشر البحوث التي أجازها المحكمون، واختصار الإجراءات الإدارية والتجارب الطباعية، والاستعانة بمحررين إضافيين عند الضرورة.
- العمل على إقناع المسؤولين في الجامعات السعودية بقبول المجلة الإلكترونية في الترقيات العلمية ونحوها، وعدم الاقتصار على المجلات المطبوعة، وبذا يمكن دعم النشر الإلكتروني، وتشجيع الباحثين على المشاركة فيه.
- وأخيراً فقد اقتصر نطاق الدراسة الحالية على المجلات العلمية بوصفها قناة رسمية للاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية، وهناك قنوات أخرى تسهم في تعزيز التواصل، ولها أهميتها في المجتمع العلمي، ومع ذلك فلم تتعرض لها الدراسة الحالية لكي لا تخرج عن الهدف المرسوم لها. ويؤمل أن تعمل الدراسات اللاحقة على تغطية ما عجزت الدراسة الحالية عن تغطيته، وذلك بغية الخروج برؤية تكاملية عن منظومة الاتصال العلمي بين العلماء والباحثين.


الملاحق

(الملحق رقم ١)

قائمة ببليوجرافية بالمجلات العلمية التي تصدرها مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

بحوث ودراسات في العلوم الاجتماعية.

أصدرت هذه المجلة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام بالرياض، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٦هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي، ثم توقفت عن الصدور.

حولية البحوث والدراسات التربوية.

يتولى مركز البحوث والدراسات التربوية بكلية المعلمين في بيشة إصدار هذه المجلة العلمية المتخصصة، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٢١ / ١٤٢٢هـ، وهي تصدر بشكل سنوي كما يوحي بذلك العنوان، ولا تزال مستمرة في الصدور.

حولية كلية المعلمين في أبها.

تصدر هذه المجلة العلمية المحكمة عن طريق مركز البحوث والدراسات التربوية بكلية المعلمين في أبها، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢١هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي.

حولية كلية المعلمين في جازان.

تتولى كلية المعلمين في جازان إصدار هذه المجلة المتخصصة، حيث صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢١هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي.

حولية المكتبات والمعلومات.

صدرت هذه المجلة العلمية المتخصصة عن طريق قسم المكتبات والمعلومات بكلية العلوم الاجتماعية (حالياً قسم دراسات المعلومات بكلية علوم الحاسب والمعلومات) بجامعة الإمام بالرياض، حيث صدر العدد الأول منها خلال العام الجامعي ١٤٠٥ / ١٤٠٦هـ، وكان مخططاً لها أن تصدر بشكل سنوي، إلا أنها سرعان ما توقفت عن الصدور.

مجلة الاقتصاد والإدارة.

يصدر هذه المجلة الأكاديمية مركز البحوث والتنمية بكلية الاقتصاد والإدارة في جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وصدر العدد الأول منها في عام ١٣٩٥هـ بشكل نصف سنوي، ومن ثم توقفت عن الصدور.

مجلة البحوث التربوية (الباحة).

يتولى مركز البحوث التربوية بكلية المعلمين في الباحة إصدار هذه المجلة، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٢١هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي.

مجلة البحوث التربوية (حائل).

تصدر هذه المجلة العلمية المحكمة عن طريق مركز البحوث التربوية بكلية المعلمين بحائل، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٢هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل نصف سنوي.

مجلة البحوث والدراسات التربوية (الأحساء).

يتولى مركز البحوث والدراسات التربوية في كلية المعلمين بالأحساء إصدار هذه المجلة، وقد صدر العدد الأول منها خلال العام الدراسي ١٤٢٦ / ١٤٢٧هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي.

مجلة البحوث والدراسات التربوية (بيشة).

يصدر هذه المجلة مركز البحوث والدراسات التربوية بكلية المعلمين في بيشة، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٢١هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي.

مجلة البحوث والدراسات في الآداب والعلوم والتربية.

يتولى مركز البحوث التربوية بكلية المعلمين في محافظة جدة إصدار هذه المجلة العلمية المحكّمة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٥هـ، وهي تصدر بشكل نصف سنوي (كل ستة أشهر)، ولا تزال مستمرة في الصدور.

مجلة الجامعة الإسلامية.

تشرف الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة على إصدار هذه المجلة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٣٨٨هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل فصلي (كل ثلاثة أشهر).

مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة.

تشرف وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة على إصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٩هـ، ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل فصلي.

مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية.

تتولى جامعة أم القرى إصدار هذه المجلة العلمية المتخصصة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٩هـ، ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل نصف سنوي.

مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها.

تصدر هذه المجلة جامعة أم القرى، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٩هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (كل أربعة أشهر).

مجلة جامعة أم القرى للعلوم والطب والهندسة.

تتولى جامعة أم القرى إصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٩هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (كل ستة أشهر).

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

تتولى عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام بالرياض إصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٩هـ. وكانت تصدر بشكل فصلي (كل ثلاثة أشهر)، ثم توقفت عن الصدور في شهر شوال عام ١٤٢٧هـ حينما رأت الجامعة أن الوقت قد حان لإصدار مجلتها في اتجاهين يمثلان العلوم الشرعية والعربية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية.

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: العلوم الشرعية والعربية.

تقوم عمادة البحث العلمي بجامعة الإمام بالرياض إصدار هذه المجلة المحكمة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٧هـ، ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (كل ثلاثة أشهر).

مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية : العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تشرف جامعة الإمام على إصدار هذه المجلة الأكاديمية، وقد صدر العدد الأول منها في شوال عام ١٤٢٧هـ، ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (كل ثلاثة أشهر).

مجلة جامعة طيبة للعلوم.

تصدر هذه المجلة جامعة طيبة بالمدينة المنورة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٧هـ، وهي تصدر بشكل نصف سنوي، ولا تزال مستمرة في الصدور.

مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية.

تصدرها جامعة طيبة بالمدينة المنورة، صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٧هـ، وهي تصدر بشكل نصف سنوي، ولا تزال مستمرة في الصدور.

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والعربية والإنسانية.

تتولى جامعة الملك خالد بأبها إصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٢٤هـ، ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوية).

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الطبيعية والطبية والتقنية.

تصدر هذه المجلة عن طريق جامعة الملك خالد، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٥هـ، ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوية).

مجلة جامعة الملك سعود : الآداب.

تقوم إدارة النشر العلمي بجامعة الملك سعود بالرياض بإصدار هذه المجلة المتخصصة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٣٩٠هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل نصف سنوي.

مجلة جامعة الملك سعود : العلوم.

تشرف جامعة الملك سعود على إصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٩هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (كل ستة أشهر).

مجلة جامعة الملك سعود : العلوم الإدارية.

تصدر هذه المجلة عن طريق جامعة الملك سعود – إدارة النشر العلمي، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٣٨٩هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل نصف سنوي.

مجلة جامعة الملك سعود : العلوم التربوية والدراسات الإسلامية.

تقوم جامعة الملك سعود بإصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٩هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوي).

مجلة جامعة الملك سعود : علوم الحاسب والمعلومات.

تشرف إدارة النشر العلمي بجامعة الملك سعود على إعداد هذه المجلة وإصدارها، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤١٤هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل نصف سنوي.

مجلة جامعة الملك سعود : العلوم الزراعية.

تتولى جامعة الملك سعود إصدار هذه المجلة ونشرها وتوزيعها، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٩هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوي).

مجلة جامعة الملك سعود : العلوم الهندسية.

تقوم جامعة الملك سعود عن طريق إدارة النشر العلمي بالإشراف على إعداد هذه المجلة وإصدارها، حيث صدر العدد الأول في عام ١٣٩٥هـ بشكل نصف سنوي. وبدأت المجلة تصدر أخيراً بشكل سنوي عن طريق مركز البحوث بكلية الهندسة تحت مسمى (البحوث والدراسات الهندسية).

مجلة جامعة الملك سعود : العمارة والتخطيط.

تصدر جامعة الملك سعود ممثلة في إدارة النشر العلمي هذه المجلة الأكاديمية، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٩هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل سنوي منتظم.

مجلة جامعة الملك سعود : اللغات والترجمة.

تتولى جامعة الملك سعود إصدار هذه المجلة العلمية المتخصصة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤١٨هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل نصف سنوي.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز.

تولت جامعة الملك عبدالعزيز بجدة إصدار هذه المجلة، وصدر العدد الأول منها في عام ١٣٩٧هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي، ثم توقفت عن الصدور.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الآداب والعلوم الإنسانية.

تقوم جامعة الملك عبدالعزيز ممثلة في مركز النشر العلمي بإصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٨هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل سنوي منتظم.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي.

تصدر هذه المجلة جامعة الملك عبدالعزيز بجدة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٩هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل سنوي منتظم.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة.

يشرف مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز على إصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٨هـ. والمجلة حالياً مستمرة في الصدور بشكل منتظم (نصف سنوية).

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم.

تتولى جامعة الملك عبدالعزيز إصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٧هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل سنوي منتظم.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : علوم الأرصاد والبيئة وزراعة المناطق الجافة.

قام مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة بإصدار هذه المجلة، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤١٠هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي، ومن ثم توقفت عن الصدور في عام ١٤٢١هـ.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : علوم الأرض.

تشرف جامعة الملك عبدالعزيز على إعداد هذه المجلة وإصدارها، حيث صدر العدد الأول بتاريخ ١٤٠٨هـ. ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي منتظم.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : علوم البحار.

تصدر هذه المجلة عن طريق جامعة الملك عبدالعزيز، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤١٠هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (سنوية).

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم التربوية.

تتولى جامعة الملك عبدالعزيز إصدار هذه المجلة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٨هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل سنوي منتظم.

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم الطبية.

تقوم جامعة الملك عبدالعزيز بإصدار هذه المجلة المتخصصة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤١١هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (سنوية).

مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : العلوم الهندسية.

تصدر هذه المجلة تحت مظلة جامعة الملك عبدالعزيز بجدة من خلال مركز النشر العلمي بالجامعة، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٩هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل منتظم (كل ستة أشهر).

مجلة الدراسات والبحوث التربوية.

تصدر هذه المجلة الإدارة العامة لتعليم البنات بمكة المكرمة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢١هـ، وهي تصدر مرتين في السنة، ولا تزال مستمرة في الصدور.

المجلة السعودية للتعليم العالي.

تتولى وزارة التعليم العالي إصدار هذه المجلة العلمية المحكمة، وقد صدر العدد الأول منها في المحرم ١٤٢٤هـ. وكان مقرراً لها أن تصدر بشكل فصلي، إلا أن صدور المجلة توقف بعد إخراج العدد الرابع.

المجلة العربية للعلوم والهندسة.

تصدر هذه المجلة عن طريق جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٣٩٩هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل فصلي (تصدر باللغة الإنجليزية).

المجلة العلمية لجامعة القصيم : الزراعة والطب البيطري.

تقوم إدارة النشر والترجمة بإصدار هذه المجلة المحكمة وفق مجموعة من الضوابط العلمية والمنهجية، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٩هـ، وهي تصدر بشكل سنوي.

المجلة العلمية لجامعة القصيم : العلوم الشرعية.

تتولى إدارة النشر والترجمة في جامعة القصيم إصدار هذه المجلة العلمية المحكمة المتخصصة في الدراسات الشرعية، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٩هـ، وهي تصدر بشكل سنوي.

المجلة العلمية لجامعة القصيم : العلوم الصحية.

صدر العدد الأول من هذه المجلة العلمية المتخصصة في عام ١٤٢٩هـ، وهي مجلة سنوية تركز على الجوانب الصحية في مختلف فروعها، ويتم تحكيمها من قبل أساتذة متخصصين في المجال.

المجلة العلمية لجامعة القصيم : العلوم العربية والإنسانية.

تعد هذه المجلة من أحدث المجلات الجامعية التي صدرت في الآونة الأخيرة، حيث كان تاريخ صدور أول عدد منها في المحرم ١٤٢٩هـ، وتتولى إدارة النشر العلمي والترجمة بجامعة القصيم إصدارها، ولا تزال مستمرة في الصدور حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة.

المجلة العلمية لجامعة القصيم : الهندسة.

صدر العدد الأول من هذه المجلة في عام ١٤٢٩هـ، وهي مجلة متخصصة في العلوم الهندسية، تصدر بشكل سنوي، وتخضع مقالاتها للتحكيم العلمي، ويتم الإشراف عليها من قبل هيئة التحرير.

المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل.

يقوم المجلس العلمي بجامعة الملك فيصل بإصدار هذه المجلة العلمية المحكمة، وقد صدر العدد الأول منها في عام ١٤١٨هـ. ولا تزال المجلة مستمرة في الصدور بشكل نصف سنوي (تصدر تحت إصدارين مختلفين هما : العلوم الإنسانية والإدارية، والعلوم الأساسية والتطبيقية).

المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل : العلوم الإنسانية والإدارية.

وهـي متفرعـة عـن المجلـة السـابقة (بـصفتها المجلـة الأم)، وتتـولى جامعـة الملك فيصل بالأحساء إصدار هذه المجلة، وقـد صـدر العـدد الأول منهـا ـ في عام ١٤١٩هـ، وهـي تصدر نصف سنوية، ولا تزال مستمرة ـ في الصدور.

المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل : العلوم الأساسية والتطبيقية.

وهـذه المجلـة العلميـة متفرعـة أيـضاً عـن المجلـة الأم لجامعـة الملـك فيـصل بالأحـساء، وقـد صـدر العـدد الأول منهـا ـ في عـام ١٤٢٠هــ، وهــي تـصدر سنوية، ولا تزال مستمرة ـ في الصدور.

مجلة كليات البنات.

تتـولى وكالـة كليـات البنـات بـوزارة التعلـيم العـالي إصـدار هـذه المجلـة، وصـدر العـدد الأول منهـا ـ في عـام ١٤٢٨هــ، وتـصدر بـشكل فـصلي، ولا تزال مستمرة ـ في الصدور.

مجلة كليات المعلمين : العلوم الإنسانية.

تصدرها وكالة وزارة التعليم العالي لكليات المعلمين، وصدر العدد الأول من هذه المجلة ـ في عام ١٤٢٨هـ، وهـي نصف سنوية، ومـستمرة ـ في الـصدور حتى تاريخه.

مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض.

صدرت هذه المجلة العلمية عن طريق جامعة الرياض (جامعـة الملـك سـعود حالياً)، حيث كان ظهور العدد الأول مـن هـذه المجلـة ـ في عـام ١٣٩٠هـ، وظلت تصدر بشكل سنوي إلى أن توقفت عن الصدور.

مجلة كلية أصول الدين.

تولت كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض إصدار هذه المجلة، وصدر العدد الأول منها خلال العام الجامعي ١٣٩٧ / ١٣٩٨هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي، ومن ثم توقفت عن الصدور.

مجلة كلية التربية : جامعة الملك سعود.

تولت عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود إصدار هذه المجلة التي تحمل سلسلة (دراسات تربوية)، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٠٤هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي، ومن ثم توقفت عن الصدور.

مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (الأحساء).

صدرت هذه المجلة العلمية عن طريق جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وصدر العدد الأول خلال العام الجامعي ١٤٠١ / ١٤٠٢هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي إلى أن توقفت عن الصدور تماماً.

مجلة كلية الشريعة واللغة العربية (أبها).

قامت كلية الشريعة واللغة العربية بأبها التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (قبل أن تتحول إلى جامعة مستقلة) بإصدار هذه المجلة، حيث صدر العدد الأول منها في عام ١٣٩٨ / ١٣٩٩هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي، ومن ثم توقفت عن الصدور.

مجلة كلية الشريعة واللغة العربية (القصيم).

أشرفت كلية الشريعة واللغة العربية بالقصيم التابعة لجامعة الإمام (قبل أن تتحول إلى جامعة مستقلة) على إصدار هذه المجلة، وصدر العدد الأول منها في عام ١٣٩٩ / ١٤٠٠هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي، ثم توقفت

عن الصدور. وقد صدر العدد الثاني من هذه المجلة تحت عنوان: (مجلة كليتي الشريعة وأصول الدين والعلوم العربية والاجتماعية)، وصدر العدد الثالث تحت عنوان : (مجلة كلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم).

مجلة كلية العلوم الاجتماعية.

ظلت كلية العلوم الاجتماعية التابعة لجامعة الإمام بالرياض تصدر هذه المجلة فترة من الوقت، حيث صدر العدد الأول عام ١٣٩٧هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي، ومن ثم توقفت عن الصدور نهائياً.

مجلة كلية العلوم الصحية بأبها.

تصدر هذه المجلة العلمية المتخصصة كلية العلوم الصحية في أبها، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤١٧هـ، وهي غير منتظمة في إصدارها.

مجلة كلية اللغة العربية بالرياض.

ظلت كلية اللغة العربية التابعة لجامعة الإمام بالرياض تصدر هذه المجلة فترة من الوقت، حيث صدر العدد الأول منها في عام ١٣٩١هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي، وبعد فترة توقفت عن الصدور. وقد صدر العددان الخامس والسادس من هذه المجلة تحت عنوان: (مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية).

مجلة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى.

أصدرت كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة هذه المجلة المتخصصة، وصدر العدد الأول منها خلال العام الجامعي ١٤٠١ – ١٤٠٢هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي ثم توقفت عن الصدور.

مجلة كلية المعلمين بالرياض.

تصدر هذه المجلة وكالة وزارة التربية والتعليم لكليات المعلمين (سابقاً وفي الوقت الحالي تتبع وزارة التعليم العالي)، وصدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٢هـ، وهي نصف سنوية، ولا تزال مستمرة في الصدور.

مجلة مركز البحوث التربوية.

يصدر هذه المجلة مركز البحوث التربوية بكلية المعلمين في الباحة، حيث صدر العدد الأول منها في عام ١٤٢٠هـ، ولا تزال مستمرة في الصدور بشكل سنوي.

مجلة معهد اللغة العربية.

ظلت وحدة البحوث والمناهج بمعهد اللغة العربية التابع لجامعة أم القرى بمكة المكرمة تصدر هذه المجلة العلمية فترة من الزمن، حيث صدر العدد الأول في عام ١٤٠٢هـ، وكانت تصدر سنوية، ومن ثم توقفت عن الصدور من ضمن ما توقف من المجلات الجامعية الأخرى.

هذه سبيلي.

تولى المعهد العالي للدعوة الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض إصدار هذه المجلة، وصدر العدد الأول منها عام ١٣٩٨هـ، وكانت تصدر بشكل سنوي، ومن ثم توقفت عن الصدور.

الملحق رقم (٢)

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس تحرير مجلة .... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

فأفيد سعادتكم بأنني أعمل على مشروع بحث بعنوان: (الاتصال العلمي في البيئة الأكاديمية السعودية: الدوريات العلمية والتحديات المعاصرة). ومن أبرز ما يهدف إليه هذا المشروع هو دراسة دور الجامعات السعودية في دعم حركة الاتصال العلمي، ورصد الوضع الراهن للمجلات العلمية التي تصدرها هذه المؤسسات، وتحليل أهم ما يواجهها من معوقات، واقتراح أفضل السبل لتذليلها، ومن ثم الخروج برؤية تسهم في الارتقاء بمستوى تلك المجلات من الناحية العلمية والفنية، وجعلها أكثر فاعلية في تحسين التواصل بين المتخصصين.

لذا أرجو التكرم بالإجابة عن الأسئلة الموضحة في الاستبانة المرفقة، وتزويدنا بكافة ما يتوافر لديكم من معلومات عن المجلة التي تتشرفون برئاسة تحريرها. وستحظى المعلومات التي تدلون بها بمنتهى السرية، وسيتم توظيفها لأغراض علمية بحتة، وأشكر سعادتكم سلفاً على إسهامكم في إنجاح مشروع هذه الدراسة.

وتقبلوا خالص التحية والتقدير،،،

أ. د. سالم بن محمد السالم

قسم دراسات المعلومات

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

١. معلومات عامة

اسم المجلة	
جهة النشر (اسم الجامعة)	
عنوان المجلة	
تاريخ صدور العدد الأول	

٢- تتمثل أبرز **الصعوبات التقنية** التي تعرقل مسيرة المجلات العلمية في الجامعات السعودية في الآتي (يمكن اختيار أكثر من بند) :

[ ] عدم قبول النشر الإلكتروني للترقية العلمية.

[ ] عدم تصميم موقع للمجلة على شبكة المعلومات العالمية.

[ ] عدم بناء قواعد بيانات تسهل عملية التواصل مع الباحثين والمحكمين.

[ ] عدم توظيف التقنية في المراسلات والاستشارات.

[ ] تفاوت أسلوب توثيق المصادر الإلكترونية.

[ ] تعرض المعلومات المنشورة في المجلات الإلكترونية للسرقة والانتحال

[ ] معوقات تقنية أخرى (فضلاً حدد).

....

٣- تتمثل أبرز **الصعوبات الفنية** التي تعرقل مسيرة المجلات العلمية في الجامعات السعودية في الآتي (يمكن اختيار أكثر من بند):

[ ] ضعف خدمات التكشيف.

[ ] ضعف خدمات الاستخلاص.

[ ] الافتقار إلى الأساليب الفنية في الإعداد والإخراج.

[ ] عدم الالتزام بالمواصفات القياسية الدولية.

[ ] عدم توحيد أسلوب توثيق المراجع العلمية.

[ ] عدم التزام البعض بأصول الكتابة العلمية.

[ ] معوقات فنية أخرى (فضلاً حدد) ....

٤- تتمثل أبرز **المشكلات المالية** التي تواجه المجلات التي تصدرها جامعات المملكة في الآتي (يمكن اختيار أكثر من بند):

[ ] ضعف البند المالي المخصص لدعم المجلات العلمية.

[ ] تدني مكافآت المحكمين.

[ ] ارتفاع تكلفة نشر المجلات الورقية في مقابل المجلات الإلكترونية.

[ ] عدم صرف مكافآت للباحثين.

[ ] مشكلات مالية أخرى (فضلاً حدد) ....

٥- تتمثل أبرز **الصعوبات الإدارية** التي قد تحد من انطلاقة مجلات الجامعات السعودية في الآتي يمكن اختيار أكثر من بند):

[ ] التوقف عن الصدور.

[ ] عدم القدرة على الاستمرار.

[ ] عدم وضع قواعد واضحة تحكم استمرار المجلة.

[ ] ضعف تسويق المجلة.

[ ] عدم وجود سياسة واضحة للتحكيم.

[ ] التأخر في نشر المجلة.

[ ] طول الوقت الذي تستغرقه عملية توزيع المجلة.

[ ] ضعف تبادل الخبرات بين المسؤولين عن المجلات.

[ ] عدم مراعاة التخصص الدقيق للمحكمين في بعض الحالات.

[ ] صعوبات إدارية أخرى (فضلاً حدد) ....

٦- تتمثل أبرز **الصعوبات البشرية** التي تعرقل تقدم المجلات المحكمة التي تصدرها جامعات المملكة في الآتي (يمكن اختيار أكثر من بند) :

[ ] عزوف بعض الأساتذة عن الكتابة في المجلات العلمية.

[ ] عزوف بعض الأساتذة عن قراءة المجلات العلمية.

[ ] عدم قناعة البعض بأهمية المجلة في تقدم العلم.

[ ] اعتقاد البعض بأن المجلات المطبوعة غير مناسبة لنشر البحوث بالسرعة المطلوبة.

[ ] وجود بعض الباحثين غير المقتنعين بمبدأ التحكيم.

[ ] تأخر بعض المحكمين في إنجاز الأعمال.

[ ] عدم توافر كفاءات مدربة للقيام بعمليات الإخراج والطباعة والتوزيع

[ ] معوقات بشرية أخرى (فضلاً حدد) ....

٧- هناك **صعوبات أخرى** (إضافة إلى ما سبق) قد تمثل حجر عثرة أمام تقدم المجلات العلمية المحكمة، فضلاً حدد ما تراه مناسباً من البنود التالية:

[ ] غياب التوثيق العلمي.

[ ] ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالضبط الببليوجرافي للمجلات.

[ ] ضعف التواصل بين المسؤولين عن المجلات العلمية.

[ ] عدم مواكبة المجلات العلمية لمستجدات العصر والتكيف مع روح التطورات العالمية.

[ ] قلة الأبحاث القادمة إلى المجلة من داخل الجامعة.

٨- فضلاً سجل في المساحة التالية ما لديك من آراء ومقترحات ترى أنها قد تسهم في معالجة المشكلات التي تواجه المجلات العلمية في الجامعات السعودية، وتدعم بالتالي صناعة النشر العلمي، وتعزز الوضع الراهن للاتصال العلمي بين الأكاديميين:

....

....

....

....

المصادر والمراجع

أولاً : المراجع العربية :

- الأطرم، محمد عبدالله، القوائم الموحدة للدوريات في المملكة العربية السعودية. **مكتبة الإدارة**. مج ١٣. ع ١ (المحرم ١٤٠٦هـ). ص ٧ – ١٦.
- أوبينهم، تشارلز. حقوق المؤلفين والنشر الإلكتروني في بيئة الإنترنت : فرص البقاء واحتمالات الاندثار. ترجمة محمد إبراهيم محمد. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج ١١. ع ٢ (رجب – ذوالحجة ١٤٢٦هـ). ص٢٠٨ – ٢٣٤.
- باطويل، هدى محمد؛ والسريحي، منى داخل. النشر الإلكتروني : دراسة لأهم القضايا ذات العلاقة بعلم المكتبات والمعلومات. **الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات**. مج ٩. ع ١٧ (يناير ٢٠٠٢م). ص ٢٣ – ٥٤.
- بكري، سعد علي الحاج؛ وأحمد، أبوبكر سلطان. مجلات علمية محكمة عبر الإنترنت: الإيجابيات والمعوقات. **الفيصل**. ع ٢٩٥ (المحرم ١٤٢٢هـ). ص ٧٣ – ٨٠.
- بوعزة، عبدالمجيد صالح. المكتبات الرقمية وبعض القضايا الفكرية. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج ١١. ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة). ص ٧٧ – ١٠٠.
- بوعزة، عبدالمجيد صالح. المكتبات الرقمية : تحديات الحاضر وآفاق المستقبل.– الرياض : **مكتبة الملك فهد الوطنية**. ١٤٢٧هـ.
- تمراز، أحمد بن علي. مشكلات التحكيم العلمي في الدوريات العربية : دراسة لثلاث دوريات عربية في المكتبات والمعلومات. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج ١٤. ع ٢ (رجب – ذي الحجة ١٤٢٩هـ). ص ٢٧٦ – ٢٩٦.

- توق، محي الدين. التربية المستمرة ودور الجامعات في تطويرها. **رسالة الخليج العربي**. س ٥. ع ١٥ (١٤٠٥هـ). ص ٣ -٣٤.
- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. **السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي**. الجزء الأول .- الرياض : الجامعة. ١٤٢٨هـ.
- الجرف، ريما بنت سعد. المشكلات التي تواجه محكمي المؤسسات الأكاديمية المحلية والدولية. **السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي التي نظمتها جامعة الإمام خلال الفترة ٢٨ – ٢٩ ذوالحجة ١٤٢٨هـ** .- الرياض: الجامعة. ١٤٢٨هـ. الجزء الأول. ص ٥٦١ – ٦٠٣.
- جوهري، عزت. واقع الإفادة من مصادر المعلومات الإلكترونية بالبحث العلمي بجامعة الملك عبدالعزيز بجدة (شطر الطالبات) : تحليل الاستشهادات المرجعية بالرسائل الجامعية بين عامي ١٤٢٠ – ١٤٢٥هـ. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج ١٣. ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢٨هـ). ص ٢٦١ – ٢٨٥.
- الحلوجي، عبدالستار. **مدخل لدراسة المراجع**. القاهرة : المؤلف. ١٣٩٤هـ.
- حمادة، سمير نجم. المعايير المقترحة لتقويم الدوريات العلمية في العالم العربي. **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. س ١٢. ع ٢ (أبريل ١٩٩٢م). ص ٥٤ – ٧٤.
- الخطيب، محمد بن شحات. **التعليم العالي : قضايا ورؤى**.- الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع. ١٤٢٤هـ.
- الخليفي، محمد بن صالح. توثيق الاستشهادات المرجعية : دراسة تحليلية لمنهاج النشر في بعض الدوريات. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج ٦. ع ٢ (رجب – ذو الحجة ١٤٢١هـ). ص ١١٦ – ١٣٥.

- الخليفي، محمد بن صالح. دور الإنترنت في الاتصال العلمي عند الباحثين العرب في علم المكتبات والمعلومات. **عالم المعلومات والمكتبات والنشر**. مج ٣. ع ٢ (يناير ٢٠٠٢م). ص ١٣ – ٣٥.
- الدوسري، فهد مسفر. **الاتصال العلمي عند الباحثين العرب في العلوم البحتة**.- الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية. ١٤١١هـ. (السلسلة الأولى – ٥).
- الدوسري، فهد مسفر. **نظام الاتصال الفكري عند الأدباء الأكاديميين في المملكة العربية السعودية : دراسة ببليومترية مقارنة**.- الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية. ١٤١٩هـ. (السلسلة الأولى – ٢٧).
- دياب، حامد الشافعي. الدوريات. **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. س٣. ع٤ (أكتوبر ١٩٨٣م). ص ١٢٩ – ١٤٢.
- رفعت، أماني أحمد. السلوك الاتصالي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة : دراسة ميدانية. **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. س ٢٦. ع ١ (يناير ٢٠٠٦م). ص ١٢٥ – ١٤٢.
- رمضان، ناصر محمد. **الاتصال العلمي في التراث الإسلامي : من صدر الإسلام حتى نهاية العصر العباسي**.- القاهرة : دار غريب، ١٩٩٤م.
- السالم، سالم محمد. **تطور حركة المكتبات والمعلومات في المملكة العربية السعودية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود**.- الرياض : وزارة التعليم العالي. ١٤٢٢هـ.
- السالم، سالم محمد. **واقع البحث العلمي في الجامعات**.- الرياض : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. ١٤١٧هـ.

- السالم، سالم محمد. ا**لمجلات العلمية المحكمة في المملكة العربية السعودية : دراسة تقويمية للوضع الراهن**.- الرياض : دارة الملك عبدالعزيز. ١٤٢٥هـ.

- السريحي، حسن عواد؛ والسريحي، منى داخل. النشر الإلكتروني : دراسة نظرية لبعض قضايا الدوريات الإلكترونية في المكتبات الجامعية. **دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات**. مج ٦. ع ٢ (مايو ٢٠٠١م). ص ٢٢ – ٨١.

- أبو السعد، موريس. الندوة السعودية الأولى للنشر العلمي. **عالم المعلومات والمكتبات والنشر**. مج ٣. ع ١ (يوليو ٢٠٠١م). ص ٢٨٥ – ٢٨٨.

- شاهين، شريف كامل. تأثير النشر الإلكتروني على دوريات علم الاجتماع بالمكتبة المركزية بجامعة الملك عبدالعزيز : دراسة للاستخدام والمستخدمين. **دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات**. مج ٥. ع ١ (يناير ٢٠٠٠م). ص ٩ – ٦٥.

- الشريف، عبدالعزيز محمد؛ وسليمان. مفرح فهيم. تحرير أصول الدوريات العلمية السعودية ونشرها على ضوء المواصفات القياسية العالمية. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج ٨. ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢٣هـ). ص ١٨٩ – ٢٢٠.

- الشهراني، عامر بن عبدالله. مشكلات التحكيم العلمي للبحوث والدراسات العلمية. التحكيم ودوره في نظام الاتصال العلمي. **السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي التي نظمتها جامعة الإمام خلال الفترة ٢٨ – ٢٩ ذوالحجة ١٤٢٨هـ**.- الرياض : الجامعة. ١٤٢٨هـ. الجزء الأول. ص٤٦٩ – ٤٩٠.

- الشويش، علي بن شويش. الدوريات الإلكترونية العربية : دراسة استطلاعية. **دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات**. مج ١٣. ع ١ (يناير ٢٠٠٨م). ص ١٠ – ٤٢.
- صادق، أمينة مصطفى. الدوريات الإلكترونية وأثرها على جهود خدمات المعلومات في المكتبة. **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. س ٢٠. ع ٢ (إبريل ٢٠٠٠م). ص ٥ – ٢٦.
- الصمادي، نسيم. الاتجاهات العددية والنوعية للدوريات السعودية لهاشم عبده هاشم : عرض وتحليل. **عالم الكتب**. مج ٢. ع ٣ (المحرم ١٤٠٢هـ). ص ٥١٨ – ٥٢١.
- عباس، هشام بن عبدالله. المجلات الأكاديمية في المملكة العربية السعودية. **عالم الكتب**. مج ١١. ع ٣ (المحرم ١٤١١هـ). ص ٣٣١ – ٣٤٠.
- عبدالله، نوال محمد. مقتنيات الدوريات في المكتبات المتخصصة : المشكلات والتطوير. **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. س ١٩. ع ٢ (أبريل ١٩٩٩م). ص ١١٨ – ١٣٤.
- العريشي، جبريل بن حسن. الاتصال العلمي والمكتبات الرقمية : مراجعة علمية لقضايا التأثير والتأثر والاتجاهات المستقبلية. **دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات**. مج ١٢. ع ٢ (مايو ٢٠٠٧م). ص ١٦ – ٤٨.
- عزام، برجس. الدوريات : **دراسة في أهمية الصحف والمجلات وأنواعها وكيفية استرجاع معلوماتها**.- دمشق : طلاس للدراسات والترجمة والنشر. ١٩٩٠م.

- علـي، موفـق حيـاوي. الأهميـة النـسبية لـلأدوار الوظيفيـة لأعـضاء الهيئـة التدريسية في جامعة الموصل. **مجلة اتحاد الجامعات العربية**. ع ٢٨ (رجب ١٤١٣هـ). ص ٣١٠ – ٣٤١.
- العناني، شكري عبدالسلام. **الضبط الببليوجرافي لمحتويات الدوريات السعودية**. – الرياض : معهد الإدارة العامة. ١٤٠٩هـ.
- فراج، عبدالرحمن. التحكيم ودوره في نظام الاتصال العلمي. **السجل العلمي لندوة التحكيم العلمي التي نظمتها جامعة الإمام خلال الفترة ٢٨ – ٢٩ ذوالحجة ١٤٢٨هـ**. – الرياض : الجامعة. ١٤٢٨هـ. الجزء الأول. ص ١٢٩ – ١٧٢.
- فـراج، عبـدالرحمن. تنظـيم الكتابـة العلميـة في الـدوريات المتخصـصة. **أحوال المعرفة**. س ٦. ع ٢٣ (شوال ١٤٢٢هـ). ص ٥٥ – ٥٨.
- فراج، عبدالرحمن. مواقع الدوريات الإلكترونية على الإنترنت : دراسة استكشافية للدوريات المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات الرقمية. **دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات**. مج ٩. ع ٣ (سبتمبر ٢٠٠٤م). ٩٧ – ١٣٢.
- فرحات، هاشم. **الدوريات العلمية للجامعات السعودية : دراسة تقويمية لدرجة التزامها بالمواصفات القياسية الصادرة عن المنظمة الدولية للتقييس**. – الرياض : جامعة الملك سعود – مركز البحوث بكلية الآداب، ١٤٢٦هـ (سلسلة الدراسات العلمية المحكمة : ١٠١).
- الفضلي، عبدالله علي. الإنتاج الفكري الصادر عن جامعة صنعاء في الفترة من ١٩٧٦ إلى ٢٠٠٢م : الأطروحات. الكتب. الدوريات : دراسة

ببليومترية تحليلية إحصائية. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج١١، ع١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ). ٢٢١ – ٢٧٤.

- قاسم. حشمت محمد علي. الاتصال العلمي في البيئة الإلكترونية. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج ٨. ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢٣هـ). ص ١٥٥ – ١٨٢.
- قاسم، حشمت محمد علي. الدوريات الإلكترونية التخصصية : تطورها وتحدياتها الاجتماعية والاقتصادية. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج ٩. ع ٢ (رجب – ذو الحجة ١٤٢٤هـ). ص ٢٦٤ – ٢٩١.
- قاسم، حشمت محمد علي. الدوريات العلمية : الارتقاء بمقتنيات المكتبات بتحليل اتجاهات النشر لطوني ستانكوس. **عالم الكتب**. مج ١٧. ع ١ (رجب – شعبان ١٤١٦هـ). ص ٥٣ – ٦٠.
- قاسم، حشمت محمد علي. الدوريات العلمية والتقنية للمبرت. **عالم الكتب**. مج ٧. ع ٤ (ربيع الآخر ١٤٠٧هـ). ص ٤٩٧ – ٥٠٥.
- القحطاني، منصور بن عوض بن صالح. **تمويل البحث العلمي في الجامعات السعودية وسبل تنميته : دراسة ميدانية**.– مكة المكرمة: جامعة أم القرى. ١٤٢٥هـ (سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها – ٣٧).
- لالي، إلين. رؤية باحث للاتصال العلمي الإلكتروني؛ ترجمة محمد إبراهيم محمد. **دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات**. مج ١. ع ٢ (مايو ٢٠٠٥م). ص ١٢٤ – ١٤٠.
- مجلس التعليم العالي. **نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه**.– ط٢.– الرياض : الأمانة العامة للمجلس. ١٤٢٧هـ.

- محمد، محمود سيد؛ والشريف، عبدالعزيز بن محمد. المجلات الجامعية في المملكة العربية السعودية وكيفية تطويرها. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج ١٠. ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢٥هـ). ص ٩٠ – ١١٦.
- محيى الدين، حسانة. اقتصاد المعرفة في مجتمع المعلومات. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج ٩. ع ٢ (رجب – ذو الحجة ١٤٢٤هـ). ص ٢٤٤ – ٢٦٣.
- مرسي، محمد عبدالعليم. ترشيد جهود أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الخليجية في مجال البحث العلمي. **وقائع الندوة الفكرية الثانية لرؤساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج**. جامعة الملك عبدالعزيز بجدة ٢٣ – ٢٥ رجب ١٤٠٥هـ / ١٣ – ١٥ أبريل ١٩٨٥م. – الرياض : مكتب التربية. ١٤٠٧هـ.
- مرغلاني، محمد أمين عبدالصمد. النشر العلمي في جامعة الملك عبدالعزيز: دراسة إحصائية تحليلية ببليومترية. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج ٦. ع ١ (المحرم – جمادى الآخرة ١٤٢١هـ). ص ١٠٨ – ١٩٦.
- مسلم، فيدان عمر. استخدام الإنترنت في شبكة الجامعات المصرية : دراسة ميدانية. **مجلة المكتبات والمعلومات العربية**. ع ٢ (أبريل ١٩٩٩م). ص ٥ – ٤٥.
- المقدم، سناء عبدالمنعم. الدوريات العلمية الأجنبية التي تقتنيها مكتبات جامعة أسيوط : دراسة عددية ونوعية. **عالم المعلومات والمكتبات والنشر**. مج ٢. ع ٢ (يناير ٢٠٠١م). ص. ١٢٧ – ١٤٧.
- مكتبة الملك فهد الوطنية. إدارة التسجيل والترقيمات الدولية. **دليل الدوريات السعودية**. – ط ٢. – الرياض : المكتبة. ١٤٢١هـ.

- ميخائيل، موريس أبو السعد. **الكتاب تحريره ونشره**.– الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية. ١٤١٦هـ.
- ميخائيل، موريس أبو السعد. النشر الأكاديمي : ماهيته وأثر دور النشر الجامعية فيه. **مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية**. مج ١. ع ٢ (رجب – ذوالحجة ١٤١٦هـ). ٩٨ – ١٢٨.
- هاشم، هاشم عبده. **الاتجاهات العددية والنوعية للدوريات السعودية**.– جدة : تهامة. ١٤٠١هـ.
- ياغي، محمد عبدالفتاح. **واقع الدوريات العربية المتخصصة في العلوم الإدارية**.– الرياض: جامعة الملك سعود – كلية العلوم الإدارية – مركز البحوث. ١٩٧٧م.

ثانيًا : المراجع الإنجليزية :

- Crawford , Walt. Electronic Access To Scientific Articles : Another Perspective. Econtent. Vol. 25 , No. 5 (May 2002). P. 42 – 43.
- David , M & Leslie , Jr. A Shifting Mosaic Of Scholarly Publishing , Scientific Delivery , And Future Impact Changing The Face Of Learned Societies. Journal Of Mammalogy. Vol. 88 , Issue 2 (April 2007). P. 275 – 286.
- Drake , Miriam A. Scholarly Communication In Turmoil. Information Today. Vol. 24 , Issue 2 (February 2007). P. 1 – 7.
- The Functions Of A Scientific Journal. American Journal Of Physics. Vol. 67 , No. 1 (January 1999). P. 16 – 17.
- Greco , Albert ; Wharton , Robert ; Estelami , Hooman ; Jones , Robert. The State Of Scholarly Journal Publishing : 1981 – 2000. Journal Of Scholarly Publishing. Vol. 37 , Issue. 3 (April 2006). P. 155 – 214.

- Gorman , G. E. Christine Borgman And Scholarly Communication. Online Information Review. Vol 32 , Issue 1 (2008). P. 5 – 7.
- Hogan , Tom. Drexel University Moves Aggressively From Print To Electronic Access For Journals. Computers In Libraries. Vo. 21 , No. 5 (2001). P. 22 – 26.
- Kaminer , Noam. Internet Use And Scholars' Productivity. Ph. D. Dissertation. University Of California , Berkely , 1997.
- Kaur , Amritpal. Electronic Journals And Scholarly Communication. Information Studies. Vol 13 , No. 4 (2007). P. 227 – 239.
- Kenyon , Andrew T. Access : Journals And Scholarly Communication. Australian Journal Of Communication. Vol. 35 , Issue 1 (2008). P. 102 – 104.
- Kurata , Keiko ; Matsubayashi , Mamiko ; Mine , Shinji ; Muranushi , Tomohide ; Ueda , Shuichi. Electronic Journals And Their Unbundled Functions In Scholarly Communication : Views And Utilization By Scientific, Technological And Medical Researchers In Japan. Information Processing & Management. Vol 43. No , 5 (Septemper 2007). P. 1402 – 1415.
- Lally , Elaine. A Researcher's Perspective On Electronic Scholarly Communication. Online Information Review. Vol 25 , Issue 2 (2001). P. 80 – 87.
- Lund , Amy E. Should A Scientific Journal Be Completely Independent Of The Organization That Publishes It ? Journal Of The American Dental Association. Vol. 130 , No. 5 (May 1999). P. 630
- Mabe , M. A. Digital Dilemmas Challenges For The Scientific Journal Publisher. Aslib Proceedings. Vol 53 , No. 3 (March 2001). P. 85 – 92.
- Manna , Manfredi La & Young , Jean. The Electronic Society For Social Scientists : From Journals As Documents To Journals As Knowledge

Exchanges. Interlending & Document Supply. Vol. 30 , Issue 4 (2002). P. 178 – 183.

- Moghaddam , Glonessa Galyani. How Electronic Publishing Changes The Production And Distribution Of Scholarly Journals. Srels Journal Of Information Management. Vol 42 , No. 4 (December 2005). P. 459 – 464.
- Morton , Leslie & Godbolt , Shane (Eds.). Information Sources In The Medical Sciences. 4th. Ed. London : Bowker , 1992.
- Murray , Will. The Plagiarism Phenomenon. E.Learning Age. (October 2006). P. 22 – 24.
- Osborn , Charles B. The Place Of The Journal In The Scholarly Communications Systems. Library Resources & Technical Services. Vol. 28 , No. 4 (October – December 1984). Pp. 315 – 324.
- Pass , Elizabeth Ruth. Electronic Academic Journals : An Analysis Of The Striated And Smooth Spaces Of Electronic Journal Forms. Ph. D. Degree. Texas Tech University , 1998.
- Pauwels , Luc. Ethical Issues Of Online (Visual) Research. Visual Anthropology. Vol. 19 , Issue 3/4 (May – Septemper 2006). P. 365 – 369.
- Ren , Shengli & Liang , Ping. The Challenge For Chinese Scientific Journals. Science. Vol. 286 , No. 5445 (November 1999). P. 1683.
- Royce , John. Has Turnitin.Com Got Yt All Wrapped Up? Teacher Librarian. Vol. 30 , Issue 4 (April 2003) , P. 26 – 30.
- Rowlands , Lan & Nicholas , David. Scholarly Communication In The Digital Environment : The 2005 Survey Of Journal Author Behaviour And Attitudes. Aslib Proceedings. Vol 57 , Issue 6 (2005). P. 481 – 497.
- Schaffner , Ann C. The Future Of Scientific Journaals , Lessons From The Past. Information Technology & Libraries. Vol. 13 No. 4 (December 1994). P. 239 – 249.

- Smith , Brian C. Fighting Cyberplagiarism. Library Journal. Vol. 128 , Issue 12 (Summer 2003). P. 22 – 23.
- Smith , Richard. The End Of Scientific Journals. British Medical Journal. Vol. 304 , No. 6830 (1992). P. 792 – 793.
- Speier , Cheri P Palmer , Jonathan , Wren , Daniel & Hahn , Susan. Faculty Perceptions Of Electronic Journals As Scholarly Communication : A Question Of Prestige And Legitimacy. Journal Of The American Society For Information Science. Vol. 50 , Issue 6 (May 1999). P. 537 – 543.
- Tenopir , Carol & King , Donald W. Trends In Scientific Scholarly Journal Publishing In The United States. Journal Of Scholarly Publishing. Vol. 28 , No. 3 (April 1997). P. 135 – 171.
- Zivkovic , Bora. The Future Of The Scientific Paper. Jcom : Journal Of Science Communication. Vol. 7 , Issue 2 (June 2008). P. 1 – 3.
- White , Martin. Electronic Access To Scientific Journals : Problems , Problems. Econtent. Vol. 24 , No. 10 (December 2001). P. 66 – 68.
- Williamson , Vicki. Surviving Change And Growing The Profession Together. Library Management. Vol. 27 , Issue 8 (2006). P. 548 – 561.